

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الآداب / قسم اللغة العربية

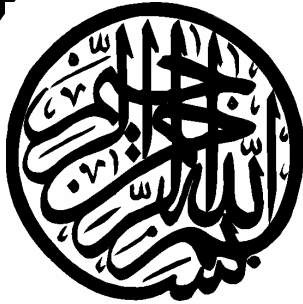
البحث اللغوي في كتاب التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري

رسالة تقدمت بها مديحه خضير كاظم

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة الكوفة

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في

كلية الآداب / قسم اللغة العربية



[وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي
لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا]



الكهف / ٢٤

الإهداء

إلى

معلمي الاول - ابي - اطل الله عمره - برأ واحساناً.

إلى

من احاطني بشغاف قلبه، وسقاني

مذ كنت برعماً بعلمه وادبه اخي (عباس).

شكر وتقدير

شكر وتقدير اتقدم به لاستاذي الفاضل الدكتور محمد عبد الزهرة غافل الذي لم يبخل عليّ بوقتٍ او بجهد. فقد كان لتصويباته اثرٌ كبير في اغناء البحث- فجزاه الله عني خيراً.
- واتوجه بالشكر لاستاذي الدكتور حاكم حبيب الكريطي لاقتراحه موضوع الرسالة.

- شكر وتقدير اتقدم به للسادة اعضاء لجنة المناقشة. لما تحملوه من عناء القراءة والسفر، في سبيل تقويم البحث حتى يخرج بابهي حلة.

- شكر وتقدير اتوجه به لكلّ مَنْ مدَّ لي يد العون واخص بالذكر معاون العميد للشؤون العلمية الدكتورة سهيلة مزبان حسن التي امدتني بالنصح والارشاد، واسرة الدكتور (حسن ناظم عبد) التي وضعت مكتبتها بين يدي. واخوتي في قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الكوفة: الاخـت نجلاء عبد الحسين وحيدر كريم وعبد الحسن جدوع.
وعبد علي حسن ناعور.

- شكر وتقدير الى العاملين في قسم الدراسات العليا في كلية الآداب والعاملين في مكتبة كلية الاداب - جامعة الكوفة. ومكتبة كلية القائد للتربية. ومكتبة الدراسات العليا في كلية الاداب - جامعة بغداد. والمكتبة المركزية في جامعة الكوفة والمكتبة المركزية في جامعة بغداد ومكتبة الحكيم العامة ومكتبة امير المؤمنين العامة في النجف.
- شكري وتقديري لاسرتي التي تحملت كثيراً في سبيل انجاز البحث. ولكل من شدَّ علي يدي ثقة وحباً.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
التمهيد : ابو علي الهجري وكتابه التعليقات والنوادر	7-3
الفصل الأول : البحث الصوتي	37-8
تخفيف الهمزة	9
الابدال	17
الحذف للتخفيف	31
القلب المكاني	33
الفصل الثاني : البحث الصرفي	72-38
الابنية	39
ابنية الافعال	39
فعل وأفعّل	43
ابنية الاسماء	48
النسب	50
الافراد والجمع	56
التذكير والتأنيث	61
الفصل الثالث : البحث الدلالي	97-72
علم الدلالة	73
دلالة الالفاظ	75
التطور الدلالي	76
وسائل نمو اللغة	80
الظواهر اللغوية	82
الاشتراك اللفظي	82

86	التضاد
----	--------

87	التقابل الدلالي
----	-----------------

92	الترادف
----	---------

الفهرست

الصفحة	الموضوع
--------	---------

95	الفروق اللغوية
----	----------------

97	التغليب
----	---------

98	الخاتمة
----	---------

101	المصادر والمراجع
-----	------------------

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد.

يكاد كتاب (التعليقات والنوادر) ان يكون مجهولاً لدى كثير من الباحثين في اللغة والأدب، وذلك أنه لم يتهياً له الظهور والشهرة التي تليق به، فلم يدرس دراسة لغوية متخصصة بل درسه الشيخ حمد الجاسر دراسة جغرافية في كتابه ابو علي الهجري وباحاته في تحديد المواضع فكانت إشارة استاذي الدكتور (حاكم حبيب الكريطي) لاختيار الكتاب موضوع دراسة، إلتفاتة جلية لما لهذا الكتاب من أهمية في الدراسة اللغوية والأدبية.

ولا أخفي ما راعني حين ألقيت النظرة الأولى على الكتاب، فقد عرفت حجم الصعوبات التي تنتظر البحث، ذلك أن الكتاب يكاد لا تخلو صفحة منه من خطأ مطبعي سواء أكان تصحيفاً أم تحريفاً، فضلاً عن أخطاء وردت من المحقق ذاته، وهي كثيرة جداً.

وبتشجيع دؤوب من أستاذي الفاضل الدكتور محمد عبد الزهرة الشريفي استطعت أن أبدأ رحلتي مع البحث بثقة وحذر شديدين. فبدأت بالرجوع إلى المعجمات والمصادر اللغوية والأدبية لتصحيح النصوص ومحاولة ضبطها وإخراجها بالشكل الصحيح، وقد أخذ هذا الامر مني وقتاً وجهداً غير قليلين فلاشك في أن من يرجع إلى كتاب الهجري لمقارنة النصوص التي درستها سيجد اختلافاً كبيراً في كثير من المواضع، وذلك أن النصوص المقتبسة في الرسالة من الكتاب إن هي إلا نصوص مصححة. غير أنني لم أشرف في الهوامش إلى مواطن التصحيح لأنها كثيرة جداً. فهي قد تثقل الرسالة وتشغل قارئها عن الغرض الاساس الذي بني عليه البحث. لذا آثرت ان اثبت الصحيح من دون الإشارة إلى موضع الخطأ.

وقد كنت حذرة جداً في ذلك، ذلك اني أخذت بالحسبان ان الكتاب يُعدّ من كتب النوادر في اللغة والأدب.

ثم لما تمّ لي ذلك اخذت بتبويب المادة اللغوية، ودرستها بالرجوع إلى كتب اللغة والنحو للوقوف على آراء المتقدمين في الظاهرة موضوع البحث ثم الرجوع الى كتب المحدثين ومحاولة ترجيح رأي من الآراء ما وجدت إلى ذلك سبيلاً، وقد بُني البحث على تمهيد وثلاثة فصول:

انقسم التمهيد على قسمين، تحدثت في الأول عن أبي علي الهجري والثاني عن

كتابه (التعليقات والنوادر) موضوع البحث.

أما الفصل الأول فقد كان في البحث الصوتي، وقد ضم ما ورد في الكتاب من ظواهر صوتية متعددة كتخفيف الهمزة والابدال والحذف والقلب المكاني ومحاولة الوقوف على رأي الهجري في هذه الظاهرة أو تلك.

في حين كان الفصل الثاني في (البحث الصرفي)، وتحدثت فيه عن الظواهر الصرفية المتصلة بالافعال أو الاسماء، كالنسب والافراد والجمع والتذكير والتأنيث.

وعقدت الفصل الثالث للحديث عن دلالة الالفاظ وتطورها وما ورد في الكتاب من وسائل نمو اللغة كالاشتقاق والتعريب. فضلاً عن الظواهر الدلالية التي أشار إليها الهجري من اشتراك وتضاد وتقابل دلالي وترادف وفروق لغوية وتغليب.

ثم أنهيت البحث بخاتمة أجملت فيها ما خلصت إليه من نتائج متواضعة.

ولابد من الإشارة إلى أن القارئ للبحث قد يلحظ الاختصار في التقديم للظواهر، ذلك أنني حاولت جاهدة الابتعاد عن التكرار، فقد سبقني كثير من الباحثين في دراسة هذه الظواهر اللغوية في دراسات مستقلة أو في أثناء بحثهم للغة بعامة.

ولابد من القول باني بذلت ما بوسعي في دراسة اثر نفيس من اثارنا اللغوية الذي يعدُّ لبنة من اللبئات الأساس التي بُني عليها التراث العربي فيما بعد، ولا أدعي أنني أحطت بكل ما ورد في الكتاب فربما فاتني منها شيء، بسبب من ضيق الوقت أو عدم الرجوع إلى مصدر أو مرجع أما بسبب من جهل به أو بسبب ما ينتاب الباحث المتعجل أحياناً من نفاذ الصبر، وحسبي أنني مازلت في بداية طريق البحث أصيب حيناً وأخطئ أحياناً، وحسبي أنني اجتهدت فلم أبخل بجهد أو وقت ولا ادعي الكمال في عملي هذا إن الكمال إلا لله عز وجل. والله ولي التوفيق . .

وفي الختام اتقدم بالشكر الخالص لاستاذي الدكتور محمد عبد الزهرة الشريف لما بذل من جهد في سبيل تقويم الرسالة.. فجزاه الله عني خيراً.

الباحثة

التمهيد

ابو عليّ الهجري وكتابه (التعليقات والنوادر)

أ- ابو عليّ الهجري:

هو ابو عليّ هارون بن زكريا الهجري⁽¹⁾ - بفتح الهاء والجيم وتشديد الياء- نسبة إلى (هجر) على القياس و(هاجري) على غير القياس⁽²⁾. وليس هناك مصدرٌ يقطع بنسبة الهجري إلى أية مدينة من المدن التي سُميت بـ(هجر). اذ عُرف بهذا الاسم مواضع كثيرة في جزيرة العرب قال الهمداني(334هـ): ((الهجر القرية بلغة حمير والعرب العاربة فمنها هجر البحرين وهجر نجران وهجر جازان وهجر حصبة من مخلاف مأذن))⁽³⁾ قال ابن منظور (711هـ): ((اما هجر التي تُنسب إليها القلال الهجرية فهي قرية من قرى المدينة))⁽⁴⁾. ويبدو أنه يُنسب إلى هذه القرية، فقد قال الهمداني(334هـ): ((حدثني ابو عليّ الهجري مؤدب اولاد طاهر بن يحيى الحسيني ان بعض بني تميم بالبحرين خَبَرَهُ عن اشيائه قال:))⁽⁵⁾، فكونه مؤدباً لأولاد طاهر بن يحيى الحسيني امير المدينة وهذا يقتضي الصحبة. وكان طاهرٌ هذا ينزلُ في العقيق خارج المدينة⁽⁶⁾، فربما نُسب إليها لاقامته فيها، وربما يُنسب إلى هجر البحرين كما يُفهم من نصّ الهمداني. وتبقى هذه احتمالات وليست أموراً قاطعة لعدم وجود نصٍّ يثبت صحة انتسابه إلى أي موضع من هذه المواضع.

لم تُحدثنا المصادر القديمة عن مولد الهجري ونشأته وحياته ووفاته، أمّا اراء المحدثين فهي تقوم على الاجتهاد والرأي الخاص الذي لا تؤيده نصوصٌ موثوقٌ بصحتها.

اختلف الباحثون في تحديد سنة ولادته كما اختلفوا في تحديد سنة وفاته، ويُعدُّ ما ذكره الباحثون في هذا الأمر مجرد افتراضات قابلة للرفض أو القبول⁽⁷⁾. ولعدم وجود نصٍّ قاطع يفصل في ذلك.

ويرى الدكتور (حمود عبد الأمير الحمادي) محقق(التعليقات والنوادر) أن ولادته كانت قبل (216هـ) فحياته لم تتجاوز القرن الثالث الهجري⁽⁸⁾. وهذا رأي راجح لأمر

(1) ينظر: معجم الأدباء: 262/19، الوافي بالوفيات: 79/27، بغية الوعاة/ 402.

(2) ينظر: لسان العرب (هجر).

(3) صفة جزيرة العرب/ 86.

(4) لسان العرب (هجر).

(5) شرح الدامغة / 25. وينظر أبو عليّ الهجري 16.

(6) وفاء الوفاء 2: 206 وأبو عليّ الهجري 25.

(7) ينظر أبو عليّ الهجري.

(8) ينظر: التعليقات والنوادر(مقدمة التحقيق)/15.

متعددة كلقائه بابن الاعرابي (231هـ) واخذه عنه مشافهة⁽⁹⁾. فهذا يلزم أنه كان في اول القرن الثالث الهجري قبيل وفاة ابن الاعرابي في سنٍّ تمكّنه من الاتصال بالعلماء والاخذ عنهم. فتلقاه عن ابن الاعرابي مشافهة يقتضي أن يكون الهجري في سنٍّ يسمح له بالجلوس بين يديه، وذلك لايمكن أن يكون لو كانت ولادته (216هـ) لانه سيكون عند وفاة ابن الاعرابي في الخامسة عشرة من عمره⁽¹⁰⁾، وكذلك لقائه بابي ذكوان القاسم بن اسماعيل النحوي (241هـ) تلميذ الاصمعي (216هـ)⁽¹¹⁾. فيترتب على هذا الأمر نفسه مع ابن الاعرابي.

اما حياته فلم نظفر في المصادر القديمة على أية تفصيلات عنها بل اشارت قليلة لاثغني الباحث شيئاً فقد ذكر الصفدي (764هـ) ابا علي الهجري فقال: ((هارون بن زكريا الهجري ابو علي صاحب كتاب النوادر المفيدة، وبعضٌ يسميها- الامالي- روى عنه ثابت بن حزم السرقسطي ولقيه قاسم بن ثابت بالمغرب ولقيه غيرهما بالمشرق))⁽¹²⁾. يفهم من هذه العبارة أنه كانت للهجري حياة بالمغرب، والمعروف ان قاسماً واباه لقياه في مكة وليس في المغرب، وليس هناك ما يُشير إلى أن الهجري عاش في المغرب سوى نص الصفدي هذا، ويمكن أن نلاحظ من اشارات الهجري ونقوله من كثير من الاعراب والقبائل العربية أنه كان يتنقل في اجزاء اخرى من الجزيرة العربية. أما وفاته فليس هناك ما يقطع بها، ولكن آخر خبر وردنا عنه هو خبر لقائه بثابت بن حزم السرقسطي وابنه قاسم بن ثابت في مكة. وكانت زيارة ثابت لأداء فريضة الحج سنة 288هـ⁽¹³⁾. حيث التقيا بالهجري ورويا عنه ونقلّا كتبه إلى الاندلس مع ما نقلّا من كتب اهل المشرق. وعلى هذا يمكن أن نقول ان وفاته كانت بعد (288هـ).

كان الهجري عالماً لغوياً واسع الثقافة جم المعرفة، إذ يتضح لقاريء كتابه (التعليقات والنوادر) علمه باخبار العرب وانسابهم واسرار اللغة والأدب، وقد كان يروي علومه هذه أحياناً عن الشيوخ من العلماء وأحياناً عمّن لقيهم من غير العلماء المشهورين الذين هم سكان البادية والرواة الأعراب الفصحاء في مواطنهم الاصلية أو في أثناء وفودهم إلى مكة أو المدينة، وقد نقل عنهم كثيراً من المحاورات والنصوص بعد تقديمها بكلمة ((حدثنا أو حدثني أو أخبرني وغيرها...)). ويتبين من ذلك أنه استقى علمه من موردين:

أولهما: العلماء: منهم ابن الاعرابي (231هـ)⁽¹⁴⁾ وابو ذكوان القاسم بن اسماعيل النحوي وقد روى عنهم مشافهة. اما العلماء الذين روى عن كتبهم فمنهم

⁽⁹⁾ ينظر: التعليقات والنوادر: 27/1.

⁽¹⁰⁾ ينظر: فهرست: 60، معجم الأدباء: 231/16.

⁽¹¹⁾ المنصف: 77/3، 78، 80.

⁽¹²⁾ الوافي بالوفيات: 79/27.

⁽¹³⁾ ينظر: فهرست الدواوين: 192، بغية الوعاة: 209، 376.

⁽¹⁴⁾ ينظر: التعليقات والنوادر: 271/1.

الفراء (207هـ) (15) والتـوزي (233هـ) (16) و
ابو محلم (17) وابن قتيبة (276هـ) (18) وغيرهم.
ثانيهما: أكثر نقول الهجري مستقاة من علماء البادية غير المشهورين ورجالها في
المناطق المختلفة التي طرقها، فضلاً عن أن أقامته في مكة والمدينة سهلت له
الاتصال بكثير من القبائل العربية، فقد أخذ عن رجال من هذيل وسُلَيم وبني
عُقيل وقُشير وجشم وكلاب وهلال ونجد وفزارة والـاوس وباهله وتميم
وغيرها.

أما تلاميذه: من علماء المشرق فأشهرهم الهمذاني وأبو بكر محمد بن علي بن

القاسم المكي شيخ ابن جني (291هـ) وتلميذ ابن دريد (321هـ) (19) وعلي بن حمزة

البصري اللغوي (20). وأما من علماء الأندلس فأشهرهم، ثابت بن حزم وابنه القاسم

بن ثابت من أهل سرقسطة من الأندلس، فقد التقيا به ورويا عنه ونقلّا كتبه إلى

الأندلس ثم قام العلماء هناك باقتباس كثير من كتاب النوار أمثال ابن سيده

الأندلسي (458هـ) وأبي عبيد البكري (487هـ) والبطلوسي (521هـ) والرشاطي

(542هـ) (21).

مؤلفاته: لم ينل الهجري الشهرة التي تليق به بسبب ضياع مؤلفاته، إذ لم يصل
إلينا سوى كتابه (التعليقات والنوادر) الذي يبدو أنه لم يصل إلينا كاملاً. لذا ظلت كتبه
غير معروفة حتى الوقت الحاضر، ولكن هناك إشارات قليلة إلى مصنّفاته الأخرى
ذكرها محقق الكتاب (22):

1- منتخل الأراجيز أو منتخب الأراجيز.

2- العقيق.

3- البادي.

(15) ينظر: المصدر نفسه: 17/2.

(16) ينظر المصدر نفسه: 103/1.

(17) ينظر: المصدر نفسه: 75/2.

(18) ينظر: المصدر نفسه: 272/2.

(19) ينظر: المنصف: 78-77/3.

(20) ينظر: أبو علي الهجري: 62-64.

(21) ينظر: المصدر نفسه: 66-70.

(22) التعليقات النوادر (مقدمة التحقيق): 24-25.

ب- كتاب التعليقات والنوادر:

لا يوجد لدينا ما نستند عليه في تحديد تاريخ بدء تأليف الهجري كتابه هذا، ولا متى انتهى من تأليفه، وكل ما قيل عن ذلك إن هي إلا احتمالات قابلة للدحض أو التأييد، وقد ذكر محقق الكتاب ((ان بدء تأليفه وفراغه منه على التقريب بين العقد الثالث وأوائل العقد التاسع من القرن الثالث الهجري))⁽²³⁾. ويبدو أنه رأي فيه شيء من القبول، ذلك أن أقدم ما يمكن الاستناد عليه هو قوله (انشدني ابن الاعرابي) وذكرنا ان وفاة ابن الاعرابي كانت سنة (231هـ أو 233هـ). ويبدو من ذلك أنه بدأ في تأليفه قبل هذا التاريخ. اما تاريخ فراغه منه فهو قبل سنة (288هـ) وتاريخ لقائه

بثابت بن حزم السرقسطي وابنه قاسم اللذين نقلاه إلى الاندلس بعد اجتماعهما به. اما منهج الهجري في كتابه فهو اتباعه الطريقة التقليدية المعروفة في كتب الامالي. ويبدو أن هذا ما جعل المتقدمين يطلقون عليه اسم (الامالي) فالكتاب ينتمي إلى المرحلة الأولى في التأليف إذ يدون المصنف كل ما يسمعه من الاعراب من غير ترتيب أو تصنيف، سوى ما ورد من عنوانات لاصحاب النوادر امثال: نوادر أبي المفدى، ونوادر ابي الغطمش، ونوادر غبطة المحاربة، ثم باب في معرفة الظل، وباب في سير الابل، وفصائل القبائل وبطونها، بيد أن كثيراً من الاشياء التي تخص هذه الابواب وردت في اماكن أخر، ولم تدرج تحت ابوابها، فضلاً عن تكرار بعض من الاشياء في اكثر من موضع.

اما منهجه العام في هذا الكتاب فيتلخص في أنه يأتي بالقطعة من القصيدة او بالقول المأثور أو الآية ثم يشرح ما فيها من غريب، أو ما فيها من مظاهر لغوية سواء أكانت صرفية أم صوتية أم دلالية.

وقد ضم الكتاب موضوعات مختلفة كالشعر والرجز والنثر والنوادر والانساب والاخبار، وما يخص المواضع والطرق والجبال والحيوان كالخيل والابل والانواع، فضلاً عن المادة اللغوية المتمثلة بكثير من الظواهر الصرفية والصوتية والدلالية والنوادر، وكثير من اللهجات العربية، وكل موضوع من هذه الموضوعات يستحق دراسة مستقلة.

والكتاب يحتوي على مادة غزيرة ، معظمها يمكن أن يُستدرك به على كتب النوادر المختلفة كالانصاري وأبي يزيد وأبي مسحل وغيرهم. وأنه سجل لنا مجموعة من الأشعار والاراجيز لشعراء مشهورين لانجدها في دواوينهم المعروفة، وذكر مجموعة من أسما الشعراء المغمورين الذين لا نقف لهم على تراجم فيما بين ايدينا

(23) التعليقات والنوادر (المقدمة).

من مصادر، فالكتاب يعد من الامهات النادرة في اللغة وصنوف الأدب وكثير من العلوم لذا فهو كتاب جدير بالدراسة والبحث.

لقد بذل الدكتور (حمود عبد الامير الحمادي) جهداً لا بأس به في تحقيق الكتاب ويكفي انه باختياره له موضوعاً لرسالة الدكتوراه اظهره الى القراء بعد ان كان مجهولاً غير ان هناك كثير من المآخذ التي يمكن ان تؤخذ على هذا التحقيق. وقد تكفل الدكتور ابراهيم السامرائي بنقد الجزء الاول من الكتاب وقت ظهوره مطبوعاً. فنبه على كثير من اخطاء الطباعة والتحقيق⁽²⁴⁾. ولا اقف هنا عند اخطاء الطباعة لانها كثيرة جداً. ولكن اقف للتنبيه على عدد من الاخطاء التي وقع فيها المحقق ذاته والتي فانت الدكتور السامرائي ايضاً. من ذلك قال الهجري: ((قالت عمرة بنت النعمان الانصارية)) :
فان ولدت مهراً كريماً فبالحري وان يك اقراف فمن قبل الفحل⁽²⁵⁾
وعلق المحقق في الهامش: ((لم اعثر على البيت في مختلف المصادر الادبية))
والبيت رواه ابن قتيبة عن ابي عبيدة مسبوفاً بيتاً اخر ومنسوباً الى هند بنت النعمان بن بشير والبيتان هما:

وهل هند الا مهرة عربية	سليلة افراس تجللها بغل
فان نتحت مهر اكرىما فبالحري	وان يك اقراف فقد اقراف الفحل ⁽²⁶⁾

ورواهما الازهري وابن منظور برواية (وان يك اقراف فمن قبل الفحل)⁽²⁷⁾ في البيت الثاني والامر ذاته حدث في ابيات ستة رواها الهجري غير منسوبة هي
ولقد قالت لا تراب لها كالمها يلعبن في حجرتها
خذن عني الظل لا يفر عني ومضت تسعى الى قبتها⁽²⁸⁾

.....الى اخر الابيات .

وقد علق عليها المحقق في الهامش (لم اعثر على الشعر في المصادر الموجودة) والابيات لعمر بن ابي ربيعة في ديوانه مع بعض الاختلاف في الرواية⁽²⁹⁾.
ومن الامور التي اخطأ فيها تثبيته ابياتاً ثلاثة بالشكل الاتي:
اذا آسديت النجوم تتأبعت من الليل انيابها فهي كلج
وعاد القوى عند الذي اين مثله وقد جعلت ايدي المشيرين من تبلج
وجدت القرى فينا لمن يبتغي القرى وما طلب المعروف فينا يقمح⁽³⁰⁾

⁽²⁴⁾ ينظر: مع المصادر في اللغة والأدب: 27-5/2.

⁽²⁵⁾ التعليقات والنوادر: 20/2.

⁽²⁶⁾ أدب الكاتب: 36-35.

⁽²⁷⁾ ينظر: تهذيب اللغة (هجن) ولسان العرب (هجن).

⁽²⁸⁾ التعليقات والنوادر: 291-290/2.

⁽²⁹⁾ ينظر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: 487، واتجاهات الشعر في العصر الأموي: 361.

⁽³⁰⁾ التعليقات والنوادر: 105 / 1.

وعلق المحقق على البيت الاول في الهامش (الكلج ، الاشداء من الرجال)
ثم علق على البيت الثالث ((هكذا ورد البيت مخالفا للقافية. وفي الهامش الاصل
يقمح - يخيب. ولم اجد ليقمح وجودا في المصادر كما لم اجد للابيات الثلاثة ذكراً في
المصادر المتوفرة:

والواقع ان الابيات الثلاثة حائية فهي (كلج وتبلح ويقمح) فالكلوح في اللغة: تكشر
في عبوس. والكلوح والكلاح بدو الأسنان عند العبوس⁽³¹⁾.

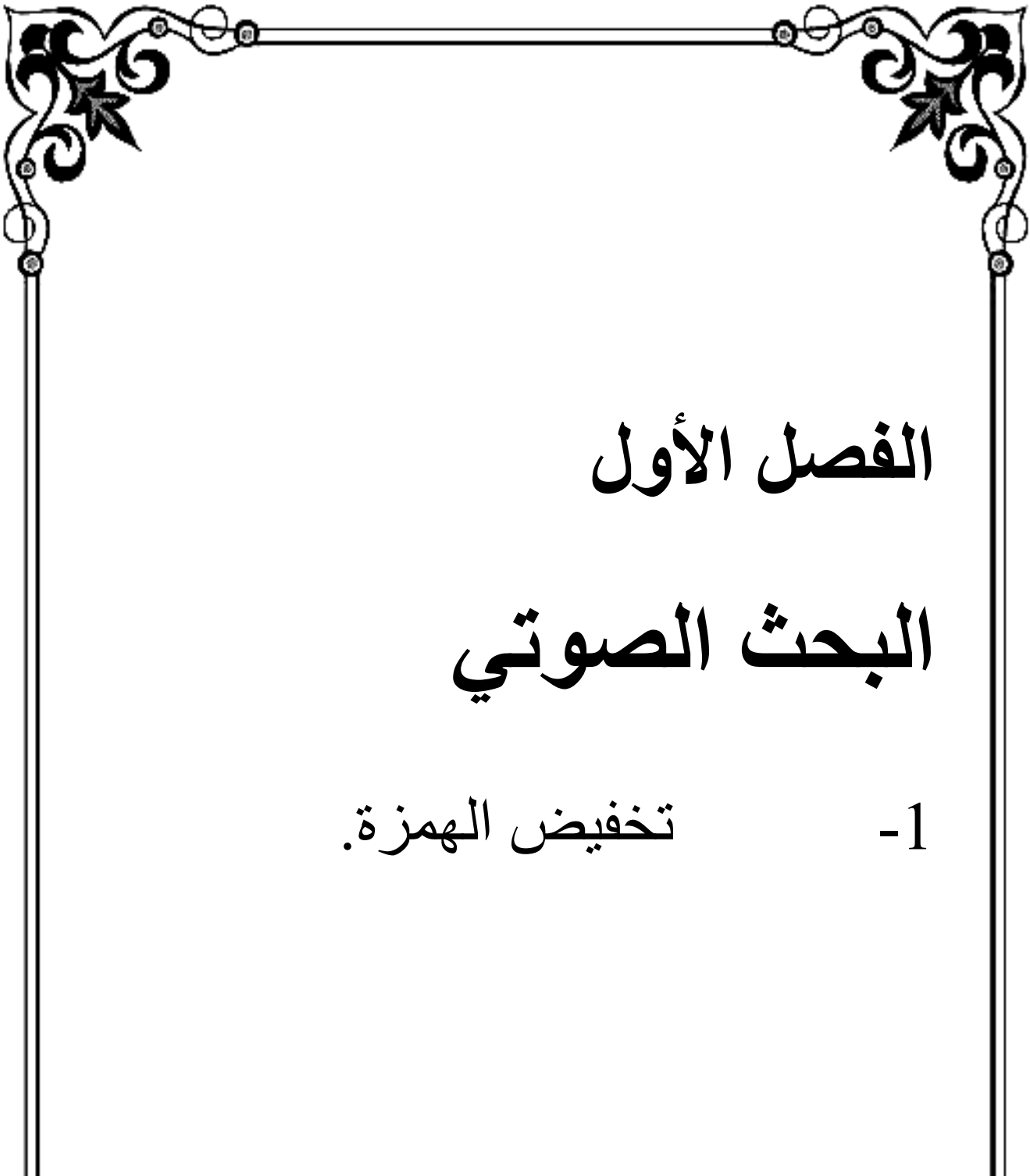
والقافية الثانية (تبلح) بلح بلحا اذا اعييا يقال: حمل على البعير حتى بلح، وقال ابو
عبدة: اذا انقطع من الاعياء فلم يقدر على التحرك فقد بلح⁽³²⁾.
وهذا المعنى هو الذي اراده الشاعر وهو الذي نبه عليه الهجري بقوله ((المشير
الداعي الضيف. وتبلح بلح يبلح بلحا اذا اعييا منه وضعف عنه وقصر عنه وانما يفعل ذلك
كرام الناس))⁽³³⁾.

وهذا بعض ما استطعت ان اتنبه عليه لضيق الوقت. ولان هذا البحث هو لغوي
بالأساس وليس اعادة تحقيق فلا بد من ان تكون هناك امور اخرى فاتت المحقق او فاتتني
أرجو ان يكون هذا مشروع بحث في المستقبل يعيد للكتاب صورته الصحيحة خدمة للعلم
والأدب.

⁽³¹⁾ ينظر: لسان العرب (كلج).

⁽³²⁾ ينظر: المصدر نفسه (بلح).

⁽³³⁾ التعليقات والنوادر: 105/1.



الفصل الأول

البحث الصوتي

تخفيض الهمزة.

-1

- 2- الإبدال.
- 3- الحذف للتخفيف.
- 4- القلب المكاني

حدّ ابن جني اللغة بأنها ((اصواتٌ يُعبّر بها كل قومٍ عن أغراضهم))⁽³⁴⁾ ويقصد بها الأصوات المؤتلفة مع غيرها مكونة بنية الكلمة. فالصوت اللغوي اصغر وحدة في بنية الكلمة. وهذه الأصوات تتسق بحسب النظام اللغوي فتعطي معنىً محدداً. فالاصوات التي نحدثها لا تكون من غير قصد، بل لكل صوت اثرٌ في الدلالة. وهي بآئلافها تؤدي وظيفة اجتماعية كما ذكر ابن جني.

ذكر بعض الباحثين ان العرب سبقوا الغربيين في الدرس الصوتي⁽³⁵⁾. فقد تنبه اللغويون العرب على أهمية الصوت في الدرس اللغوي في وقت مبكر، ويتضح ذلك مما قدّمه الخليل بن احمد الفراهيدي (175هـ) من جهود في علم الأصوات، إذ يُعدّ أول من وضع اصول هذا العلم من العرب⁽³⁶⁾. ويمكن ان نلاحظ ذلك في اعتماده مخارج الاصوات في منهج كتابه (العين)، وترتيبه المفردات بحسب تلك المخارج. ثم جاء بعده

⁽³⁴⁾ الخصائص : 33 / 1.
⁽³⁵⁾ ينظر: التطور النحوي للغة العربية / 11.
⁽³⁶⁾ ينظر المصدر نفسه / 11.

تلميذه سيبويه (180هـ) الذي تحدث عن مخارج الاصوات وصفاتها⁽³⁷⁾. وقد أسهم علماء آخرون في الدرس الصوتي كأبي عبيدة (210هـ)⁽³⁸⁾ وابن جني الذي تطور هذا العلم تطوراً كبيراً على يديه⁽³⁹⁾ ولا يمكن ان نغفل جهود علماء القراءات والتجويد لأنها أثرت الدرس الصوتي بشكل كبير⁽⁴⁰⁾.

اما المحدثون فقد اهتموا بالاصوات اهتماماً كبيراً فدرسوها من جوانب مختلفة. اذ بينوا كيفية انتاجها وانتقالها واستقبالها. ودرسوها من حيث وظيفتها في علم اطلقوا عليه (علم الأصوات الوظيفي). واهتموا بدراسة التغيرات التاريخية في الأصوات في (علم الأصوات التاريخي). ولم يغفلوا تحليل الأصوات ومعرفة الصفات التي يختص بها كل صوت، ومعرفة مخرجه وتأثيره وتأثيره في الأصوات المجاورة له. مستعينين بالتطور العلمي الذي امدّهم بوسائل الاختبار والاشعة والتشريح.

لقد اشار الهجري في كتابه إلى عدد من الظواهر الصوتية، ولكنه كان يكتفي بالاشارة إلى الظاهرة في اللفظة الواحدة أو اللفظتين. من دون تحليل او تعليل لها وانه لم يُشر إلى مخارج الأصوات أو صفاتها. ويبدو أن هذا الأمر ينسجم ومنهجه في كتابه. اذ يرد ذلك في أثناء شرحه للفظه نادرة او مبهمه على السامع فلم يكن هدفه الاساس دراسة الظواهر الصوتية لذاتها بل يستعين بها لشرح المفردات وتوضيحها.

وتتمثل الظواهر الصوتية التي أشار إليها الهجري في كتابه بما يأتي:

⁽³⁷⁾ ينظر كتاب سيبويه: 4/ 433 وما بعدها.
⁽³⁸⁾ ينظر مجاز القرآن: 1/ 117، 206، 287، 403، وغيرها و2: 9، 167، وغيرها
⁽³⁹⁾ درس ابن جني الاصوات في الخصائص والمنصف وسر صناعة الأعراب وللوقوف على جهوده الصوتية ينظر كتاب الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني.
⁽⁴⁰⁾ للوقوف على جهود علماء التجويد والقراءات يراجع كتاب الدراسات الصوتية عند علماء التجويد.

1- تخفيف الهمزة.

2- الابدال

(أ) الابدال بين الصوامت

(ب) الابدال بين الصوائت

3- الحذف للتخفيف.

4- القلب المكاني.

1- الهمزة

اهتم اللغويون قدماء ومحدثين بالهمزة، وأولوها عناية خاصة فعقدوا لها أبواباً في مصنفاتهم⁽⁴¹⁾. فتحدثوا عنها واصفين مخرجها وذاكرين صفاتها ومواضع تخفيفها وابدالها⁽⁴²⁾. والهمزة «حرف يتباعد مخرجه من مخارج الحروف ولا يشركه في مخرجه شيء فلتباعدنا من الحروف وثقل مخرجها وانها نبرة في الصدر جاز فيها التخفيف»⁽⁴³⁾ فهذه الصفات جعلت بعض القبائل العربية تنقر منها وتبتعد عن نطقها، فتلجأ إلى التخفيف والتخلص منها. لذا عدَّ اللغويون ظاهرة الاختلاف في نطق الهمزة بين التخفيف والتحقيق ظاهرة لهجية، فهم يرون أن الهمز مظهرٌ من مظاهر البداوة، في حين يكون التخفيف مظهرًا من مظاهر الحضارة⁽⁴⁴⁾. وقد شاع أن الهمز من خصائص القبائل البدوية كقبيلة تميم، وقيس؛ وأسد. في حين أن

⁽⁴¹⁾ ينظر مثلاً: كتاب سيبويه : 541/3 وشرح المفصل: 107/9-120 والممتع في التصريف: 227 /1.

⁽⁴²⁾ ينظر العين : 58 /1 وكتاب سيبويه : 166 /2 والمقتضب : 155 /1 وسر صناعة الأعراب : 52 /1.

⁽⁴³⁾ المقتضب : 155 /1.

⁽⁴⁴⁾ ينظر: في اللهجات العربية: 76، ومدرسة الكوفة: 180.

تخفيف الهمزة لغة قريش وأكثر اهل الحجاز⁽⁴⁵⁾. ولا ينبغي أن يكون هذا الحكم مطلقاً لأن هناك أخباراً تدل على أن من الحجازيين مَنْ كان يهمز⁽⁴⁶⁾. وإن تخفيف الهمزة لم يكن مقصوراً على منطقة محددة بل كان شائعاً في كثير من المناطق العربية وإن تفاوتت صورته⁽⁴⁷⁾.

وصف القدماء الهمزة بأنها صوت مجهور⁽⁴⁸⁾ واختلف المحدثون في صفتها فمنهم من قال: إنها صوت مهموس⁽⁴⁹⁾ ومنهم مَنْ قال: إنها صوت لاهو بالمهموس ولا هو بالمجهور⁽⁵⁰⁾. ويبدو أن الهمس هو صفة الهمزة. فالمهموس هو الصوت الذي لا يهتزّ معه الوتران الصوتيان والمجهور هو الذي يتحرك الوتران معه. والوتران الصوتيان مع الهمزة ينغلقان تماماً، فلا يحدث ذلك الاهتزاز اللازم لحدوث الجهر. فالوتران الصوتيان أما أن يتذبذبا فيحدث الجهر أو لا يتذبذبان فيحدث الهمس ولا ثالث لهاتين الامكانييتين⁽⁵¹⁾.

تخفيفها:-

إن الغرض الرئيس من تخفيف الهمزة هو الاقتصاد في الجهد النطقي على وفق قانون السهولة والتيسير⁽⁵²⁾. فالمتكلم يميل دائماً إلى السهولة في النطق ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وقد فصل اللغويون القدامى القول في مظاهر تخفيف الهمزة حذفاً

⁽⁴⁵⁾ ينظر: كتاب سيبويه : 4 / 179 وجمهرة اللغة : 3 / 293 ، والمخصص : 13 / 14.

⁽⁴⁶⁾ ينظر: كتاب سيبويه : 3 / 555.

⁽⁴⁷⁾ ينظر: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية 84-85.

⁽⁴⁸⁾ ينظر: العين: 1 / 52، كتاب سيبويه : 3 / 541، وسر صناعة الأعراب: 1 / 69.

⁽⁴⁹⁾ ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث / 34، مناهج البحث في اللغة 88، ومحاضرات في اللغة: 96، والمدخل إلى علم اللغة: 56-57.

⁽⁵⁰⁾ ينظر: الأصوات اللغوية: 91، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 95، علم اللغة العام الأصوات: 112.

⁽⁵¹⁾ ينظر: المدخل إلى علم اللغة: 56-57.

⁽⁵²⁾ التطور اللغوي: 47-48.

وابدأً وتسهيلاً. اما الدرس الصوتي الحديث فقد نظر إلى الهمزة نظرة واحدة وهي حذفها دوماً ذلك أنه عالج الهمزة معالجة مقطعية تقتضي الحذف لا غير. وهذه المعالجة غير موجودة عند اللغويين القدامى.

وقد وردت في كتاب الهجري طائفة من المفردات المهموزة مخففة. سنذكرها ونذكر اقوال القدامى فيها. وسنوجهها بعد ذلك على وفق التوجيه الصوتي الحديث وهي كما يأتي:

حذفها :-

من مظاهر تخفيف الهمزة عند القدامى حذفها. وقد اشار الهجري إلى ذلك في تعليقه على قول الشاعر⁽⁵³⁾:

فأَمَّا ما تقول عليّ زوراً فإن الزور يا ملّمان فان

قال: ((هما ملّمان وزن ملّمان. فمن لم يهمز قال ملّمان))⁽⁵⁴⁾ يفهم من كلام الهجري أن الأصل هو الهمز. قال ابن منظور (711هـ): ((وملّمان ... والانتى ملّمانه: وقالوا في النداء:

يا ملّمان خلاف قولك: يا مكرمان. ويُقال للرجل إذا سُبَّ يا ملّمان))⁽⁵⁵⁾، وهذا الحذف سمّاه القدامى الحذف القياسي⁽⁵⁶⁾. وذلك أن ((كلّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت ان تخفف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها))⁽⁵⁷⁾.

⁽⁵³⁾ لم ينسب البيت إلى قائله .

⁽⁵⁴⁾ التعليقات والنوادر : 1 / 233.

⁽⁵⁵⁾ لسان العرب (لأم).

⁽⁵⁶⁾ ينظر: المحتسب : 1 / 72-73، 241-242، 147 / 2، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 178.

⁽⁵⁷⁾ كتاب سيبويه : 3 / 545.

ومن ذلك قوله ((بادي الرأي: أول الرأي وظاهر الرأي))⁽⁵⁸⁾ ويبدو أن قوله هذا تعليق على قوله تعالى [فَقَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِأَدْيِ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ]⁽⁵⁹⁾. قال ابو عبيدة ان بادي: ((مهموز لانه من بدأت عن ابي عمرو ومعناه أول الرأي ومن لم يهمز جعله ظاهر الرأي من بدا يبدو وقال الراجز:

وقد علتني ذرأة بادي بدي

فلم يهمز جعلها من بدا)⁽⁶⁰⁾. فابو عبيدة يرى أن لحذف الهمزة أثراً في تغيير الدلالة، فاللفظ بالهمز شيء، وبغير الهمز شيء آخر. وقد رجح هذا الرأي بعض الباحثين⁽⁶¹⁾. ويبدو من كلام الهجري أنه يرى الرأي نفسه في إirاده المعنيين، فهو أول الرأي إذا كان من بدأ يبدأ، وهو مظهر لتخفيف الهمزة بالحذف، اما الثاني فهو من بدا يبدو، والهجري لم يفصل القول في ذلك كما فعل ابو عبيدة.

إبدالها:

وهي وسيلة أخرى من وسائل تخفيف الهمزة عند القدامى، والهمزة هنا عندهم لم تحذف، بل تبدل بأحد اصوات العلة، ويحدث ذلك بسبب من ضعف الهمزة، وهذا الضعف حاصل من عدم استقرارها وعدم اتخاذها شكلاً محدداً ثابتاً. فحالها كحال اصوات العلة في عدم استقرارها، وهذا الترابط بينها وبين اصوات العلة جعلها تلحق بالالف والواو والياء⁽⁶²⁾.

وضع اللغويون القدامى قاعدة الإبدال الهمزة بأحد اصوات العلة، وهي قاعدة مطردة تقول: بان الهمزة الساكنة تبدل بحرف مجانس للحركة التي تسبق الهمزة، فهي تبدل واواً اذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً اذا كان ما قبلها مفتوحاً وياءاً اذا كان ما قبلها مكسوراً⁽⁶³⁾. وقد ورد من ذلك في كتاب الهجري قوله: ((وفي حديث آدم أنه نزل بالباسنة وهي وعاء كبير يكون من الكتان))⁽⁶⁴⁾. قال الفراء ((الباسنة كساء مخيط

⁽⁵⁸⁾ التعليقات والنوادر: 58/2.

⁽⁵⁹⁾ هود/27.

⁽⁶⁰⁾ مجاز القرآن: 287-288/1.

⁽⁶¹⁾ ينظر: المسائل اللغوية والنحوية في كتاب مجاز القرآن (رسالة دكتوراه): 63.

⁽⁶²⁾ ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 297.

⁽⁶³⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 543-544، معاني القرآن للأخفش: 43/1، شرح المفصل: 107/9.

⁽⁶⁴⁾ التعليقات والنوادر: 165/2.

يجعل فيه طعام والجمع بأسن ... قال وليس بعربي محض⁽⁶⁵⁾. وقد ذكرها ابن منظور بغير همز قال: ((ومنهم من يهمزها))⁽⁶⁶⁾. فالهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها كان مفتوحاً قلبت ألفاً، لأن الفتحة كما ذكر القدماء من الألف⁽⁶⁷⁾.

اما قلبها واواً فنحو قوله: ((الجوذر- بضم الذال- وهو دخیل معرب فاعلى اللغات فيه متبعة {الضمتين}*) جوذر ثم يليها متبعة الفتحين جوذر والأولى افصح وهي لغة هذيل وفصحاء الحجاز...))⁽⁶⁸⁾. وقال في موضع آخر: ((جوذر وجاذر بضميتين وجوذر بفتحيتين وجوذر بضمّة وفتحة رديئة))⁽⁶⁹⁾. والهمزة التي تُبدل هي التي كانت مسبوقة بضمّة. فهي تبدل واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. وفي الامثلة السابقة تكون الهمزة واحدة، اما اذا كانت مسبوقة بهمزة اخرى فلم يختلفوا في تخفيف الثانية. ويكون ذلك على ضربين، فضرب تكون الهمزتان في كلمة واحدة وضرب يكون في كلمتين منفصلتين⁽⁷⁰⁾.

⁽⁶⁵⁾ لسان العرب (بسن)

⁽⁶⁶⁾ المصدر نفسه (بسن)

⁽⁶⁷⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 543/3.

^(*) زيادة يقتضيها السياق.

⁽⁶⁸⁾ التعليقات والنوادر: 167/2.

⁽⁶⁹⁾ المصدر نفسه: 57/1.

⁽⁷⁰⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 426/3، والاصول في النحو: 246/2.

يرى اللغويون: قدماء ومحدثين أن الإبدال لا يمكن أن يكون إبدالاً صحيحاً إلا إذا كانت هناك علاقة صوتية بين الصوت المبدل والمبدل منه كقرب المخرج أو الاشتراك في صفة من الصفات الصوتية كالهمس أو الجهر، والشدة أو الرخاوة وقد وضع ابن جني شرطين للإبدال: التقارب وثبوت الدلالة عند إجراء الإبدال⁽⁷¹⁾. ومعلوم أن بين الهمزة واصوات العلة تباعداً في الصفة والمخرج. وقد اقترح بعض الباحثين أن يُستعمل مصطلح القلب لا الإبدال. لأن الإبدال أعم من القلب، ويرى أن قلب الهمزة صوت علة لا يؤدي إلى ازاحة الهمزة من الكلمة بل يكون لها وجود في الكلمة⁽⁷²⁾. ويرى أحد الباحثين إن علاقة التخالف بين أصوات العلة والهمزة هو الذي سوغ الإبدال بينهما. وهذه العلاقة حاصلة من أن أصوات العلة يخرجن في لين وقلة كلفة على اللسان، لذا سميت بالهوائية لأن كل واحدة منهن تهوي عند اللفظ في الفم، في حين أن نطق الهمزة يحتاج إلى جهد عضلي. فهذا يتسق مع الغرض من تخفيف الهمزة وإن استعمال هذه الاصوات في التخفيف لا يؤدي إلى تغير الدلالة، فلو حصل ذلك لنتج عنه إيجاد كلمة مستقلة عن الكلمة التي حدث فيها القلب وانعدام الصلة بين الكلمتين⁽⁷³⁾. فإذا جَوَزنا الإبدال بين صامت وصانت يكون هذا الرأي على جانب كبير من الصحة.

والضرب الأول هو ما يهمنّا لأنه ورد في تعليقات الهجري قال: ((انا أتأسنه والتأسين التذكر والآسان وزن الاعسان بقايا كل شيء))⁽⁷⁴⁾ فخُففت الثانية بابدالها بصوت من اصوات العلة لانها ساكنة وما قبلها مفتوح. وذلك انها لا تنفصل من الأولى في جميع تصاريف الكلمة، فحذفت للتخفيف من تكرار الهمز لثقله مع كثرة الاستعمال⁽⁷⁵⁾. فالاصل ان تكون (أأسان) ولكن خففت بابدالها بالف لسكونها وانفتاح ما قبلها.

التوجيه الصوتي الحديث لتخفيف الهمزة بالحذف:-

ذكرنا سابقاً أنّ القدماء وضعوا قاعدة (النقل) لحذف الهمزة تخفيفاً اما الدرس الصوتي الحديث فلم يرتض هذه القاعدة. لأن الهمزة تمثل قاعدة في المقطع. فإذا

⁽⁷¹⁾ ينظر الخصائص : 84/2، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 73.

⁽⁷²⁾ ينظر: ظاهرة التخفيف في العربية – دراسة صرفية – صوتية (رسالة ماجستير): 39.

⁽⁷³⁾ ينظر: المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية (رسالة دكتوراه): 53.

⁽⁷⁴⁾ التعليقات والنوادر: 80 / 1.

⁽⁷⁵⁾ ينظر: الاصول في النحو : 246/2، ولهجة تميم: 240، وظاهرة الحذف في الدرس النحوي: 164-165.

حُذفت بقية المقطع المقطوع بقمة —————
 (المصوت القصير) وهذا ما لا تجوزُه العربية لذا ينتقل الصامت المجاور مكوناً قاعدة للمقطع الذي حذفت منه الهمزة، وسكونه سهل انتقاله لأنه لا يترك أثراً سلبياً في المقطع الذي هجره. ويأتي رفض المحدثين لقاعدة القدماء في نقلهم الهمزة مع حركتها إلى ما قبلها من أن الهمزة منفصلة عن الحركة، وعلى هذا يكون الانتقال للصامت وليس للصائت كما ذكر القدامى⁽⁷⁶⁾. وعلى وفق هذا يكون الامر كما يأتي:-

ملأمان ← مَلَّمان
 الكتابة الصوتية / مَ - لَ / لَ - عَ - مَ - نَ /
 ×
 ↓
 / مَ - لَ / لَ - عَ - مَ - نَ /
 ↓
 / مَ - لَ / لَ - عَ - مَ - نَ /

(76) ينظر المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية (رسالة دكتوراه) / 69.

التوجيه الصوتي الحديث لتخفيف الهمزة ببدالها بأحد اصوات العلة:

رفض الدرس الصوتي الحديث ابدال الهمزة بأحد اصوات العلة. ونظر إلى هذا التخفيف نظرة أخرى. فليس هناك إبدال، بل المسألة مسألة حذف الهمزة ومدّ حركة الحرف السابق لها. ولأن القول بالابدال سيؤدي إلى وجود صائتين في مقطع واحد هما حرف المد والحركة المجانسة له. لان فالقدماء ذهبوا إلى وجود حركة قبل حرف المدّ من جنسه، فضلاً عن أنّ الهمزة قاعدة للمقطع في حين ان الالف والواو المدية والياء المدية مصوتات طويلة – عند المحدثين- يمثل كل منها قمة للمقطع. ولهذا كله ذهبوا إلى حذف الهمزة ومدّ الصوت بالصائت القصير الذي قبلها، وبذلك تتخلص العرب من نبر الهمزة، بتحويله إلى نبر طويل. والذي اوقع القدماء في هذا الامر هو اخراجهم الألف والواو والياء المديتين من الحركات وعدّهم إياها حروفاً والصواب انها حركات طويلة⁽⁷⁷⁾.

وعلى هذا يكون توجيه الأمثلة السابقة كما يأتي:

البأسنة ← الباسنة

/ ءَ ل / بَ ءَ س / سَ / (1) تحذف قاعدة المقطع المتوسط المغلق وتمدّ الحركة التي قبلها.⁽¹⁾

/ ءَ ل / بَ ءَ س / سَ / (2) يتحول المقطع الصوتي الى متوسط مفتوح⁽²⁾

فلو كان الامر ابدالاً لأصبح :

/ ءَ ل / بَ ءَ س / سَ / ...

⁽¹⁾ ×
↓
/ ءَ ل / بَ ءَ س / سَ /
⁽²⁾

تصبح قمتان في المقطع الواحد. وهذا لايجوز

(77) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 109، والمظاهر اللغوية في شعر المتنبي (رسالة دكتوراه): 73.

وكذلك الأمر في الأمثلة الأخرى.

2- الإبدال:

لحظ اللغويون وهم يجمعون اللغة ومفرداتها ظاهرة الإبدال فاهتموا بها وجمعوا ما تمكنوا من جمعه من الألفاظ التي حدث فيها هذا التطور، فمنهم من ألف فيها كتاباً مثل الأصمعي (216هـ) وابن السكيت (244هـ) والزجاجي (337هـ) وأبي الطيب اللغوي (351هـ). ومن اللغويين من أفرد لها فصلاً في مصنقه شأنها شأن غيرها من الظواهر اللغوية الآخر كأبن جني وابن سيده (458هـ) وغيرهما.

والإبدال في اللغة مصدر أبدل وهو: ((جعل الشيء مكان شيء آخر))⁽⁷⁸⁾، أما في الاصطلاح فقد عرفه اللغويون تعريفات لا تبتعد عن الأصل اللغوي فقال عنه ابن سيده: ((وضع الشيء مكان غيره))⁽⁷⁹⁾ وذكر ابن يعيش (643هـ) أن ((الإبدال ان تقيم حرفاً مقام حرفٍ. أما ضرورة أو أما صنعة أو استحساناً))⁽⁸⁰⁾.

أما المحدثون فقد عرفه بعضهم بأنه: ((إقامة حرف مكان حرف))⁽⁸¹⁾. ويفهم من هذه التعريفات أن الإبدال عملية مقصودة يعمد إليها العربي في كلامه، والواقع أنها ظاهرة عفوية لا يقصد إليها العربي بل هي موجودة في اللغة ولها أسبابها ومسوغاتها⁽⁸²⁾. وقد تنبّه إلى ذلك أبو الطيب اللغوي فقد روى عنه السيوطي (911هـ) قوله: ((ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرفٍ. وإنما هي لغاتٍ مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد))⁽⁸³⁾ فابو الطيب يرجع الإبدال إلى اختلاف اللغات، والواقع أنه ليس السبب الوحيد لحدوثه، كما أنه يؤكد وجوب بقاء المعنى واحداً فاختلف المعنى لا يعدّ ابدالاً. ويبدو أن التعريف الأقرب إلى طبيعة هذا التطور الصوتي الذي يطرأ على الكلمة هو: ((قيام حرف مكان حرفٍ مع بقاء المعنى ثابتاً))⁽⁸⁴⁾. كان من علماء العربية من يرى أن الإبدال لا يقع إلا بين الصوتين المتقاربين في

⁽⁷⁸⁾ لسان العرب (بدل).

⁽⁷⁹⁾ المخصص: 267 / 13.

⁽⁸⁰⁾ شرح المفصل: 7 / 10.

⁽⁸¹⁾ الإبدال لأبي الطيب اللغوي: 9 / 1، التعريف للأستاذ عز الدين التنوخي.

⁽⁸²⁾ ينظر: الإبدال لأبي الطيب: 1 / 193، الأصوات اللغوية: 27، لحن العامة والتطور اللغوي: 36.

⁽⁸³⁾ المزهر: 1 / 460 (يقتبس السيوطي ذلك من مقدمة الإبدال لأبي الطيب، وقد سقطت فاتحة كتاب الإبدال مع جزء من باب الهمزة)

⁽⁸⁴⁾ أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو: 265.

المخرج. ومن هؤلاء ابن جني⁽⁸⁵⁾ وابن سيدة⁽⁸⁶⁾ وتابعهم بعض المحدثين اذ قال: ((يُبدل حرفاً فيها بحرف آخر يتقاربان مخرجاً، او في المخرج والصفة معاً، ولا بد من شرط التقارب في المخرج بينهما))⁽⁸⁷⁾. وعلى الرغم من قوله هذا فهو يجمع بعض الالفاظ التي حدث فيها ابدال بين اصوات متباعدة المخرج نحو قوله بالابدال بين (النخاعة والنخامة)⁽⁸⁸⁾ والمعلوم أن العين حلقية والميم شفوية.

ولم يشترط ابن السكيت وابو الطيب التقارب في المخرج بين الصوتين. فقد أورد ابو الطيب امثلة كثيرة تكون فيها الأصوات المبدلة بين الكلمتين متباعدة المخرج⁽⁸⁹⁾. وتابعه الأستاذ عبد الله أمين⁽⁹⁰⁾، والدكتور عادل احمد زيدان الذي علل ذلك بأنه قد يكون في تحول الصوت إلى آخر قريب مخرجاً، ثم تحول الثاني إلى صوت آخر قريب منه مخرجاً إلا أنه بعيد عن الأول وهذا لا يحدث إلا في اجيال متعددة، ويخلص إلى ان اللغة كائن حي ينمو ويتطور وبمرور الزمن تختص بعض القبائل والبيئات بلفظ او بمعنى⁽⁹¹⁾. ومهما يكن فلا بد من وجود تقارب بين الصوتين المبدل والمبدل منه فإن لم يكن في المخرج ففي الصفة، فلا بد من أن تكون هناك علاقة صوتية بين الصوتين المبدل والمبدل منه و((دراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على الصلات بين الحروف وصفات كل منها. أي أن القرب في الصفة أو المخرج شرط اساسي في كل تطور صوتي))⁽⁹²⁾.

تعرض ابن جني في حديثه عن الابدال لمشكلة أي اللفظين هو الأصل، ويرى أنه اذا تساوى اللفظان في الاستعمال واذا تساويا في التصرف فهما اصلان⁽⁹³⁾. وفي الواقع يُستبعد ان تكون الكلمتان اصلين، ما دام فيها الإبدال تطور صوتي. فلا بد من ان تكون احدي الكلمتين

⁽⁸⁵⁾ ينظر: سر صناعة الأعراب: 197/1.

⁽⁸⁶⁾ ينظر المخصص: 268/13.

⁽⁸⁷⁾ الابدال لأبي الطيب اللغوي المقدمة: 9/1.

⁽⁸⁸⁾ الابدال لأبي الطيب: 318/2.

⁽⁸⁹⁾ ينظر المصدر نفسه: المقدمة: 9/1.

⁽⁹⁰⁾ ينظر: الاشتقاق/ 370.

⁽⁹¹⁾ ينظر: ابو الطيب اللغوي واثاره في اللغة: 47.

⁽⁹²⁾ من اسرار اللغة: 75.

⁽⁹³⁾ ينظر الخصائص: 479 /1.

في الجهر⁽¹⁰¹⁾، فالصوتان متباعدان في المخرج ومشاركان في الصفة وهذا مما سوغ الابدال بينهما في كثير من الالفاظ. ذكر منها اللغويون: (انجبرت يده على عثم وعثل) و(سممت ما عنده وسلمت ما عنده أي خبرته)⁽¹⁰²⁾. وذكر الهجري منها ((اللجون والمجون البطيئة السير وهي لُجْن مُجْن))⁽¹⁰³⁾.

2- الثاء والتاء: الثاء من الاصوات الاسنانية، والتاء من الاصوات الاسنانية اللثوية⁽¹⁰⁴⁾. وهما صوتان مهموسان⁽¹⁰⁵⁾. ولكن التاء شديدة والثاء رخو⁽¹⁰⁶⁾. وهما من أصوات الاستعلاء⁽¹⁰⁷⁾. فلقرب مخرجهما واشتراكهما في الهمس والاستعلاء جاز الابدال بينهما، ويمكن أن نرجح على وفق قانون السهولة أن الصوت الرخو يتطور إلى نظيره الشديد، فاللفظ الذي فيه الثاء هو الأصل والذي فيه التاء هو الذي حدث فيه تطوّر، قال الهجري ((الواتن من كل شيء الدائم الراهن من الماء وغيره والواتن بالثاء الكثير))⁽¹⁰⁸⁾ فاللفظتان تجمعهما دلالة عامة وهي الكثرة والدوام، وقيل: الواتن والواتن لغتان وهي الشيء المقيم الراكد في مكانه⁽¹⁰⁹⁾.

3- الظاء والضاد: روت المعجمات العربية طائفة من الكلمات بالضاد مرة وبالظاء مرة أخرى من ذلك ضجّ وظجّ وجض وجظّ والتقريض والتقريط وغيرها⁽¹¹⁰⁾. ويعدّ اشتراك هذين الصوتين في بعض النواحي الصوتية احد اسباب الخلط بينهما، فمخرج الظاء مما بين طرف اللسان واطراف

⁽¹⁰¹⁾ كتاب سيبويه: 433/4.

⁽¹⁰²⁾ الابدال والمعاقبة والنظائر: 69.

⁽¹⁰³⁾ التعليقات والنوادر: 201/1.

⁽¹⁰⁴⁾ كتاب سيبويه: 433/4، وينظر: صناعة الاعراب: 52/1-53، علم اللغة العام (الاصوات): 89.

⁽¹⁰⁵⁾ كتاب سيبويه: 433/4، علم اللغة العام (الاصوات): 89.

⁽¹⁰⁶⁾ كتاب سيبويه: 433/4، علم اللغة العام (الاصوات): 89.

⁽¹⁰⁷⁾ ينظر المقتضب: 225/1، سر صناعة الأعراب: 71/1، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 290.

⁽¹⁰⁸⁾ التعليقات والنوادر: 180/2.

⁽¹⁰⁹⁾ ينظر: لسان العرب (وتن) و(وثن)

⁽¹¹⁰⁾ ينظر مثلاً: لسان العرب (ضجج) و(ظجج) و(جضض) و(جظظ) و(قرض) و(قرظ) وغيرها.

الثنايا⁽¹¹¹⁾. فهو من الأصوات الاسنانية على وفق تسمية المحدثين له⁽¹¹²⁾. ومخرج الضاد من أول حافة اللسان وما يليه من الاضراس⁽¹¹³⁾ أو هو صوت اسناني – لثوي كما يسميه المحدثون⁽¹¹⁴⁾. فهما متقاربان من حيث المخرج، وهما من الاصوات الرخوة المجهورة عند القدماء⁽¹¹⁵⁾. اما عند المحدثين فالضاد صوت مجهور شديد والظاء صوت مهموس رخو⁽¹¹⁶⁾. ولكنهما يتفقان في الأطباق⁽¹¹⁷⁾. وللصوتين وقع واحد في السمع ويؤيد ذلك انهما جاءا في فاصلتين متواليتين في القرآن الكريم في قوله تعالى [فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ]⁽¹¹⁸⁾ ويشير بعض المحدثين إلى ان الانسجام الموسيقي بين فواصل كثير من الايات القرآنية يهدينا إلى معرفة النطق الاصلي لبعض من اصوات اللغة وقت نزول القرآن الكريم⁽¹¹⁹⁾.

لقد كانت الضاد القديمة صعبة النطق على غير العرب، أو حتى على عدد من القبائل العربية، فقد وصفها ابن الجزري (833هـ) بانها انفردت بالاستطالة وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن السنة الناس فيه مختلفة⁽¹²⁰⁾. ومن العرب من يخلط بين الصوتين فقد روى الفيومي (770هـ) عن المفضل (300هـ) أنه قال: ((ومن العرب من يبذل الضاد ظاءً فيقول (عظت الحرب بني تميم) ومن العرب من يعكس فيبذل الظاء ضاداً، فيقول في (الظهر) (ضهر)، وهذا وإن نقل وجاء إستعماله

⁽¹¹¹⁾ كتاب سيبويه: 433/4.

⁽¹¹²⁾ ينظر: علم اللغة العام (الاصوات): 89.

⁽¹¹³⁾ كتاب سيبويه: 433/4.

⁽¹¹⁴⁾ ينظر: علم اللغة العام (الاصوات): 89.

⁽¹¹⁵⁾ ينظر كتاب سيبويه: 434/4.

⁽¹¹⁶⁾ ينظر: الاصوات اللغوية: 21، 22، 24، وعلم اللغة العام (الاصوات): 88، 100، 118.

⁽¹¹⁷⁾ ينظر كتاب سيبويه: 436/4.

⁽¹¹⁸⁾ فصلت/ 50-51.

⁽¹¹⁹⁾ ينظر الاصوات اللغوية: 55.

⁽¹²⁰⁾ ينظر: النشر في القراءات العشر: 205/1.

في الكلام فلا يجوز العمل في كتاب الله⁽¹²¹⁾. ويبدو من النص ان اختلاف اللهجات يُعدّ سبباً في اختلاف النطق بالضاد والظاء، ويؤيد هذا ما نجده في لهجة تميم من أن الضاد تقابـل الظاء فـاء في عدد من الالفاظ مثل : اغتـاظ لغة الحجاز وتميم تقول: اغتاض وغيرها⁽¹²²⁾.

ومن الالفاظ التي رويت بالضاد مرّة وبالظاء مرّة اخرى الفعل (فاض) قال الهجري ان الفعل: ((بالضاد والظاء جميعاً، وقد فـاظ بالظاء لاغير اذا لم تذكر النفس))⁽¹²³⁾. وقد اختلف اللغويون في ذلك اختلافاً كبيراً ذكره ابن منظور في معجمه⁽¹²⁴⁾. ومذهب الهجري هو غير مذهب شيخه ابن الاعرابي الذي قال: ((فاض الرجل وفاظ اذا مات وكذلك فاضت نفسه))⁽¹²⁵⁾ في حين روى الاصمعي عن ابي عمرو بن العلاء (154هـ) أنّه قال: ((لا يُقال فاضت نفسه ولكن يُقال فـاظ إذا مات بالظاء ولا يقال فاض بالضاد))⁽¹²⁶⁾. وذكر عددٌ من اللغويين الاختلاف في نطق هذا الفعل يعود إلى اختلاف اللهجات العربية حكى المازني (247هـ) عن ابي زيد (215هـ) أنّه قال: ((كل العرب تقول فاضت نفسه الا بني ضبة فانهم يقولون فاضت نفسه وأهل الحجاز وطيء يقولون فاضت نفسه وقضاة وتميم وقيس يقولون فاضت نفسه مثل فاضت دمعته))⁽¹²⁷⁾. وذكر السيوطي ان ابا عبيدة يرى ان ضبة وحدهم هم الذين يقولون فاضت روحه بالظاء وان سائر العرب ينطقون الكلمة بالضاد⁽¹²⁸⁾. ويبدو من هذا كله ان العرب لم تكن تنطق الفعل نطقاً واحداً. وهذا الاختلاف أدى إلى اختلاف مذاهب العلماء فيه لأنّ كلاً منهم ربّما سمعه بالشكل الذي رواه عن هذه القبيلة او تلك.

4- الضاد والصاد: الضاد صوت مطبق مجهور وهو رخو عند القدماء وشديد عند

⁽¹²¹⁾ المصباح المنير: 449.

⁽¹²²⁾ ينظر: لهجة تميم: 94، 95.

⁽¹²³⁾ التعليقات والنوادر: 78/1.

⁽¹²⁴⁾ ينظر: لسان العرب (فيض).

⁽¹²⁵⁾ المصدر نفسه (فيض).

⁽¹²⁶⁾ المصدر نفسه (فيض).

⁽¹²⁷⁾ المصدر نفسه (فيض).

⁽¹²⁸⁾ المزهر: 328/2 وينظر: اصلاح المنطق: 286.

المحدثين اما الصاد فهو من الاصوات المهموسة⁽¹²⁹⁾ المطبقة⁽¹³⁰⁾ الصغيرية⁽¹³¹⁾. وهو رخو عند القدماء والمحدثين⁽¹³²⁾. والضاد صوت اسناني لثوي بينما الضاد صوت لثوي⁽¹³³⁾ فالصوتان متقاربان في المخرج ويتفقان في الاصمات والاطباق والرخاوة والاستعلاء⁽¹³⁴⁾ عند القدماء ويتفقان في الاصمات والاطباق والاستعلاء عند المحدثين. فجاز الابدال بينهما في طائفة من الألفاظ⁽¹³⁵⁾. وقد ذكر الهجري الابدال بينهما في قوله: ((والقابض بالصاد المعجمة والقابض بالصاد غير المعجمة المُسرّع من كلّ طائر وعادٍ))⁽¹³⁶⁾ وقيل هما لغتان⁽¹³⁷⁾.

5- الصاد والزاي: وهما من مخرج واحد، قال عنهما القدماء انهما يخرجان مما بين الثنايا وطرف اللسان⁽¹³⁸⁾، وقال عنها المحدثون انها اصوات لثوية⁽¹³⁹⁾ وهما صوتان اتفقا في الرخاوة⁽¹⁴⁰⁾ والصغير⁽¹⁴¹⁾ والانفتاح⁽¹⁴²⁾ والاستفال⁽¹⁴³⁾ والاصمات وفرق بينهما الجهر في الزاي والهمس والاطباق في الصاد⁽¹⁴⁴⁾. فضلاً عن اتفاقهما في المخرج، وهذا مما سوّغ الابدال بينهما في طائفة من الالفاظ⁽¹⁴⁵⁾، وقد ذكر الهجري الابدال بينهما في قوله ((زَعَّاقٌ وصَعَّاقٌ واحدٌ))⁽¹⁴⁶⁾. ويبدو ان الابدال بينهما يعود إلى اختلاف اللهجات في عدد من الالفاظ، فربيعة تقول: (لرق) وتميم تقول: (لصق)⁽¹⁴⁷⁾، وكذلك بني العنبر يقولون: (مزدغة)

⁽¹²⁹⁾ ينظر: كتاب سيبويه 434/4، والاصوات اللغوية: 21، وعلم اللغة العام (الاصوات): 88.

⁽¹³⁰⁾ ينظر: كتاب سيبويه 436/4، والاصوات اللغوية: 76.

⁽¹³¹⁾ ينظر: كتاب سيبويه 436/4، والاصوات اللغوية: 76.

⁽¹³²⁾ ينظر: كتاب سيبويه 435/4، والاصوات اللغوية: 25، وعلم اللغة العام (الاصوات): 118.

⁽¹³³⁾ علم اللغة العام (الاصوات): 89.

⁽¹³⁴⁾ ينظر: كتاب سيبويه 129-128/4، المقتضب: 225/1، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 290.

⁽¹³⁵⁾ ينظر: الابدال (ابن السكيت): 124-121.

⁽¹³⁶⁾ التعليقات والنوادر: 108/2-109.

⁽¹³⁷⁾ لسان العرب (قبض) و(قبض).

⁽¹³⁸⁾ ينظر: كتاب سيبويه 433/4، وسر صناعة الأعراب: 53/1.

⁽¹³⁹⁾ ينظر: علم اللغة العام (الاصوات): 89.

⁽¹⁴⁰⁾ ينظر: كتاب سيبويه 435/4، والاصوات اللغوية: 25.

⁽¹⁴¹⁾ ينظر: الاصوات اللغوية: 74.

⁽¹⁴²⁾ ينظر: كتاب سيبويه 436/4.

⁽¹⁴³⁾ ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 290.

⁽¹⁴⁴⁾ الاصوات اللغوية: 76.

⁽¹⁴⁵⁾ ينظر: الابدال لابن السكيت: 105، والابدال والمعاقبة والنظائر: 89-90.

⁽¹⁴⁶⁾ التعليقات والنوادر: 46/1.

⁽¹⁴⁷⁾ ينظر: دراسة اللهجات العربية القديمة: 51.

للمصدغة⁽¹⁴⁸⁾ وتميم تقول: الزقر للصقر⁽¹⁴⁹⁾.

6- الطاء والقاف: وهما صوتان متباعدان في المخرج فالقاف من أقصى اللسان وما فوق الحنك الأعلى كما وصفه القدماء⁽¹⁵⁰⁾. والطاء تخرج من بين طرف اللسان واصل الثنايا⁽¹⁵¹⁾. فالقاف لهوي والطاء اسناني لثوي كما وصفها المحدثون⁽¹⁵²⁾. وهما صوتان شديدان⁽¹⁵³⁾، مجهوران عند القدماء⁽¹⁵⁴⁾ اما عند المحدثين فهما مهموسان⁽¹⁵⁵⁾. فهما يشتركان في الصفة على رأي القدماء والمحدثين، وان اختلفا في طبيعة الصفة - الجهر او الهمس - وهما يشتركان في الاصمات⁽¹⁵⁶⁾ فالصوتان يشتركان في اغلب الصفات الصوتية فساغ الابدال بينهما. وقد ذكر الهجري ابدالهما في (الطرائف والقرائف) قال: ((ابلّ قرائف في معنى طرائف))⁽¹⁵⁷⁾.

7- الخاء والهاء: الخاء ادنى اصوات الحلق مخرجاً من الفم أو هو من أقصى الحنك، والهاء من أقصى الحلق أو هو من الاصوات الحنجرية⁽¹⁵⁸⁾، وهما صوتان مهموسان رخوان عند القدماء والمحدثين⁽¹⁵⁹⁾، وهما من الأصوات المنفتحة⁽¹⁶⁰⁾، فلنقرب مخرجهما واتفاقهما في هذه الصفات الصوتية فضلاً عن اتحادهما في الاصمات جاز الابدال بينهما، وقد أبدل بينهما في طائفة من الالفاظ⁽¹⁶¹⁾، وذكر الهجري الابدال بينهما في (صخد وصهد) قال: ((صَخَدْتُ وصهدته بالبدال وصيهده للفلاة التي بين نجران))⁽¹⁶²⁾. يقال: صخذته الشمس وصهدته اذا اشتد وقعها عليه. ويقال ظهيرة صيخود وصيهود شديدة وقع الشمس وقد صخذت وصهدت⁽¹⁶³⁾.

8- الحاء والهمزة: الحاء من الاصوات الحلقية والهمزة صوت حنجري فهما متقاربان في المخرج⁽¹⁶⁴⁾. والهمزة صوت شديد مجهور عند القدماء⁽¹⁶⁵⁾ ومهموس عند

⁽¹⁴⁸⁾ الصحاح (صدغ).

⁽¹⁴⁹⁾ ينظر: المزهر: 475/1، ودراسة اللهجات العربية القديمة: 51.

⁽¹⁵⁰⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 433/4، وسر صناعة الأعراب: 52/1.

⁽¹⁵¹⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 433/4.

⁽¹⁵²⁾ ينظر: علم اللغة العام (الاصوات): 90.

⁽¹⁵³⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 434/4، والاصوات اللغوية: 23، وعلم اللغة العام (الاصوات): 100-101.

⁽¹⁵⁴⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 434/4.

⁽¹⁵⁵⁾ ينظر: الاصوات اللغوية: 21، وعلم اللغة العام (الاصوات): 87.

⁽¹⁵⁶⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 128/4.

⁽¹⁵⁷⁾ التعليقات والنوادر: 247/1.

⁽¹⁵⁸⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 433/4، وعلم اللغة العام (الاصوات): 90.

⁽¹⁵⁹⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 434-435/4، وعلم اللغة العام (الاصوات): 88، 118.

⁽¹⁶⁰⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 436/4.

⁽¹⁶¹⁾ ينظر: الابدال لابن السكيت: 128، والابدال والمعاقبة والنظائر: 53.

⁽¹⁶²⁾ التعليقات والنوادر: 273/2.

⁽¹⁶³⁾ ينظر: الابدال لابن السكيت: 128، والابدال والمعاقبة والنظائر: 53.

⁽¹⁶⁴⁾ كتاب سيبويه: 433/4، وعلم اللغة العام: 90.

⁽¹⁶⁵⁾ كتاب سيبويه: 434/4.

عددٍ من المحدثين⁽¹⁶⁶⁾. والحاء صوت مهموس رخو⁽¹⁶⁷⁾ وهما يتفقان في الانفتاح⁽¹⁶⁸⁾ والهمس وقرب المخرج لذا ساغ الابدال بينهما. وقد المح الهجري إلى الابدال بينهما في قوله ((الجنوء والانحناء والجنوح الاتكاء))⁽¹⁶⁹⁾. فالجنوء والجنوح يختلفان في الصوت الاخير ويتفقان في بقية اصواتهما كما يتفقان في المعنى.

ثانياً: الابدال بين الصوائت

لا يقتصر الابدال على الصوامت، بل يحدث كذلك بين الصوائت سواءً أكان بين صائتين طويلين، ام بين صائتين قصيرين، والصوائت الطويلة هي (الالف والواو والياء المديتان) أما الصوائت القصيرة فهي (الضمة والفتحة والكسرة).

من الملاحظ ان طائفة من الاصوات اللغوية تجنح إلى الاستقرار او التطور البطيء، وهناك طائفة اخرى تميل إلى التغير والتطور السريع، ويرى الباحثون أن لهذه الظاهرة علاقة بطبيعة الاصوات الفيزيائية، من قبيل انتشارها في الهواء وطريقة رد فعل الاذن لها⁽¹⁷⁰⁾. واصوات المد من القسم الذي يميل إلى التغير وعدم الاستقرار، ويرجع عدم استقرارها ((من الناحية الفيزيائية إلى ان ترددات هذه الاصوات متقاربة فيما بينها اكثر من غيرها من الصوامت، مما جعل الانطباع السمعي لها متقارباً ايضاً، وكذلك راجع إلى اوضاعها التشريحية الحرة المتقاربة التي لا تمتلك نقاط (ارتكاز) من قبيل ما تملكه الصوامت التي يؤلف الاحتكاك فيها نقاط ارتكاز تؤدي إلى الاستقرار))⁽¹⁷¹⁾.

ومن مظاهر التغير ظاهرة التناوب بين أصوات المد، مع بقاء المعنى واحداً، وهي

ظاهرة واضحة في العربية الموحدة، غير ان هذا التناوب غير خاضع للقياس ذلك

⁽¹⁶⁶⁾ ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 34، ومناهج البحث في اللغة: 124.

⁽¹⁶⁷⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 434/4، وعلم اللغة العام (الاصوات): 87، 118، والاصوات اللغوية: 21، 24.

⁽¹⁶⁸⁾ كتاب سيبويه: 436/4.

⁽¹⁶⁹⁾ التعليقات والنوادر: 52/2.

⁽¹⁷⁰⁾ ينظر: علم اللغة العام (الاصوات): 20، وفي الاصوات اللغوية: 53.

⁽¹⁷¹⁾ في الاصوات اللغوية: 55.

اننا نجد في كثير من الاحيان أن التناوب بين هذه الاصوات يؤدي إلى تغيير المعنى، وهذا ما نلاحظه في ظاهرة المثلث اللغوي.

وقد فسّر اللغويون هذه الظاهرة بأنها نشأت بسبب من دخول مستويات اللهجات العربية القديمة في العربية الموحدة⁽¹⁷²⁾. ويرى أحد الباحثين أن من الجائز أن يكون هذا التناوب قد نشأ بسبب من أن اللغات الجزرية قد نظرت في حقبة ما إلى (الضمة والكسرة) على انهما يمثلان صوتاً واحداً⁽¹⁷³⁾. ولكن هذا الرأي رأي افتراضي لا دليل عليه، كذلك لا يفسّر هذا الرأي مثلاً التناوب بين الالف والواو المدية أو بين الالف والياء المدية. ويبدو ان هذا التناوب يعود إلى الصفات الصوتية التي تشترك فيها هذه الاصوات.

(1) الابدال بين الصوائت الطويلة:-

ذكر الهجري طائفة من الالفاظ التي حدث فيها تبادل بين الصوائت الطويلة مع بقاء المعنى واحداً، والابدال في هذه الالفاظ ابدال سماعي، من ذلك الابدال بين الواو والياء، وهذا الابدال يُسمّى (المعاقبة) لأن الواو تتعاقب مع الياء. ويرى بعض اللغويين القدامى أن المعاقبة تحدث بسبب من دخول اللهجات القديمة في العربية الفصحى⁽¹⁷⁴⁾. وتابعهم بعض المحدثين فقال: ((وحيث ننظر إلى المعاقبة بين الياء والواو من قبل لهجة تميم نجد أن هذه اللهجة تجنح بوجه عام إلى الياء في المعاقبة في مقابل جنوح أهل الحجاز إلى الواو ولعل هذا يؤكد أيضاً ما خلصنا إليه سابقاً من ان التميميين يميلون إلى الكسر))⁽¹⁷⁵⁾. وذكر الهجري المعاقبة بين الواو والياء في (خروق وخريق) قال: ((وَزُعِقَ الرياح الواحدة زَعُوقٌ مثل خَرُوقٍ وخريقٍ والجمع خُرُقٍ الشديدة صوت الهبوب))⁽¹⁷⁶⁾ والريح الخريق هي الشديدة الهبوب، وقيل: هي السهلة

⁽¹⁷²⁾ ينظر: في الاصوات اللغوية: 161

⁽¹⁷³⁾ ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 34-36.

⁽¹⁷⁴⁾ ينظر: المخصص: 14/ 19-26.

⁽¹⁷⁵⁾ لهجة تميم: 136.

⁽¹⁷⁶⁾ التعليقات والنوادر: 46/1.

اللينة فهي من الاضداد⁽¹⁷⁷⁾. وذكر الأزهري (370هـ): انها ((من اسماء الريح الباردة

الشديدة))⁽¹⁷⁸⁾. قال زهير بن ابي سلمى:-

مكللٌ باصول النبت تنسجه ريحٌ خريقٌ لضاحي مائه حُبك
(179)

أما (الخروق) فهي الأرض البعيدة، فهي خُرُقٌ وخروق، سميت بذلك لانخراق
الريح فيها⁽¹⁸⁰⁾، وذكر في موضع آخر انهما لغتان جيدتان وقال: ((الواو حجازية والياء
سهلية))⁽¹⁸¹⁾ وذكر اللغويون الابدال بين الواو والياء في كثير من الاسماء
والافعال⁽¹⁸²⁾. أما الابدال بين الواو والالف فقال: ((سيفٌ دلوق ودلاق))⁽¹⁸³⁾. وقد ذكرت
المعجمات: سيف دلوق ودالق اذا كان سلس الخروج من غمده يخرج من غير سلٍّ،
وهو اجود السيوف واخلصها⁽¹⁸⁴⁾، ولم تذكر (سيف دلاق) والابدال بين الالف والواو
ورد في كثير من الالفاظ منها (السكوت والسكات)⁽¹⁸⁵⁾ و(الصموت والصُمات)⁽¹⁸⁶⁾،
ويقال: عنقود وعنقد وغيرها⁽¹⁸⁷⁾.

وأما الالف والياء فذكر الهجري منها: ((رساس الهوى ورسيس الهوى
واحد))⁽¹⁸⁸⁾. والابدال بين الالف والياء ذكره اللغويون في طائفة من الالفاظ منها
قولهم: رجلٌ كهيم وكهام للذي لا غناء فيه⁽¹⁸⁹⁾، وذكر الاصمعي: ((رجلٌ شحيح وشُحاح
وعَقام وعقيم وبجال وبجيل وهو الضخم الجليل))⁽¹⁹⁰⁾، كما يقال: قنطير وقنطار

⁽¹⁷⁷⁾ ينظر: لسان العرب (خرق).

⁽¹⁷⁸⁾ تهذيب اللغة (خرق).

⁽¹⁷⁹⁾ شرح ديوان زهير بن ابي سلمى: 176.

⁽¹⁸⁰⁾ ينظر: لسان العرب (خرق).

⁽¹⁸¹⁾ التعليقات والنوادر: 144/1.

⁽¹⁸²⁾ ينظر: الابدال والمعاقبة والنظائر: 20-28، واصلاح المنطق: 141.

⁽¹⁸³⁾ التعليقات والنوادر: 60/1.

⁽¹⁸⁴⁾ ينظر: جمهرة اللغة (دلق) ولسان العرب (دلق).

⁽¹⁸⁵⁾ الابدال والمعاقبة والنظائر: 9.

⁽¹⁸⁶⁾ المصدر نفسه: 9.

⁽¹⁸⁷⁾ المصدر نفسه: 11.

⁽¹⁸⁸⁾ التعليقات والنوادر: 230/1.

⁽¹⁸⁹⁾ اصلاح المنطق: 107.

⁽¹⁹⁰⁾ المصدر نفسه: 108.

وغيرها من الالفاظ⁽¹⁹¹⁾. ولا بدّ من الاشارة إلى ان المعجمات ذكرت رسيس ولم تذكر رساس⁽¹⁹²⁾.

⁽¹⁹¹⁾ الابدال والمعاقبة والنظائر : 13، (ولم يذكر ابن منظور سوى قنطار) ينظر لسان العرب: (قنطر).
⁽¹⁹²⁾ ينظر: مثلاً جمهرة اللغة (رسس) وتهذيب اللغة (رسس) ولسان العرب (رسس).

(2) الابدال بين الصوائت القصيرة ((التناوب بين الحركات))

وكما يحدث الابدال بين الصوائت الطويلة يحدث بين الصوائت القصيرة فقد تتناوب الحركات فيما بينها في الكلمة الواحدة من دون أن يتغير المعنى.

وهذا التناوب شأنه شأن التناوب بين الصوائت الطويلة ليس قياسياً، بل انه مقصورٌ على السماع، ويحدث في حدود ضيقة جداً⁽¹⁹³⁾. ويحدث في الاسماء كما يحدث في الافعال، ويكون في (فاء) الكلمة أو (عينها)، ويرجع ذلك في الاغلب إلى دخول مستويات لهجية مختلفة في المستوى الواحد المتمثل في اللغة العربية الفصحى⁽¹⁹⁴⁾، وقد وردت مجموعة من الالفاظ التي تناوبت فيها الحركات من دون أن

يتغير المعنى في كتاب الهجري منها :

- 1- (الضلال) ذكرها بالفتح والكسر⁽¹⁹⁵⁾.
- 2- (حمّة) ذكرها بالضمّ والكسر، فقد علّق على قول ساعدة بن جوية الهذلي:
يُهدي ابن جُعْثُمُ الانباء نحوهم
لا منتأى عن حياض الموت
والْحُمَمُ⁽¹⁹⁶⁾

قال: ((ومن الفصحاء من يكسر الحاء فيقول حمّة وحمم وليس في تشديد الميم اختلاف

((⁽¹⁹⁷⁾). فيبدو أن هذيلاً تضمّ الحاء في (حمم) وغيرها من الفصحاء من يكسرها.

- 3- العُدَى: رواها بالضم والكسر أيضاً، ذلك في تعليقه على بيت لابن الدُمينة
ولا نلتقي إلا لماماً على عُدَى
إلا إنما تلك اللمام الغنائم⁽¹⁹⁸⁾

قال: ((عُدَى بالضم والكسر))⁽¹⁹⁹⁾.

- 4- الجَدَرَة: ذكرها بضم الجيم وفتحها بمعنى واحد⁽²⁰⁰⁾. ذكر ابن منظور: أن (الجَدَرَة

⁽¹⁹³⁾ في الاصوات اللغوية: 297-298.

⁽¹⁹⁴⁾ المصدر نفسه 298.

⁽¹⁹⁵⁾ التعليقات والنوادر: 63/1.

⁽¹⁹⁶⁾ شرح اشعار الهذليين: 1132/3.

⁽¹⁹⁷⁾ التعليقات والنوادر: 73/1.

⁽¹⁹⁸⁾ البيت في الديوان برواية

عداد الثريا وهي منك الغنائم

وما نلتقي إلا لماماً على عُدَى

ينظر الديوان: 23.

⁽¹⁹⁹⁾ التعليقات والنوادر: 88/1.

⁽²⁰⁰⁾ ينظر: المصدر نفسه: 235/1.

والجُدرة سِلْعٌ تكون في البدن خلقة وقد تكون من الضرب والجراحات واحدها
جَدرة وجُدرة⁽²⁰¹⁾.

5- الجَوْدَر: يشير الهجري في تناوب الحركات في هذه اللفظة إلى اختلاف اللغات قال:
«الجَوْدَر بضم الذال وهو دخيلٌ معرّب. فاعلى اللغات فيه متابعة (الضمتين) ثم
يليهما متابعة الفتحيتين جَوْدَر والاولى افصح وهي لغة هُذيل وفصحاء الحجاز وثالثة
جَوْدَر بفتح الجيم وكسر الذال واضعف اللغات فيه ضمة الجيم وفتحة الدال»⁽²⁰²⁾.
أما في الأفعال فذكر التناوب بين حركات عين الفعل في المضارع منها بين الضم
والكسر، كما في مضارع الفعل (خرف) ذكره بالضّم والكسر وأشار إلى أن الكسر
لغة⁽²⁰³⁾. أما الفعل (ضاج) فذكر أن الضم (لغة) فقال: «(ضاج يضيّج ويضوج لغة)»⁽²⁰⁴⁾.

⁽²⁰¹⁾ لسان العرب (جذر).

⁽²⁰²⁾ التعليقات والنوادر: 167/2، وينظر: لسان العرب (جذر).

⁽²⁰³⁾ ينظر: المصدر نفسه: 115/2.

⁽²⁰⁴⁾ المصدر نفسه: 241/1.

الحذف للتخفيف:

يُعدُّ الحذف مظهراً من مظاهر التخفيف في العربية، فالعربي يلتمس أيسر السبل للوصول إلى ما يهدف إليه، لذلك يميل إلى الاقتصاد في المجهود النطقي، واحدى وسائل الاقتصاد الحذف للتخفيف، وقد حذف العربي الجملة والمفردة والحرف، وليس من ذلك شيء إلا عن دليل عليه (205).

ولعلَّ ابرز مظاهر الحذف هو تخفيف التشديد (الادغام) الذي هو توالي حرفين متماثلين الاول ساكن والثاني متحرك وقد اشار اللغويون إلى ان التشديد من سمات النطق البدوي لانه يلائم ما في طبيعتهم من غلظة وجفاء. في حين يميل أهل المدن المتحضرة إلى التخفيف وذلك ينسجم مع بينتهم وطبيعتهم (206) والواقع أن هذا لا يمكن أن يكون حكماً مطلقاً، فقد جنحت تميم واسد إلى التخفيف في طائفة من الالفاظ (207).

لقد ذكر الهجري في مجموعة من الالفاظ التخفيف : قال:

1- الصابة مخففة الواقعة (208)، وقال في موضع آخر ((هي المصاب والصابة بتخفيف الباء من الصابة)) (209). قال ابن منظور: ((الصابة والمصيبة ما اصابك من الدهر وكذلك المصاب والمصوبة بضم الصاد)) (210).

2- قال: ((شغلتنى طماعية غير مشددة الياء)) (211). والطمع في اللغة ضد اليأس ويقال: طمع فيه وبه طمعاً وطماعة وطماعية مخففة وطماعية، وأنكر بعضهم التشديد (212).

(205) الخصائص: 362/2.

(206) ينظر: المزهري: 177/1، واللهجات العربية في التراث: 659/2-664، ولهجة تميم: 17.

(207) ينظر: لهجة قبيلة أسد: 188.

(208) التعليقات والنوادر: 148/1.

(209) المصدر نفسه: 274/2.

(210) لسان العرب (صوب).

(211) التعليقات والنوادر: 136/2.

(212) لسان العرب (طمع).

3- وقال: ((ولي بهذا الامر عناية وعنية))⁽²¹³⁾.

4- وقال: ((وروى الثقة من النقلة: إن المؤمنين على رباعتهم- مجرورة الرء وربعتهم – بلا الف بالجر فيهما وعناهما واحد مثل حيّز وجماعة امرهم واحد يعقد بعضهم على بعض مثل البطن والفخذ لاخالطهم غيرهم. قال ابو علي سمعتها رباعتهم من الاشجعي^(*)))⁽²¹⁴⁾.

⁽²¹³⁾ (التعليقات والنوادر: 100/1.
^(*) الاشجعي : يشير الأستاذ الجاسر أن أطيّط الاشجعي ولم أجد له ترجمة في المصادر الموجودة، ينظر: ابو علي الهجري للجاسر: 43.
⁽²¹⁴⁾ المصدر نفسه: 21/2.

حدّ ابن جني اللغة بأنها ((اصواتٌ يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم))⁽²¹⁵⁾ ويقصد بها الأصوات المؤتلفة مع غيرها مكونة بنية الكلمة. فالصوت اللغوي اصغر وحدة في بنية الكلمة. وهذه الأصوات تتسق بحسب النظام اللغوي فتعطي معنىً محدداً. فالاصوات التي نحدثها لا تكون من غير قصد، بل لكل صوت اثرٌ في الدلالة. وهي بانتلافها تؤدي وظيفة اجتماعية كما ذكر ابن جني.

ذكر بعض الباحثين ان العرب سبقوا الغربيين في الدرس الصوتي⁽²¹⁶⁾. فقد تنبه اللغويون العرب على أهمية الصوت في الدرس اللغوي في وقت مبكر، ويتضح ذلك مما قدّمه الخليل بن احمد الفراهيدي (175هـ) من جهود في علم الأصوات، إذ يعدّ أول من وضع اصول هذا العلم من العرب⁽²¹⁷⁾. ويمكن ان نلاحظ ذلك في اعتماده مخارج الاصوات في منهج كتابه (العين)، وترتيبه المفردات بحسب تلك المخارج. ثم جاء بعده تلميذه سيبويه (180هـ) الذي تحدث عن مخارج الاصوات وصفاتها⁽²¹⁸⁾. وقد أسهم علماء آخرون في الدرس الصوتي كأبي عبيدة (210هـ)⁽²¹⁹⁾ وابن جني الذي تطور هذا العلم تطوراً كبيراً على يديه⁽²²⁰⁾ ولا يمكن ان نغفل جهود علماء القراءات والتجويد لأنها أثرت الدرس الصوتي بشكل كبير⁽²²¹⁾.

اما المحدثون فقد اهتموا بالاصوات اهتماماً كبيراً فدرسوها من جوانب مختلفة. اذ

⁽²¹⁵⁾ الخصائص : 33 / 1.

⁽²¹⁶⁾ ينظر: التطور النحوي للغة العربية / 11.

⁽²¹⁷⁾ ينظر المصدر نفسه / 11.

⁽²¹⁸⁾ ينظر كتاب سيبويه : 433 / 4 وما بعدها.

⁽²¹⁹⁾ ينظر مجاز القرآن : 117/1، 206، 287، 403، وغيرها و2:9، 167، وغيرها

⁽²²⁰⁾ درس ابن جني الاصوات في الخصائص والمنصف وسر صناعة الأعراب وللوقوف على جهوده الصوتية ينظر

كتاب الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني.

⁽²²¹⁾ للوقوف على جهود علماء التجويد والقراءات يراجع كتاب الدراسات الصوتية عند علماء التجويد.

بينوا كيفية انتاجها وانتقالها واستقبالها. ودرسوها من حيث وظيفتها في علم اطلقوا عليه (علم الأصوات الوظيفي). واهتموا بدراسة التغيرات التاريخية في الأصوات في (علم الأصوات التاريخي). ولم يغفلوا تحليل الأصوات ومعرفة الصفات التي يختص بها كل صوت، ومعرفة مخرجه وتأثيره وتأثيره في الأصوات المجاورة له. مستعينين بالتطور العلمي الذي امدّهم بوسائل الاختبار والاشعة والتشريح.

لقد اشار الهجري في كتابه إلى عدد من الظواهر الصوتية، ولكنه كان يكتفي بالاشارة إلى الظاهرة في اللفظة الواحدة أو اللفظتين. من دون تحليل او تعليل لها وانه لم يُشر إلى مخارج الأصوات أو صفاتها. ويبدو أن هذا الأمر ينسجم ومنهجه في كتابه. اذ يرد ذلك في أثناء شرحه للفظه نادرة او مبهمه على السامع فلم يكن هدفه الاساس دراسة الظواهر الصوتية لذاتها بل يستعين بها لشرح المفردات وتوضيحها.

وتتمثل الظواهر الصوتية التي أشار إليها الهجري في كتابه بما يأتي:

5- تخفيف الهمزة.

6- الابدال

ت) الابدال بين الصوامت

ث) الابدال بين الصوائت

7- الحذف للتخفيف.

8- القلب المكاني.

2- الهمزة

اهتم اللغويون قديماً ومحدثين بالهمزة، وأولوها عناية خاصة فعدّوا لها أبواباً في مصنفاتهم⁽²²²⁾. فتحدثوا عنها واصفين مخرجها وذاكرين صفاتها ومواضع تخفيفها وابدالها⁽²²³⁾. والهمزة «حرف يتباعد مخرجها من مخارج الحروف ولا يشركه في مخرجها شيء.... فلتباعدتها من الحروف وثقل مخرجها وانها نبرة في الصدر جاز فيها التخفيف»⁽²²⁴⁾ فهذه الصفات جعلت بعض القبائل العربية تنقر منها وتبتعد عن نطقها، فتلجأ إلى التخفيف والتخلص منها. لذا عدّ اللغويون ظاهرة الاختلاف في نطق الهمزة بين التخفيف والتحقيق ظاهرة لهجية، فهم يرون أن الهمز مظهرٌ من مظاهر البداوة، في حين يكون التخفيف مظهرًا من مظاهر الحضارة⁽²²⁵⁾. وقد شاع أن الهمز من خصائص القبائل البدوية كقبيلة تميم، وقيس؛ وأسد. في حين أن

⁽²²²⁾ ينظر مثلاً: كتاب سيبويه : 541/3 وشرح المفصل : 107/9-120 والممتع في التصريف: 1/ 227.

⁽²²³⁾ ينظر العين : 1/ 58 وكتاب سيبويه : 166/2 والمقتضب : 1/ 155 وسر صناعة الأعراب : 1/ 52.

⁽²²⁴⁾ المقتضب : 1/ 155.

⁽²²⁵⁾ ينظر: في اللهجات العربية: 76، ومدرسة الكوفة: 180.

تخفيف الهمزة لغة قريش وأكثر اهل الحجاز⁽²²⁶⁾. ولا ينبغي أن يكون هذا الحكم مطلقاً لأن هناك أخباراً تدل على أن من الحجازيين مَنْ كان يهمز⁽²²⁷⁾. وإن تخفيف الهمزة لم يكن مقصوراً على منطقة محددة بل كان شائعاً في كثير من المناطق العربية وإن تفاوتت صورته⁽²²⁸⁾.

وصف القدماء الهمزة بأنها صوت مجهور⁽²²⁹⁾ واختلف المحدثون في صفتها فمنهم من قال: إنها صوت مهموس⁽²³⁰⁾ ومنهم من قال: إنها صوت لاهو بالمهموس ولا هو بالمجهور⁽²³¹⁾. ويبدو أن الهمس هو صفة الهمزة. فالمهموس هو الصوت الذي لا يهتزّ معه الوتران الصوتيان والمجهور هو الذي يتحرك الوتران معه. والوتران الصوتيان مع الهمزة ينغلقان تماماً، فلا يحدث ذلك الاهتزاز اللازم لحدوث الجهر. فالوتران الصوتيان أما أن يتذبذبا فيحدث الجهر أو لا يتذبذبان فيحدث الهمس ولا ثالث لهاتين الامكانيتين⁽²³²⁾.

تخفيفها:-

إن الغرض الرئيس من تخفيف الهمزة هو الاقتصاد في الجهد النطقي على وفق قانون السهولة والتيسير⁽²³³⁾. فالمتكلم يميل دائماً إلى السهولة في النطق ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وقد فصل اللغويون القدامى القول في مظاهر تخفيف الهمزة

⁽²²⁶⁾ ينظر: كتاب سيبويه : 4 / 179 وجمهرة اللغة : 3 / 293 ، والمخصص : 14 / 13.

⁽²²⁷⁾ ينظر: كتاب سيبويه : 3 / 555.

⁽²²⁸⁾ ينظر: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية 84-85.

⁽²²⁹⁾ ينظر: العين: 1 / 52، كتاب سيبويه : 3 / 541، وسر صناعة الأعراب: 1 / 69.

⁽²³⁰⁾ ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث / 34، مناهج البحث في اللغة 88، ومحاضرات في اللغة: 96، والمدخل إلى علم اللغة: 56-57.

⁽²³¹⁾ ينظر: الأصوات اللغوية: 91، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 95، علم اللغة العام الأصوات: 112.

⁽²³²⁾ ينظر: المدخل إلى علم اللغة: 56-57.

⁽²³³⁾ التطور اللغوي: 47-48.

حذفاً وابدالاً وتسهيلاً. اما الدرس الصوتي الحديث فقد نظر إلى الهمزة نظرة واحدة وهي حذفها دوماً ذلك أنه عالج الهمزة معالجة مقطعية تقتضي الحذف لا غير. وهذه المعالجة غير موجودة عند اللغويين القدامى.

وقد وردت في كتاب الهجري طائفة من المفردات المهموزة مخففة. سنذكرها ونذكر اقوال القدامى فيها. وسنوجهها بعد ذلك على وفق التوجيه الصوتي الحديث وهي كما يأتي:

حذفها :-

من مظاهر تخفيف الهمزة عند القدامى حذفها. وقد اشار الهجري إلى ذلك في تعليقه على قول الشاعر⁽²³⁴⁾:

فأَمَّا ما تقول عليّ زوراً فإن الزور يا ملّمان فان

قال: ((هما ملّمان وزن ملّمان. فمن لم يهمز قال ملّمان))⁽²³⁵⁾ يفهم من كلام الهجري أن الأصل هو الهمز. قال ابن منظور (711هـ): ((وملّمان ... والانتى ملّمانه: وقالوا في النداء:

يا ملّمان خلاف قولك: يا مكرمان. ويُقال للرجل إذا سُبَّ يا ملّمان))⁽²³⁶⁾، وهذا الحذف سمّاه القدامى الحذف القياسي⁽²³⁷⁾. وذلك أن ((كلّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت ان تخفف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها))⁽²³⁸⁾.

⁽²³⁴⁾ لم ينسب البيت إلى قائله .

⁽²³⁵⁾ التعليقات والنوادر : 1 / 233.

⁽²³⁶⁾ لسان العرب (لأم).

⁽²³⁷⁾ ينظر: المحتسب : 1 / 72-73، 241-242، 2 / 147، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 178.

⁽²³⁸⁾ كتاب سيويه : 3 / 545.

ومن ذلك قوله ((بادي الرأي: أول الرأي وظاهر الرأي))⁽²³⁹⁾ ويبدو أن قوله هذا تعليق على قوله تعالى [فَقَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِأَدْيِ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ]⁽²⁴⁰⁾. قال ابو عبيدة ان بادي: ((مهموز لانه من بدأت عن ابي عمرو ومعناه أول الرأي ومن لم يهمز جعله ظاهر الرأي من بدا يبدو وقال الراجز:

وقد علتني ذرأة بادي بدي

فلم يهمز جعلها من بدا⁽²⁴¹⁾. فابو عبيدة يرى أن لحذف الهمزة أثراً في تغيير الدلالة، فاللفظ بالهمز شيء، وبغير الهمز شيء آخر. وقد رجح هذا الرأي بعض الباحثين⁽²⁴²⁾. ويبدو من كلام الهجري أنه يرى الرأي نفسه في إirاده المعنيين، فهو أول الرأي إذا كان من بدأ يبدأ، وهو مظهر لتخفيف الهمزة بالحذف، اما الثاني فهو من بدا يبدو، والهجري لم يفصل القول في ذلك كما فعل ابو عبيدة.

إبدالها:

وهي وسيلة أخرى من وسائل تخفيف الهمزة عند القدامى، والهمزة هنا عندهم لم تحذف، بل تبدل بأحد اصوات العلة، ويحدث ذلك بسبب من ضعف الهمزة، وهذا الضعف حاصل من عدم استقرارها وعدم اتخاذها شكلاً محدداً ثابتاً. فحالها كحال اصوات العلة في عدم استقرارها، وهذا الترابط بينها وبين اصوات العلة جعلها تلحق بالالف والواو والياء⁽²⁴³⁾.

وضع اللغويون القدامى قاعدة الإبدال الهمزة بأحد اصوات العلة، وهي قاعدة مطردة تقول: بان الهمزة الساكنة تبدل بحرف مجانس للحركة التي تسبق الهمزة، فهي تبدل واواً اذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً اذا كان ما قبلها مفتوحاً وياءاً اذا كان ما قبلها مكسوراً⁽²⁴⁴⁾. وقد ورد من ذلك في كتاب الهجري قوله: ((وفي حديث آدم أنه نزل بالباسنة وهي وعاء كبير يكون من الكتان))⁽²⁴⁵⁾. قال الفراء ((الباسنة كساء مخيط

⁽²³⁹⁾ التعليقات والنوادر: 58/2.

⁽²⁴⁰⁾ هود/27.

⁽²⁴¹⁾ مجاز القرآن: 1/287-288.

⁽²⁴²⁾ ينظر: المسائل اللغوية والنحوية في كتاب مجاز القرآن (رسالة دكتوراه): 63.

⁽²⁴³⁾ ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 297.

⁽²⁴⁴⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 3/543-544، معاني القرآن للأخفش: 1/43، شرح المفصل: 107/9.

⁽²⁴⁵⁾ التعليقات والنوادر: 165/2.

يجعل فيه طعام والجمع بأسن ... قال وليس بعربي محض⁽²⁴⁶⁾. وقد ذكرها ابن منظور بغير همز قال: ((ومنهم من يهمزها))⁽²⁴⁷⁾. فالهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها كان مفتوحاً قلبت ألفاً، لأن الفتحة كما ذكر القدماء من الألف⁽²⁴⁸⁾.

اما قلبها واواً فنحو قوله: ((الجوذر- بضم الذال- وهو دخیل معرب فاعلى اللغات فيه متابعة {الضمتين}*) جوذر ثم يليها متابعة الفتحتين جوذر والأولى افصح وهي لغة هذيل وفصحاء الحجاز...))⁽²⁴⁹⁾. وقال في موضع آخر: ((جوذر وجاذر بضميتين وجوذر بفتحتين وجوذر بضمّة وفتحة رديئة))⁽²⁵⁰⁾. والهمزة التي تُبدل هي التي كانت مسبوقة بضمّة. فهي تبدل واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. وفي الامثلة السابقة تكون الهمزة واحدة، اما اذا كانت مسبوقة بهمزة اخرى فلم يختلفوا في تخفيف الثانية. ويكون ذلك على ضربين، فضرب تكون الهمزتان في كلمة واحدة وضرب يكون في كلمتين منفصلتين⁽²⁵¹⁾.

⁽²⁴⁶⁾ لسان العرب (بسن)

⁽²⁴⁷⁾ المصدر نفسه (بسن)

⁽²⁴⁸⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 543/3.

(*) زيادة يقتضيها السياق.

⁽²⁴⁹⁾ التعليقات والنوادر: 167/2.

⁽²⁵⁰⁾ المصدر نفسه: 57/1.

⁽²⁵¹⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 426/3، والاصول في النحو: 246/2.

يرى اللغويون: قدماء ومحدثين أن الإبدال لا يمكن أن يكون إبدالاً صحيحاً إلا إذا كانت هناك علاقة صوتية بين الصوت المبدل والمبدل منه كقرب المخرج أو الاشتراك في صفة من الصفات الصوتية كالهمس أو الجهر، والشدة أو الرخاوة وقد وضع ابن جني شرطين للإبدال: التقارب وثبوت الدلالة عند إجراء الإبدال⁽²⁵²⁾. ومعلوم أن بين الهمزة واصوات العلة تباعداً في الصفة والمخرج. وقد اقترح بعض الباحثين أن يُستعمل مصطلح القلب لا الإبدال. لأن الإبدال أعم من القلب، ويرى أن قلب الهمزة صوت علة لا يؤدي إلى ازاحة الهمزة من الكلمة بل يكون لها وجود في الكلمة⁽²⁵³⁾. ويرى أحد الباحثين إن علاقة التخالف بين أصوات العلة والهمزة هو الذي سوغ الإبدال بينهما. وهذه العلاقة حاصلة من أن أصوات العلة يخرجن في لين وقلة كلفة على اللسان، لذا سميت بالهوائية لأن كل واحدة منهن تهوي عند اللفظ في الفم، في حين أن نطق الهمزة يحتاج إلى جهد عضلي. فهذا يتسق مع الغرض من تخفيف الهمزة وإن استعمال هذه الاصوات في التخفيف لا يؤدي إلى تغير الدلالة، فلو حصل ذلك لنتج عنه إيجاد كلمة مستقلة عن الكلمة التي حدث فيها القلب وانعدام الصلة بين الكلمتين⁽²⁵⁴⁾. فإذا جَوَزنا الإبدال بين صامت وصانت يكون هذا الرأي على جانب كبير من الصحة.

والضرب الأول هو ما يهمنّا لأنه ورد في تعليقات الهجري قال: ((أنا أتأسنه والتأسين التذكر والآسان وزن الاعسان بقايا كل شيء))⁽²⁵⁵⁾ فخُففت الثانية بابدالها بصوت من اصوات العلة لأنها ساكنة وما قبلها مفتوح. وذلك أنها لا تنفصل من الأولى في جميع تصاريف الكلمة، فحذفت للتخفيف من تكرار الهمز لثقله مع كثرة الاستعمال⁽²⁵⁶⁾. فالاصل ان تكون (أسان) ولكن خففت بابدالها بالف لسكونها وانفتاح ما قبلها.

التوجيه الصوتي الحديث لتخفيف الهمزة بالحذف:-

ذكرنا سابقاً أنّ القدماء وضعوا قاعدة (النقل) لحذف الهمزة تخفيفاً اما الدرس الصوتي الحديث فلم يرتض هذه القاعدة. لأن الهمزة تمثل قاعدة في المقطع. فإذا

⁽²⁵²⁾ ينظر الخصائص : 84/2، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 73.

⁽²⁵³⁾ ينظر: ظاهرة التخفيف في العربية – دراسة صرفية – صوتية (رسالة ماجستير): 39.

⁽²⁵⁴⁾ ينظر: المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية (رسالة دكتوراه): 53.

⁽²⁵⁵⁾ التعليقات والنوادر: 80 / 1.

⁽²⁵⁶⁾ ينظر: الاصول في النحو: 246/2، ولهجة تميم: 240، وظاهرة الحذف في الدرس النحوي: 164-165.

حُذفت بقية المقطع المقطوع بقمة —————
 (المصوت القصير) وهذا ما لا تجوزُه العربية لذا ينتقل الصامت المجاور مكوناً قاعدة للمقطع الذي حذفت منه الهمزة، وسكونه سهل انتقاله لأنه لا يترك أثراً سلبياً في المقطع الذي هجره. ويأتي رفض المحدثين لقاعدة القدماء في نقلهم الهمزة مع حركتها إلى ما قبلها من أن الهمزة منفصلة عن الحركة، وعلى هذا يكون الانتقال للصامت وليس للصائت كما ذكر القدامى⁽²⁵⁷⁾. وعلى وفق هذا يكون الامر كما يأتي:-

ملأمان ← مَلَّمان
 الكتابة الصوتية / مَ - لَ / ءَ - مَ / مَ - نَ /
 ×
 ↓
 / مَ - لَ / مَ - نَ / مَ - نَ /
 ↓
 / مَ - لَ / مَ - نَ / مَ - نَ /

(257) ينظر المنهج الصوتي في توجيه القرآت القرآنية (رسالة دكتوراه) / 69.

التوجيه الصوتي الحديث لتخفيف الهمزة ببدالها بأحد اصوات العلة:

رفض الدرس الصوتي الحديث ابدال الهمزة بأحد اصوات العلة. ونظر إلى هذا التخفيف نظرة أخرى. فليس هناك إبدال، بل المسألة مسألة حذف الهمزة ومدّ حركة الحرف السابق لها. ولأن القول بالابدال سيؤدي إلى وجود صائتين في مقطع واحد هما حرف المد والحركة المجانسة له. لان فالقدماء ذهبوا إلى وجود حركة قبل حرف المدّ من جنسه، فضلاً عن أنّ الهمزة قاعدة للمقطع في حين ان الالف والواو المدية والياء المدية مصوتات طويلة – عند المحدثين- يمثل كل منها قمة للمقطع. ولهذا كله ذهبوا إلى حذف الهمزة ومدّ الصوت بالصائت القصير الذي قبلها، وبذلك تتخلص العرب من نبر الهمزة، بتحويله إلى نبر طويل. والذي اوقع القدماء في هذا الامر هو اخراجهم الألف والواو والياء المديتين من الحركات وعدّهم إياها حروفاً والصواب انها حركات طويلة (258).

وعلى هذا يكون توجيه الأمثلة السابقة كما يأتي:

البأسنة ← الباسنة

/ ءَ ل / بَ ءَ / سَ - / (1) تحذف قاعدة المقطع المتوسط المغلق وتمدّ الحركة التي قبلها.⁽¹⁾

/ ءَ ل / بَ - / سَ - / (2) يتحول المقطع الصوتي الى متوسط مفتوح⁽²⁾

فلو كان الامر ابدالاً لأصبح :

/ ءَ ل / بَ - / سَ - / ...

⁽¹⁾ × ↓

/ ءَ ل / بَ - / سَ - /

تصبح قمتان في المقطع الواحد. وهذا لايجوز⁽²⁾

(258) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 109، والمظاهر اللغوية في شعر المتنبي (رسالة دكتوراه): 73.

الفصل الثاني

البحث الصرفي

- 1- الأبنية
- 2- أبنية الأفعال
- 3- فعلت وأفعلت.
- 4- أبنية الأسماء
- 5- النسب
- 6- الإفراد والجمع
- 7- التذكير والتأنيث

الفصل الثاني

البحث الصرفي

8- الأبنية

9- أبنية الأفعال

10- فعلت وأفعلت.

11- أبنية الأسماء

12- النسب

13- الإفراد والجمع

14- التذكير والتأنيث

تنفت اذا غلت..⁽²⁶⁷⁾ وغيرها⁽²⁶⁸⁾. في حين روى أفعالاً آخر بالضمّ نحو بتل يبتل وعرق يعرق وخفر يخفر⁽²⁶⁹⁾. اما ما رواه بوجهين فعزاه إلى اختلاف اللهجات قال: ((ضاج يضيح ويضوج لغة إلا ان الكسر افصح))⁽²⁷⁰⁾ وربما كان الهجري من الذين يرون ان الأصل في المضارع الكسر لكثرتة ولان الكسر أخف من الضم⁽²⁷¹⁾. ويرى ابن درستويه (347هـ) ((ان الفصاحة ليست في كثرة الاستعمال أو قلته وانما هما لغتان مستويتان في القياس، وان كان ما كثر استعماله أعرف وأنس لطول العادة))⁽²⁷²⁾.

وذكر اللغويون ان الفعل الماضي مفتوح العين يكون مضارعه مفتوح العين أيضاً اذا كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، وقد ذكر الهجري في كتابه طائفة من هذه الأفعال نحو: جنأ يجنأ ودرأ يدرأ وفرع يفرع وغيرها⁽²⁷³⁾، ولكنه جاء أيضاً ببعض الأفعال على الأصل نحو قوله: ((رغثها ولدّها يرغثها بضم الغين الثانية))⁽²⁷⁴⁾ والفعل (يرغث) روته المعجمات بالفتح لا غير⁽²⁷⁵⁾. ويبدو أن الهجري قاس الفعل على بعض الأفعال التي جاءت على الأصل نحو: نعر ينعر ورعدت السماء ترعد وشعر يشعر وغيرها. ذكر سيبويه أن ((الأصل في هذين الحرفين أجدر أن يكون، لأنهما اشدّ الستة استفالاً))⁽²⁷⁶⁾. والسبب في فتح العين أن حروف الحلق سفلت فكرهوا ان يتناولوا حركة ما قبلها

بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الالف، وانما الحركات من الالف والياء والواو⁽²⁷⁷⁾. ومما رواه بوجهين من هذه الأفعال الفعل (زغل – يزغل) قال: ((فتح الغين ابو الميمون وكسرهما البريدي))⁽²⁷⁸⁾. اما الفتح فيمكن أن يعلل بأنه من الأفعال التي تكون عينها من حروف الحلق. واما الكسر فربما حملها على الأصل، لأن الأصل في الماضي مفتوح العين ان تكون عينه مكسورة، لكون الكسر أكثر وأخف من الضمّ كما ذكر اللغويون⁽²⁷⁹⁾.

⁽²⁶⁷⁾ المصدر نفسه: 301/1.

⁽²⁶⁸⁾ ينظر: المصدر نفسه: 142/1، 188، 287، 316، 6/2.

⁽²⁶⁹⁾ ينظر: المصدر نفسه: 6/2، 72، 115 على الترتيب.

⁽²⁷⁰⁾ المصدر نفسه: 241/1.

⁽²⁷¹⁾ ينظر: الخصائص: 86/3 – 87 وشرح المفصل: 152/7.

⁽²⁷²⁾ ينظر: تصحيح الفصيح: 110/1، والمزهر: 207/1-208.

⁽²⁷³⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 101/4، وشرح المفصل: 153/7-154.

⁽²⁷⁴⁾ التعليقات والنوادر: 212/2.

⁽²⁷⁵⁾ ينظر: تهذيب اللغة (رغث) والصاح (رغث) ولسان العرب (رغث).

⁽²⁷⁶⁾ كتاب سيبويه: 101/4.

⁽²⁷⁷⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 101/4.

⁽²⁷⁸⁾ التعليقات والنوادر: 153/1.

⁽²⁷⁹⁾ ينظر: الخصائص: 86/3 – 87، وشرح المفصل: 152/7.

2- فعل: وهذا الوزن لا يكون مضارعه إلا مضموماً، وما جاء على غير ذلك فهو شاذ، وأكثر ما يكون هذا الوزن في الغرائز والطباع والخصال⁽²⁸⁰⁾. ولم يذكر الهجري إلا فعلاً واحداً هو ((سرُع يسرُع لكل ما اسرُع))⁽²⁸¹⁾ وانشد: سرُعَت يداي له بعاجل طعنة⁽²⁸²⁾

3- فعل: يرى اللغويون أن كل فعل مكسور العين يكون مضارعه مفتوح العين إذا كان غير معتل الفاء⁽²⁸³⁾. من ذلك ما ذكره الهجري ((قمحت اقمح مثل بلعت ابلع))⁽²⁸⁴⁾، وأبه يأبه⁽²⁸⁵⁾، وقوله ((كمل الشيء يكمل بفتح الميم من مستقبلها وكسرها من ماضيه يتكلم به أكثر الفصحاء))⁽²⁸⁶⁾. وهذا الفعل فيه ثلاث لغات (كمل الشيء يكمل) وهو أفصحها و(كمل) و(كمل)، قال الجوهري والكسر اردوها⁽²⁸⁷⁾.

أما إذا كان الفعل معتل العين وحذفت فاؤه في المضارع فيكون مكسور العين على القياس⁽²⁸⁸⁾، فان سلمت فاؤه من الحذف فيأتي بوجهين بالفتح على القياس، وجاءت بالكسر شاذة⁽²⁸⁹⁾، فمما سلمت فاؤه وجاء بالفتح قوله ((يتم الصبي يتم يتماً))⁽²⁹⁰⁾، وما جاء بالكسر قوله ((يوحن قلوب الناس يجعل فيها الاحن))⁽²⁹¹⁾. لكننا نجد أيضاً أن الهجري يذكر ضم المضارع كما في قوله ((طمر بالحصان يطمر))⁽²⁹²⁾ وربما كان هذا من تداخل اللغات⁽²⁹³⁾ لان المعجمات روت مضارعه بالفتح لا غير⁽²⁹⁴⁾.

اما الفعل الرباعي فله بناءً واحد هو (فعلل) وهو ضربان مضعف نحو نخنخ وغير مضعف نحو حرقص.

ونذكر الهجري طائفة كبيرة من الافعال المزيدة منها ما هو مزيد ثلاثي ومنها ما

⁽²⁸⁰⁾ ينظر: شرح المفصل: 153/1.

⁽²⁸¹⁾ التعليقات والنوادر: 82/1.

⁽²⁸²⁾ ديوان عننرة: 15، ورد في الديوان برواية:

سبقت يداي له بعاجل طعنة ورشاش نافذة كلون العندم

⁽²⁸³⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 38/4 وشرح المفصل: 153/7.

⁽²⁸⁴⁾ التعليقات والنوادر: 224/1.

⁽²⁸⁵⁾ ينظر: المصدر نفسه: 39/1.

⁽²⁸⁶⁾ المصدر نفسه: 215/2.

⁽²⁸⁷⁾ ينظر: الصحاح (كمل) ولسان العرب (كمل).

⁽²⁸⁸⁾ ينظر: شرح المفصل: 153/7.

⁽²⁸⁹⁾ شرح المفصل: 153/7، واوزان الفعل ومعانيها: 31.

⁽²⁹⁰⁾ التعليقات والنوادر: 90/2.

⁽²⁹¹⁾ المصدر نفسه: 99/1.

⁽²⁹²⁾ المصدر نفسه: 34/2.

⁽²⁹³⁾ المراد بتداخل اللغات أنه ربما تكلم اصحاب كل قوم لغة غير لغة قوم آخرين ثم تلاقى اصحاب اللغتين فأخذ كل منهما

من صاحبه ماضية إلى لغته فتركبت لغة ثالثة، ينظر الخصائص: 374/1.

⁽²⁹⁴⁾ ينظر: مثلاً الصحاح (طمر) ولسان العرب (طمر).

هو مزيد الرباعي⁽²⁹⁵⁾. وذلك في أثناء شرحه للنصوص ومنهجه في ذلك ذكر معنى الفعل الذي ورد في النص من دون أن يعرض للحديث عن صيغته كما فعل في الأفعال الماضية، وليس فيها ما يمكن الوقوف عنده سوى صيغتي (فعل وأفعل) لأنها تشكل ظاهرة من الظواهر اللغوية في اللغة العربية لذا سنتحدث عنها بالتفصيل.

(²⁹⁵) ينظر: التعليقات والنوادر: 100/1، 111، 148، 228، 51/2، 75، 76، 220، 228، 273، 325.

فعل وأفعل

شاعت في العربية ظاهرة مجيء (أفعل) بمعنى (فعل) ، وقد دفع شيوع هذه الظاهرة القدماء إلى الاهتمام بها اهتماماً كبيراً، فألفوا فيها كتباً ورسائل، وأفرد آخرون لها فصولاً في مؤلفاتهم⁽²⁹⁶⁾ ولم يكن نصيبها من البحث عند المحدثين بأقل مما كان عند القدماء⁽²⁹⁷⁾.

وصيغة (فعل) وردت في اللغات الجزرية في أشكال مختلفة فقد وردت في النقوش السبئية في صيغة (هفعل) وفي اللغة العبرية (هفعيل) أما في اللغة الأكديّة فهي (شفعل) وهي الصيغة ذاتها المستعملة في السريانية إلى جانب صيغة (أفعل) وهي في المعينية والحضرية والقبتانية والاسسانية (سفعل)⁽²⁹⁸⁾.
ويبدو أن صيغة (أفعل) تطوّرت عن صيغة (هفعل) التي وردت في العربية الجنوبية والدليل أن العرب تقول أرقت الماء وهرقته، وأثرت الثوب وهنرته وارتحت الدابة وهرحتها، قال ابن خالويه (370هـ): ((ليس في كلام العرب مثل هرقت الماء والأصل أرقت إلا ثلاثة احرف... فابدلوا الهمزة الثانية هاءً استثقالاً...))⁽²⁹⁹⁾ وليس هناك دليل على أن الهمزة أصل في حين وجود صيغة (هفعل) في اللغات الجنوبية دليل على أن الهاء هي الأصل لقدم وجود الصيغة، وهذا عكس ما ذهب إليه اللغويون⁽³⁰⁰⁾.
وقد ذكر الهجري في كتابه طائفة من الالفاظ التي وردت في صيغة (فعل) مرة وفي صيغة (افعل) مرة أخرى والمعنى واحد. وطائفة يكون فيها المعنى مختلف سنذكرها ونذكر اقوال العلماء فيها:
أولاً: (فعل وأفعل) بمعنى واحد:

جوّز اللغويون جميعاً ورود (فعل) و(افعل) بمعنى واحد، وذلك لورود هذه الظاهرة في اللغة الفصيحة المشتركة، ولكنهم اختلفوا في الرواية اتساعاً أو تضيقاً ومن الافعال التي ذكر الهجري انها بمعنى واحد:

1- حدّت وأحدّت: قال ((حدّت المرأة تحدّ حدوداً وأحدّت بالالف))⁽³⁰¹⁾. ذكر الكسائي (189هـ) أن (أحدّت) لغة عَقِيل⁽³⁰²⁾. يستشف من كلام الكسائي أنه يجوز أن تكون (أفعل) بمعنى (فعل) ، وأن هذا من اختلاف اللهجات، والكسائي مما عُرِف عنه بسعة الرواية فقد روى السيوطي عن ثعلب (291هـ) أنه قال: ((اجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علماً الكسائي، وكان يقول: قلّما سمعتُ في شيء

⁽²⁹⁶⁾ ذكر الدكتور خليل ابراهيم العطية طائفة مما ألف في هذه الظاهرة في مقدمة تحقيقه لكتاب السجستاني (فعلت وافعلت).

⁽²⁹⁷⁾ ينظر: اللهجات العربية في التراث 613 – 623، ووفعلت وافعلت للسجستاني (المقدمة) ولهجة تميم: 180.

⁽²⁹⁸⁾ ينظر: وفعلت وافعلت للسجستاني (المقدمة 60) ولهجة تميم: 180.

⁽²⁹⁹⁾ ليس في كلام العرب: 112، وينظر. فعلت وافعلت للسجستاني: 125.

⁽³⁰⁰⁾ ينظر: الفصيح: 10، وشرح الشافعية للرضي: 334/2، ومنهج السالك: 811/3، والفعل زمانه وابنيتنه: 131.

⁽³⁰¹⁾ التعليقات والنوادر: 104/2.

⁽³⁰²⁾ ينظر: لسان العرب (حدد).

(فعلت) إلا وسمعت فيه (أفعلت) ((⁽³⁰³⁾). والواقع أننا لا يمكن ان نفهم من كلام الكسائي هذا أنه يريد (فعلت) و(أفعلت) بمعنى واحد دائماً بل ربّما قصد أن زيادة الهمزة قياس مطرّد.

وقال الفرّاء: وكان الاولون يؤثرون (أحدثت) فهي محدّد، قال: والآخرى اكثر في كلام العرب⁽³⁰⁴⁾. اما الأصمعي فقد انكر الثلاثي واقتصر على الرباعي، فقد أبى إلا (أحدثت)⁽³⁰⁵⁾. والأصمعي من المتشدّدين في الرواية، فقد انكر كثيراً من ذلك ولم يؤيد إلا القليل⁽³⁰⁶⁾. ويعلل ابو حاتم السجستاني (255هـ) موقف الاصمعي بقوله: ((كان الاصمعي يقول افصح اللغات ويلغي ما سواها))⁽³⁰⁷⁾، وقال عنه ابن درستويه: أنه ((صاحب رواية وسماع وليس صاحب قياس ونظر))⁽³⁰⁸⁾، وتابع أبو حاتم السجستاني الأصمعي فقال: ((أحدثت المرأة على زوجها إحداً ولم يعرف حدّتها كما عرفه ابو زيد))⁽³⁰⁹⁾، ويفهم من كلامه أن ابا زيد يجوز ورودهما بمعنى واحد في اللغة، وابو زيد كان يتسع في الرواية حتى قيل عنه إنه ربّما جاء بالشيء الضعيف فيجري ذلك مجرى القوي عنده⁽³¹⁰⁾، فالهجري في هذا الفعل يتبع أبا زيد في رأيه.

2- نصف وأنصف: وهما من الافعال التي ذكر الهجري انها بمعنى واحد قال: ((وأنصف كلّ ماله نصف من يوم وشهر وزمان وصيف وغيرها ونصف ايضاً))⁽³¹¹⁾. وابي الاصمعي إلا (نصف) وانشد:

نصف النهار الماء غامرة وشريكه بالغيب ما يدري⁽³¹²⁾

وتابع الاصمعي ابن السكيت وابن فارس⁽³¹³⁾، في حين ذهب السجستاني والزجاج (311هـ) وابن دريد (321هـ) الى انهما بمعنى واحد⁽³¹⁴⁾، وذكر الفارابي (350هـ) انصف لا غير⁽³¹⁵⁾، وقد فرق ابن سيده (458هـ)⁽³¹⁶⁾ وابن منظور⁽³¹⁷⁾ بين

⁽³⁰³⁾ المزهر: 407/2.

⁽³⁰⁴⁾ لسان العرب (حدد).

⁽³⁰⁵⁾ ينظر: لسان العرب (حدد) والمصباح المنير (حدد).

⁽³⁰⁶⁾ ينظر: جمهرة اللغة 3: 434، وأدب الكاتب: 336، وفعلت وافعلت للسجستاني: 88.

⁽³⁰⁷⁾ فعلت وافعلت للسجستاني: 88.

⁽³⁰⁸⁾ ينظر: تصحيح الفصيح: 177/1.

⁽³⁰⁹⁾ فعلت وافعلت للسجستاني: 141-142.

⁽³¹⁰⁾ ينظر: المصدر نفسه: 88.

⁽³¹¹⁾ التعليقات والنوادر: 109/2.

⁽³¹²⁾ البيت للمسبّب بن علس، ينظر: فعلت وافعلت للسجستاني: 137، وجمهرة اللغة: 438/3.

⁽³¹³⁾ ينظر: اصلاح المنطق: 241، ومجمل اللغة: 869/3.

⁽³¹⁴⁾ ينظر: فعلت وافعلت للسجستاني وفعلت وافعلت للزجاج: 39، جمهرة اللغة: 438/3.

⁽³¹⁵⁾ ينظر: ديوان الأدب: 316/2.

⁽³¹⁶⁾ ينظر: المخصص: 251/14.

⁽³¹⁷⁾ ينظر: لسان العرب (نصف).

الفعلين.

ثانياً: (فعل وافعل) بمعنيين مختلفين:

1- ذكر طائفة من الالف في طائفة من الالف تفريقاً دقيقاً من ذلك
تدلّ على التعدي قال: ((صامت المرأة واصمتها انا (من الصيام) (318) ومن ذلك
ايضاً، ((محّ الثوب والرسم وغيره مثل خلق وأخلق وأمح المرض وجه زيد
لاغير)) (319). وذكر ابن فارس انهم ربّما قالوا (امحّ) بمعنى ابلى (320)، و((علا زيد
الطريق وأعليه انا)) (321) و((عبر زيد النهر واعبره غيره)) (322).

2- قحط وأقحط: قال الهجري ((وأقحط الناس بالالف وقحط المطرُ بفتحتين)) (323) وهذا
قول السجستاني إذ قال: ((قحط المطر إذا احتبس وأقحط الناس إذا اصابهم قحط
(324) وقال ابن سيدة: ((أقحط الناس إذا لم يمطروا)) (325) ولم يذكر قحط.
3- دلا وأدلى: قال: ((دلوت الدلو متحتها مملوءة وادليتها طرحتها فارغة)) (326) وهذا
قول ثعلب (327) والزجاج (328) وابن فارس (329) ويورد ابن منظور الفعلين مرة
بالمعنى نفسه ويُفرّق بينهما أخرى (330) ويرى الفيومي أن دلوتها أدلوها لغة
فيه (331).

4- كبّ وأكبّ: وهذا الفعل من النوادر، قال الهجري فيه: ((كببت الرجل لوجهه وأكبّ
هو)) (332) قال ابن السكيت: ((وكبّ الله عدوك وأكبّ الرجل على وجهه)) (333)
ويذكر ابن خالويه أنّه (ليس في كلام العرب افعلت انا وفعلت عيزي إلا حرفاً جاء
نادراً لانه ضدّ العربية وهو (أكبّ زيد في نفسه وكبّ غيره) ومنه قوله تعالى

(318) التعليقات والنوادر : 144/1.

(319) المصدر نفسه: 58/2.

(320) ينظر: مجمل اللغة: 930/3.

(321) التعليقات والنوادر: 144/1.

(322) المصدر نفسه: 97/1.

(323) التعليقات والنوادر: 82/1.

(324) فعلت وافعلت للسجستاني: 118.

(325) المخصص: 260/14.

(326) التعليقات والنوادر: 20/2.

(327) ينظر: الفصح: 23.

(328) ينظر: فعلت وافعلت للزجاج: 15.

(329) ينظر: مقاييس اللغة: 293/2.

(330) ينظر: لسان العرب (دلا).

(331) ينظر: المصباح المنير (دلا).

(332) التعليقات والنوادر: 188/1.

(333) إصلاح المنطق: 227، وينظر فعلت افعلت للزجاج: 37.

(345) لهجة تميم /184.

أبنية الاسماء

عرض الهجري لطائفة كبيرة من أبنية الاسماء في اثناء تفسيره لها أو في تعليقاته على الابيات التي رواها، وغالباً ما تكون هذه الاسماء مما روي باكثر من وجه، اما الهجري فرواها بوجه واحد شأنها شأن ابنية الافعال.

أ) ما رواه بالكسر: قال: ((الدعوة مجرورة الدال من مدعاة الطعام))⁽³⁴⁶⁾ ، وذكر ابن قتيبة (276هـ) ان الدعوة بالكسر في النسب إلى غير الالباء والدعوة بالفتح إلى الطعام وغيره⁽³⁴⁷⁾، وهذا قول ثعلب أيضاً⁽³⁴⁸⁾، وذكر ابن منظور أن الدعوة والدعوة والمدعاة ما دعوت إليه من طعام وشراب والكسر في الدعوة لعدي بن الرباب وسائر العرب يفتحون وخصّ اللحياني بالدعوة الوليمة أما الدعوة فعدي بن الرباب يقولونها بالفتح في النسب وسائر العرب يكسرون⁽³⁴⁹⁾ ويبدو أن الهجري يذكر لهجة (عدي بن الرباب) في هذه الكلمة :

ومما ذكر فيه الكسر لا غير (الرغوة) في تعليقه على قول الشاعر:

يدعن الرُّغَا في كلِّ ماوىٍّ أوينه

قال: ((جمع رغوة – بجر الراء من رغوة اللبن))⁽³⁵⁰⁾ ذكر ابن منظور رغوة اللبن ورغوته ورغوته ورغوته والجمع رَغَاً⁽³⁵¹⁾.

وقال ((زيدٌ عِجْزُهُ والديه لآخر ولدتهما بجر العين))⁽³⁵²⁾ وهذه الكلمة ذكرها اللغويون بالكَسْرِ _____ون بالكَسْرِ _____ لا غير⁽³⁵³⁾.

ب) أما ما رواه بالفتح فقولهُ ((الذَّبْحَةُ بفتح الباء))⁽³⁵⁴⁾ والذَّبْحَةُ والذَّبْحَةُ وجع الحلق وذكر ابن منظور أنه لم يعرف (الذَّبْحَةُ) بالتسكين الذي عليه العامة⁽³⁵⁵⁾ ويبدو أن الهجري تنبّه على أن العامة تسكّن الباء فروى الوجه الفصيح.

ومن ذلك ((المأدبة مفتوحة الدال الدعوة للطعام))⁽³⁵⁶⁾ وسيبويه يرى أن المأدبة

⁽³⁴⁶⁾ التعليقات والنوادر: 101/1.

⁽³⁴⁷⁾ ينظر أدب الكاتب: 450.

⁽³⁴⁸⁾ ينظر: الفصيح: 56.

⁽³⁴⁹⁾ ينظر: لسان العرب (دعا).

⁽³⁵⁰⁾ التعليقات والنوادر: 25/1.

⁽³⁵¹⁾ ينظر: لسان العرب (رغا) وينظر: اصلاح المنطق: 117.

⁽³⁵²⁾ التعليقات والنوادر: 79/1.

⁽³⁵³⁾ ينظر: تهذيب اللغة (عجز) الصحاح (عجز) ولسان العرب (عجز).

⁽³⁵⁴⁾ التعليقات والنوادر: 79-78/1.

⁽³⁵⁵⁾ ينظر: لسان العرب (ذبح).

⁽³⁵⁶⁾ التعليقات والنوادر: 34/2.

بالفتح هي الاسم وهو الدعاء للطعام، اما بالضم فهي الموضع⁽³⁵⁷⁾ ونقل ابن منظور عن ابي زيد أنه قال: المأدبة الطعام فرّق بينها وبين المأدبة وهي الأدب⁽³⁵⁸⁾ والواقع أن ابا زيد يقول في نواتره ((العرب تسمي الاطعمة اسماءً حسنة مهنا الوليمة والمأدبة بفتح الدال))⁽³⁵⁹⁾ والمشهور في (المأدبة) ضم الدال وجوز بعضهم الفتح⁽³⁶⁰⁾.
(ج) وروى بالضم (المشربة) قال: ((المشربة بضم الراء للبيت يشرب فيه الجماعة النبذ))⁽³⁶¹⁾. و(المشربة) بالفتح والضم الغرفة، قال سيبويه : المشربة انما هو اسمٌ لها كالغرفة و(المشربة)⁽⁹⁾ بفتح الراء من غير ضمّ الموضع الذي يُشرب منه كالمشربة⁽¹⁰⁾، فالهجري اراد اسم لمكان الشرب ولو اراد موضع الفعل لقالها بالفتح.

⁽³⁵⁷⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 90/4.

⁽³⁵⁸⁾ ينظر: المصدر نفسه 91/4.

⁽³⁵⁹⁾ النواتر في اللغة/ 187.

⁽³⁶⁰⁾ ينظر: اصلاح المنطق/ 118 و لسان العرب (أدب).

⁽³⁶¹⁾ التعليقات والنادر: 71/1.

⁽⁹⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 91/4.

⁽¹⁰⁾ ينظر: لسان العرب (شرب).

النسب

اختلف النحويون في تسمية هذا الباب فقد سمّاه سيبويه ((باب الاضافة))⁽³⁶³⁾ وسمّاه ابن الحاجب (646هـ) ((باب النسبة))⁽³⁶⁴⁾ وتابع ابن عصفور سيبويه لانه يرى أن الاضافة أعْمُ من النسب، فالنسبة اضافة المرء إلى ابائه واجداده، والاضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والاجداد⁽³⁶⁵⁾ ويبدو أن ابن عصفور نظر إلى المعنى اللغوي للنسب، فالنسب في اللغة هو نسب القرابات، وهو واحد النسابات والنسبة والنسب القرابة، وقيل هو في الآباء خاصة⁽³⁶⁶⁾ أما ابن يعيش فقد علل تسمية هذا الباب (إضافة) بقوله: ((يقال نسبته إلى بني فلان إذا عزوته اليهم فهي اضافة في جهة المعنى وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ، وذلك أنك في الاضافة تذكر الاسمين وتضيف احدهما إلى الآخر، نحو غلام زيد وصاحب عمرو، وفي النسب انما تذكر المنسوب إليه وحده، ثم تزيد عليه زيادة تدلّ على النسب وتكتفي بتقديم الموصوف دون ذكر المنسوب))⁽³⁶⁷⁾ ويبدو أن تسمية هذا (النسبة) هي من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، والهجري يطلق عليها (اضافة) مرّة و(نسبة) مرّة اخرى كما سنرى في تعليقاته.

والنسبة في الاصطلاح الحاق الاسم ياءً مشدّدة مكسوراً ما قبلها للدلالة على نسبة شيءٍ إلى شيءٍ آخر⁽³⁶⁸⁾، والغرض من النسبة أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك المدينة أو الصنعة وفائدتها فائدة الصفة⁽³⁶⁹⁾. ويحدث النسب في المنسوب إليه ثلاث تغييرات.

الأول: لفظي: وهو الحاق آخر الاسم ياءً مشدّدة⁽³⁷⁰⁾ وكسر ما قبل آخره⁽³⁷¹⁾، ونقل حركة الاعراب اليها، وقد ذكر اللغويون قداماء ومحدثين أن هذه الياء قد تلحق لافادة معنى المبالغة والقوة فضلاً عن النسب⁽³⁷²⁾.

⁽³⁶³⁾ كتاب سيبويه: 335/3.

⁽³⁶⁴⁾ ينظر: شرح التصريح: 377/2.

⁽³⁶⁵⁾ ينظر: شرح جمل الزجاجي: 309/2.

⁽³⁶⁶⁾ لسان العرب (نسب).

⁽³⁶⁷⁾ شرح المفصل: 141/5.

⁽³⁶⁸⁾ ينظر مثلاً: اللّمع: 317، وشرح المفصل: 141/5 وشرح الشافية للرضي: 4/2.

⁽³⁶⁹⁾ ينظر: شرح المفصل: 141/5.

⁽³⁷⁰⁾ اما سبب زيادة الياء دون غيرها لأنها مألوف زيادتها وكذلك لانهم لو زادوا الالف لصار الاسم مقصوراً فيمتنع الاعراب وكانت الياء ، اخف من الواو فزيدت، وهي مشددة لنّلا يلتبس بياء المتكلم فضلاً عن انها لو زيدت خفيفة وما قبلها مكسور لتقلت عليها الضمة والكسرة كما ثقلت على الاسم المنقوص وكانت مُعرضة للحذف فحصنوها بالتضعيف ، ينظر: شرح المفصل: 142/5.

⁽³⁷¹⁾ اما كسر ما قبلها فيكون لامرين احدهما انها مدّة ساكنة وانا ضوعفت خوف اللبس وحرف المدّ لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه والامر الثاني، أنّه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يُفتح لنّلا يلتبس بالمعنى فكانت الكسرة اخف من الضمة فعدلوا اليها، ينظر: شرح المفصل: 142/5، وحاشية الصّبّان: 177/4.

والثاني: تغيير معنوي: وهو صيرورة المنسوب اسماً لما لم يكن له.
اما الثالث: فهو حكمي وهو رفعه لما بعده فاصبح بمنزلة المشتق، فيرفع ظاهراً أو مضمراً⁽³⁷³⁾.

والتغير اللاحق للاسم في النسب على ضربين:
(أ) تغيير غير مطرد في النظائر وهو السماعي: وحكمه ان يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في النسبة إلى العالية (علوي) وفي السليقة (سليقي) وفي النسبة إلى مرو (مروزي) وغيرها.

(ب) تغيير مطرد وهو القياسي: وحكمه ان يُقاس عليه في النظائر.
وقد ذكر الهجري في كتابه حالات مختلفة من النسب، وكان اكبر اهتمامه بالنسب السماعي والنادر وهذا ينسجم مع الغرض من تأليفه كتابه، وهي:

1- النسب إلى الاسم المختوم بالتاء:

إذا نسبت العرب إلى الاسم المختوم بالتاء حذفت هذه التاء ولا يجوز غير ذلك⁽³⁷⁴⁾، لأنها لو بقيت في الاسم لوجب ان تقول مثلاً (بصري) لرجل منسوب إلى (البصرة) و(أمرأة بصرية) إذا نسبت امرأة إلى ما فيه تاء التأنيث، وهكذا تجتمع في الاسم الواحد تاءان للتأنيث وذلك لايجوز⁽³⁷⁵⁾، فتحذف التاء وتضاف الياء من دون تغيير في بقية أحرف الكلمة وقد ذكر الهجري النسب إلى ما فيه تاء في قوله: ((بطون خصيل رُنة وحُمرَة والعدد في رُنة...والإضافة إليها رُنة وحمر ي ساكنة الثاني وهذا خلاف ما عليه فصحاء الحجاز لأنهم قالوا في عُتْبة وكُلفة ورغبة وأشباه ذلك بفتح الثاني))⁽³⁷⁶⁾ يتضح من النص ان المسألة لهجية ففصحاء الحجاز حين ينسبون إلى (فُعلة) ساكن العين و(فُعلة) مفتوح العين يقولون (فُعلي) فالنسب إلى (فُعلة) جار على القياس وهو حذف التاء وإضافة الياء من دون تغيير أو حذف حركة عين الكلمة والنسب إلى (فُعلة) جار على القياس اما النسب إلى (فُعلة) فهو على غير القياس اما غير الحجازيين فيذهبون إلى العكس من ذلك، ولم أجد في كتب اللغة التي وقفت عليها ما يُشير إلى هذا الذي ذكره الهجري فهذا مما ينفرد به.

2- النسب إلى الاسم المقصور :

اما اذا نسبت إلى الاسم المختوم بالالف مقصورة وكانت الالف رابعة من اسم ساكن الثاني فيجوز امران: اما ان تحذف الالف وإما ان تُقلب الالف واواً، قال المبرد

⁽³⁷²⁾ ينظر: المقتضب: 144/3، وشرح المفصل: 12/6، ومعاني الابنية في العربية: 173.

⁽³⁷³⁾ ينظر: شرح التصريح: 327/2، وشذا العرف: 120-199.

⁽³⁷⁴⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 361/3، شرح المفصل: 144/5، وجامع الدروس العربية: 72/2.

⁽³⁷⁵⁾ ينظر: شرح المفصل: 144/5.

⁽³⁷⁶⁾ التعليقات والنوادر: 64/1.

(285هـ) إن الالف ((اذا كانت للتأنيث فأجود الوجوه وأحَقُّها وأكثرها واصَحَّها واشكلها لمنهاج القياس حذف الالف))⁽³⁷⁷⁾ وذكر الهجري من ذلك: ((بنو سلمى والاضافة إليه سَلْمِيٌّ))⁽³⁷⁸⁾ ومن القلب ذكر قولهم في النسب إلى (اعيا) (اعوي)⁽³⁷⁹⁾ قال سيبويه ((وسمعا العرب يقولون في اعياء اعيوي وبنو اعياء حي من العرب في جرم))⁽³⁸⁰⁾، وقال ابن دريد: ((أعياء أفعل اما من العيِّ وأما من الاعياء))⁽³⁸¹⁾، وقد علل النحويون القلب واواً لا غير لأن الالف يمتنع فيها الحركة وما قبل ياء الاضافة ينبغي له ان يكون كسرة، فلو قلبت ياءً لصار ذلك اثقل لاجتماع ثلاث ياءات وكسرة⁽³⁸²⁾.

3- النسب إلى فعيلة:

اذا نسبت العرب إلى اسم على وزن (فعيلة) غير معتل العين ولا مضاعف جاء على وزن (فَعَلِيٍّ)، ويتم ذلك بحذف تاء التأنيث أولاً على القياس، ثم حذف ياء (فعيلة) لأنها ثقيلة في نفسها مع كونها زائدة في الصيغة، وقد تضافرت اسباب في الكلمة أوجبت ثقلها وهو اجتماع ياء (فعيلة) مع كسر ما قبل ياء النسبة وكل ذلك من جنس واحد فاستثقل اجتماعها. والنسب باب تغيير فحذفت الياء تخفيفاً، وذلك أن العرب حذفتها من (فَعِل) و(فَعِيل) نحو قولهم في النسب إلى (ثَقِيف) (ثَقْفِي) وإلى (سُلَيْم) (سُلْمِي) وليس في الاسم إلا تغيير واحد، وهو تغيير حركة آخره بالكسر للحاق ياء النسبة، وإن لم يكن ذلك بالقياس عند سيبويه فإذا كان حذفها فيما لا (تاء) فيه جائزاً كان فيما فيه (تاء) أولى لأن فيه تغييرين، تغيير حركة وحذف حرف، والكلمة كلما زاد فيها التغيير كان الحذف الزم، ولما حذفت الياء بقيت الحروف التي كانت قبل الياء مكسورة فصارت (فَعِل) وهن ثوان فعدل فيها إلى (فَعْل) مفتوح العين ففتح عند النسب⁽³⁸³⁾ وذكر الهجري من ذلك النسب إلى (عَمِيرَة - عَمَرِي) ⁽³⁸⁴⁾ ويبدو أن (عميرة) هذه غير (عميرة كلب) لأن النسب إلى الأخيرة (عميري) على غير القياس كما يُقال في النسب إلى (السليقة - سَلِيقِي) لأن هذه الكلمات جاءت شاذة⁽³⁸⁵⁾.

⁽³⁷⁷⁾ المقتضب: 147/3.

⁽³⁷⁸⁾ التعليقات والنوادر: 63/1.

⁽³⁷⁹⁾ المصدر نفسه: 266/1.

⁽³⁸⁰⁾ كتاب سيبويه: 352/3.

⁽³⁸¹⁾ الاشتقاق (لابن دريد): 272.

⁽³⁸²⁾ ينظر: شرح المفصل: 149/5.

⁽³⁸³⁾ ينظر: شرح المفصل: 146/5، وحاشية الصبان: 187/4.

⁽³⁸⁴⁾ التعليقات والنوادر: 219/2.

⁽³⁸⁵⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 336/3، التكملة: 242، ووضح المسالك: 279/3.

4- النسب إلى (فعليل) و(فعليل)

إن كانا صحيحي اللام بقيا على حالهما وتُضاف إليهما ياء النسب⁽³⁸⁶⁾ ذكر الهجري من ذلك إن النسب إلى (نُسَيْب - نُسَيْبِي) و(سُعَيْر - سُعَيْرِي) و(عُبَيْد - عُبَيْدِي) و(حُنَيْف - حُنَيْفِي)⁽³⁸⁷⁾. وهذا هو القياس وذكر بعض الاسماء التي تُسب إليها على غير القياس قال: ((والنسبة إلى الحريش بن كعب أخي عَقِيل وإلى حُشَيْف من لهب بن احجن من الشنوءة، وإلى كريم من حمير وإلى ذِي خَلِيل من حمير رهط الجرشيّة... كل ذلك (فعلي) متحرك الاولين وهذا من عجيب النسب، وأكثر ما يجيء على (فعليلة) مثل حنيفة وجليحة وعميرة واشباه ذلك))⁽³⁸⁸⁾ فالقياس أن يُنسب إلى (فعليلة) بر(فعلي).

يرى النحويون أن حذف ياء (فعليل) و(فعليل) عند النسب خارجٌ على القياس قال الخليل (175هـ) ((كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً على القياس، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل هذلي...))⁽³⁸⁹⁾، وتابعه سيبويه ووافقه كثير من اللغويين إذ وصفوا هذا الحذف بالندرة⁽³⁹⁰⁾، وهناك من اللغويين من جعل الحذف خارجاً عن الشذوذ لكثرة ما سُمع عن العرب الحجازيين منهم المبرد⁽³⁹¹⁾ وأبو سعيد السيرافي^(385هـ)⁽³⁹²⁾ ويبدو أن المسألة لهجية فقد ذكر أحد الباحثين أنها لغة الحجاز أما التميميون فانهم يُبقون الياء كما هي فيقولون (فقيمي وسُلَيْمي)⁽³⁹³⁾ وعلى هذا فقول الهجري ((قال السليميون))⁽³⁹⁴⁾ لا يُعدُّ خطأً.

5- النسب إلى الاسم المختوم بياء مشددة:

وردت طائفة من الاسماء المنسوبة إلى ما ختم بياء مشددة منها ما سُبقت فيه الياء بحرف واحد ومنها ما سُبقت الياء فيه بحرفين ولكل حكمه:

فمن الضرب الأول قال: ان النسبة إلى ((بني حَيّة حووي وإلى بني سُليم حيوي))⁽³⁹⁵⁾ فالقياس في الضرب الأول قلب الياء الثانية واواً وفتح الاولى أو قد تُردُّ إلى الواو إن كان اصلها واواً، قال المبرد: ((والاحسن في النسبة إلى حَيّة حيوي تحرك

⁽³⁸⁶⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 339/3.

⁽³⁸⁷⁾ ينظر: التعليقات والنوادر: 62/1، 115، و: 208/2.

⁽³⁸⁸⁾ المصدر نفسه: 107/2-108.

⁽³⁸⁹⁾ كتاب سيبويه: 335/3.

⁽³⁹⁰⁾ ينظر مثلاً: التكملة/ 241، وشرح جمل الزجاجي: 322/2، ولسان العرب (هذل).

⁽³⁹¹⁾ ينظر: منهج السالك 187/4، وحاشية الصبّان 187/4-188.

⁽³⁹²⁾ ينظر شرح الشافية للرضي: 29/2.

⁽³⁹³⁾ ينظر: النحو والصرف بين التميمين والحجازيين 250-252.

⁽³⁹⁴⁾ التعليقات والنوادر: 73/1.

⁽³⁹⁵⁾ التعليقات والنوادر: 103/2.

ما قبل الياء الثانية لتقلبها ألفاً، فإنها إذا كانت انقلبت واواً في النسبة وإن ثرّكت على حالها ففيها قُبْحٌ لاجتماع اربع ياءات مع الكسرة وذلك حييٌّ⁽³⁹⁶⁾، وقال سيبويه: ((وسألته (يعني الخليل) عن الاضافة الى حيه: فقال: حيوي كراهة أن تجمع الياءان والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدل: حيوي: وحُرّكت الياء لانه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياءً ساكنة))⁽³⁹⁷⁾ فالياء الثانية تقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب واواً فراراً من اجتماع الياءات⁽³⁹⁸⁾، وشدّ (حيي) وهو عند ابي عمرو جائز مختار⁽³⁹⁹⁾.

اما قولهم في النسبة إلى (حية) حوي فلم اقف عليه فيما توفر لي من مصادر، ويبدو أنه من النسب غير القياسي.

اما الضرب الثاني فذكر الهجري منه قولهم في النسبة إلى ((صُبي- صُبوي))⁽⁴⁰⁰⁾ ((وَجْدِي - جدوي))⁽⁴⁰¹⁾ والى ((فُتْيَة - فُتوي))⁽⁴⁰²⁾ وهذا هو القياس.

ويحدث ذلك بحذف الياء الأولى وقلب الثانية واواً فتكون على وزن (فُعَلِي) و(فُعَلِي)، قال المبرد: ((اعلم أنك اذا نسبت إلى شيء من ذلك فإن الوجه أن تحذف من الاسم الياء الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة وثقيف، فاذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفاً ثم انقلبت واواً ليأني النسبة كما تجب في لامات الفعل فمن ذلك: قولك في عدّي - عدوي لانك لما حذفت الياء التي تزيد في (فَعِيل) صارت (عِد) على وزن (عم) فذهب بـ(فَعِل) إلى (فَعَل)...ومثل ذلك في أمية... كذلك قصي تقول في النسب إليه قُصوي))⁽⁴⁰³⁾ وتحذف الياء الخفيفة لانها ياء زائدة في الصيغة، فلما انفتحت عين (فَعَل) انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت في التقدير كالاسم المقصور، ثم قلبت الالف واواً كما تُقلب في النسب إلى الاسم المقصور⁽⁴⁰⁴⁾.

6- النسب إلى فعالة معتلّ اللام:

قال الهجري: ((وانشدني السروي أحد بني غواية شنوى... والنسب إليه غواوي ولا نظير له))⁽⁴⁰⁵⁾، ويحدث هذا النسب بحذف تاء التانيث أولاً ثم قلب الياء همزة لتطرفها، ولانها مسبوقه بالفاء زائدة ثم تقلب الهمزة واواً حملاً لها على الهمزة في

⁽³⁹⁶⁾ المقتضب: 138/3، وينظر التكملة: 246-247.

⁽³⁹⁷⁾ كتاب سيبويه: 345/3.

⁽³⁹⁸⁾ ينظر: اللع: 322، وشرح التصريح: 328/2، وحاشية الصبّان: 176/4.

⁽³⁹⁹⁾ ينظر: ارتشاف الضرب: 282/1.

⁽⁴⁰⁰⁾ التعليقات والنوادر: 103/2.

⁽⁴⁰¹⁾ المصدر نفسه: 64/2.

⁽⁴⁰²⁾ المصدر نفسه: 103/2.

⁽⁴⁰³⁾ المقتضب: 140/3، ينظر: حاشية الصبّان: 187/4.

⁽⁴⁰⁴⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 343/3.

⁽⁴⁰⁵⁾ التعليقات والنوادر: 103-102/2.

(علباء) فيقال غواوي (406).

الأفراد والجمع :

ينقسم الاسم على ثلاثة أقسام:

المفرد: وهو ما دلّ على واحدٍ نحو رجل وامرأة.
والمتنى: ما دلّ على اثنين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر.

أما الجمع: فما دلّ على أكثر من اثنين، أو هو الاسم الموضوع للأحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف (407).

وللجمع طريقتان :

- 1- الجمع باضافة علامة: وهو عند القدماء الجمع الصحيح واطلق عليه بعض المحدثين الجمع الخارجي (408)، وهو نوعان: جمع مذكر وجمع مؤنث.
- 2- الجمع بتغيير بنية المفرد: وهو جمع تكسير عند القدماء وعند المحدثين الجمع الداخلي.

والطريقتان موجودتان في اللغات الجزرية، وتكاد تكونان قاسماً مشتركاً بين هذه اللغات مع بعض التفاوت بينها فهما موجودتان في اللغة الاكدية والاشورية مع اختلاف بسيط في علامات الجمع، أما في اللغة الارامية فالجمع يكون تكسيراً لا غير وعلى العكس من ذلك نجد العبرية تجمع المفرد جمعاً سالماً لا غير، ويحدث الأمر ذاته في اللغة الاوكريتية مع اختلاف بسيط في العلامات ويكون الاعراب فيها بالحروف، لذا تعدّ حلقة وصل بين العربية والعبرية. أما الصفوية فهي كالعربية في طريقة جمعها للمفرد جمعاً صحيحاً فضلاً عن وجود بعض صيغ التكسير، وتمثل العربية قمة هرم التطور اللغوي، وذلك ان فكرة التمييز بين المفرد والجمع استقرت على قواعد وقياسات تصل إلى حد عالٍ من الدقة. فالجمع الصحيح يكون بنوعيه المذكر والمؤنث ويكون اعراب المذكر بالحروف والمؤنث بالحركات أما جمع التكسير منه ما هو قياسي ومنه ما هو سماعي ويكون اعرابه بالحركات (409) ويرى بعض الباحثين أن جموع التكسير سبقت الجمع الصحيح في مراحل التطور اللغوي (410).

(406) ينظر: كتاب سيبويه: 348/3، وشرح المفصل: 156/5، وجمع الهوامع: 196/2.

(407) ينظر: شرح ابن عقيل: 452/2، وشرح الحدود النحوية: 55.

(408) ينظر: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: 63.

(409) ينظر: صيغ الجموع العربية مع بعض المقارنات السامية: 246-253.

(410) ينظر: فقه اللغة المقارن: 111.

جمع التكسير :

ولم يتحدث الهجري عن المثني او جموع التصحيح إلا في اشارات قليلة، فهما يطردان على وفق قاعدة معروفة قلما يخرجان عنها، وهذا ينسجم والغرض من تأليف كتابه هذا، بل كان جلّ اهتمامه بجمع التكسير بوصفه الأكثر اختلافاً بين انواع الجموع، وقد عرض في كتابه هذا طائفة كبيرة من الالفاظ المفردة ذكر جمعها، والفاظاً مجموعة ذكر مفرداها.

جموع التكسير في العربية قسمان: منها ما هو جمع قلة ومنها ما هو جمع كثرة. وجموع القلة، تأتي على اربعة اوزان جمعها ابن مالك بقوله⁽⁴¹¹⁾:
افْعَلَة أَفْعُلْ ثُمَّ فَعْلَة ثمة افعال جموع قلة⁽⁴¹²⁾

والهجري يذكر احياناً للمفردة الواحدة جمعين ويشير إلى أن احدهما جمع قلة والاخر جمع كثرة من ذلك قوله: ((لديد لجانب الوادي وأدنى العدد الدّة والكثير لدان))⁽⁴¹³⁾ وهذا هو القياس، اما قوله: ((العود المسنّ من الابل وأدنى العدد عَوْدَة والكثير العياد، مثل حوض وحياض قوس وقياس))⁽⁴¹⁴⁾، فهو على غير القياس في جمع القلة، فصيغة (فَعْلَة) من صيغ جموع الكثرة⁽⁴¹⁵⁾، وقد فرق اللغويون بين الجمعين قال الاصمعي جمل عَوْد وناقَة عَوْدَة وناقَتان عودتان ثم عَوْد في جمع العَوْدَة مثل هَرّة وهرر، و عَوْدٌ وعودَة مثل هرّ وهررة، وفي النوادر عَوْدٌ وعِيْدَة⁽⁴¹⁶⁾، وقال الأزهرى (370هـ): إن الانثى عَوْدَة والجمع عياد⁽⁴¹⁷⁾ في حين ذكر الجوهري (393هـ): إن العود يجمع على عودة ولم يذكر غيره⁽⁸⁾ ويبدو أن الهجري سمع بعضهم يستعمل (عَوْدَة) جمعاً للقلة، فقد يُستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة والعكس صحيح بقرينة، وذلك نحو أكباد وأفندة⁽⁴¹⁸⁾.

وأحياناً يذكر جمع القلة من دونه أن يُشير إلى ذلك نحو قوله: ((اهل السهل

⁽⁴¹¹⁾ شرح ابن عقيل: 452/2.

⁽⁴¹²⁾ يرى بعض الباحثين ان الصيغ التي تبدأ بالهمزة هي الأكثر استعمالاً وشيوعاً ولهذه الهمزة دلالة على القلة وبهذا تكون هذه السابقة طريقة للدلالة على تصغير العدد أي على قلة العدد ونرى أن هذا الكلام غير دقيق من جهة أن الهمزة لو كانت طريقة للدلالة على تصغير العدد فلماذا لم تجر على صيغة (فَعْلَة)، ولو كانت هذه طريقة لمعرفة جمع القلة لأمكن زيادتها قبل كل صيغة من صيغ جموع الكثرة للدلالة على القلة، وهذا ما لا يؤيده الواقع اللغوي – ينظر: العربية الفصيحة نحو بناء لغوي جديد: 66، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 33.

⁽⁴¹³⁾ التعليقات والنوادر: 134/2.

⁽⁴¹⁴⁾ المصدر نفسه: 59/1.

⁽⁴¹⁵⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 588/3.

⁽⁴¹⁶⁾ ينظر: لسان العرب (عود).

⁽⁴¹⁷⁾ ينظر: تهذيب اللغة (عود).

⁽⁸⁾ ينظر: الصحاح (عود).

⁽⁴¹⁸⁾ ينظر: حاشية الخضري: 154/2.

يسمّون الكمّ قنّان والجمع أقنّة⁽⁴¹⁹⁾، وقوله : ((وهو النّمر وجمعه نمور ونمُرّ ونمران، ونمارٌ وأنمار، وافصحها النّمور والنمران في الجمع))⁽⁴²⁰⁾. فأنمار هو جمع القنّة والجموع الأخرى هي جموع الكثرة. اما جموع الكثرة فهي كثيرة في كتابه، أغلبها جموع قياسية⁽⁴²¹⁾، غير أنّ هناك كثيراً من المفردات المجموعة وردت على غير القياس منها قوله ((وصوّارٌ وجمعه أصوار، ومن البقر صوّارٌ وجمعها صيران))⁽⁴²²⁾ في تعليقه على قول الشاعر:
تصرُّ بقايا التمر في عدنية مصرُّ صوار المسك من حولة
الدهر⁽⁴²³⁾

والقياس أن يكون جمع القنّة (أصورة) كما ذكر اللغويون⁽⁴²⁴⁾ والكثير صيران⁽⁴²⁵⁾.

اما صيغة (فاعل) فقد ذكر عدد من الجموع منها ما هو قياسي كقوله: ((الفعلة في الجمع جمعُ فاعل مثل عامل عملة، وحافِد حَفْدَة وحالق وحَلْقَة لمن يخلق الشعر وأكل اكلة واشباه ذلك))⁽⁴²⁶⁾ وهذا الوزن (فَعْلَة) مقيس في كل وصف على وزن (فاعل) لمذكرٍ عاقل صحيح اللام⁽⁴²⁷⁾، وقال في موضع آخر: ((هم صدقة بررة جمع صادق بار))⁽⁴²⁸⁾ وهو في المضاعف عزيز نادر⁽⁴²⁹⁾، ومنه قوله تعالى [بأيدي سفرة * كرام بررة]⁽⁴³⁰⁾ وقوله [أولئك هم الكفرة الفجرة]⁽⁴³¹⁾ وروى عن البيهقي⁽⁴³²⁾ قوله ((وجدتم فروغاً جمع فارغ))⁽⁴³³⁾ وهذا على غير القياس إذ لم ترد (فعلول) جمعاً لـ(فاعل)⁽⁴³⁴⁾، كذلك أشار إلى أنّ (فعلال) جمع لـ(فاعل) قال: ((الفراض جمع فارض للفقيه))⁽⁴³⁵⁾ ولم يُسمع عن العرب هذا جمعاً لـ(فاعل)⁽⁴³⁶⁾ ويبدو أنه اراد

⁽⁴¹⁹⁾ التعليقات والنوادر: 218/1.

⁽⁴²⁰⁾ المصدر نفسه: 76/1.

⁽⁴²¹⁾ ينظر مثلاً: المصدر نفسه: 46/1، 51، 57، 230 و 108/2، 149، 164، 167.

⁽⁴²²⁾ المصدر نفسه: 182/1.

⁽⁴²³⁾ والبيت لم يُنسب لقائل.

⁽⁴²⁴⁾ ينظر: تهذيب اللغة (صور)، والصحاح (صور) ولسان العرب (صور).

⁽⁴²⁵⁾ ينظر: شرح المفصل: 42/5، ولسان العرب (صور).

⁽⁴²⁶⁾ التعليقات والنوادر: 164/2.

⁽⁴²⁷⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 631/3، وشرح المفصل: 54/5.

⁽⁴²⁸⁾ التعليقات والنوادر: 112/2.

⁽⁴²⁹⁾ ينظر: الفيصل في الوان الجموع: 296.

⁽⁴³⁰⁾ عيس/15، 16.

⁽⁴³¹⁾ عيس/42.

⁽⁴³²⁾ لم اهتد إليه فيما توفّر لي من مصادر.

⁽⁴³³⁾ التعليقات والنوادر: 134/2.

⁽⁴³⁴⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 631/3، شرح المفصل 52/50-57، وليس في كلام العرب: 331-332.

⁽⁴³⁵⁾ المصدر نفسه: 110/1.

⁽⁴³⁶⁾ ينظر: ليس في كلام العرب: 151.

(فَرَّاض)، (فَرَّعَال) يطرّد في جمع (فاعل)⁽⁴³⁷⁾ وما الذي ورد في الكتاب إلا تحريف.
أما منتهى الجموع⁽⁴³⁸⁾ فقد ذكر أغلب صيغها منها (فعال) و(فعاليل) وهذا جمع
تكسير للاسم الرباعي الاصول مجرد⁽⁴³⁹⁾ نحو قوله: ((العُذْلَب وجمعه الغُذَالِب))⁽⁴⁴⁰⁾ و
بحزج وبحازج⁽⁴⁴¹⁾ وجوذر جآذر⁽⁴⁴²⁾ أما فعاليل فهو جمع لما كان من ذلك مزيداً ما
قبل اخره حرف علة ساكن⁽⁴⁴³⁾. وذكر الهجري منه ((اللغائين واحداها لغنون وهي
مجاري الاوداج والعروق))⁽⁴⁴⁴⁾.
أما جمع (هنبوقة) على (هنايق) في بيت كثير الذي رواه الهجري فيبدو انه من
الضرورة الشعرية:

يُرْجَع في حيزومه غير باغم رِغَاءً من الاحشاء جوفاً
هنايقة⁽⁴⁴⁵⁾

قال الهجري ((واحداها هنبوقة))⁽⁴⁴⁶⁾ قال الأزهري: (370هـ): إنه اراد (هنايقة)
فحذف الياء⁽⁴⁴⁷⁾.
أما ما جاء على فواعل فقوله (بوغز والجمع بواغز)⁽⁴⁴⁸⁾ وهم اسم على اربعة
احرف ثنائية واوٌ لذا يطرّد فيه (فواعل)⁽⁴⁴⁹⁾ ومن الصفات قال: ((زحكت الناقة زحكاً
وهنّ زواحك ، عجاف))⁽⁴⁵⁰⁾.
ومما جاء على صيغة فعائل قوله: ((ضريبه وسليلة والجمع سلائل
وضرائب))⁽⁴⁵¹⁾ وقال: الوقيفة والوقائف جميعها إلا روى⁽⁴⁵²⁾.

⁽⁴³⁷⁾ ينظر: كتاب سيبويه : 631/3.

⁽⁴³⁸⁾ وهي من جموع الكثرة وتعرف بانها كل جمع بعد الف تكسيره وحرفان أو ثلاثة احرف وسطها ساكن.

⁽⁴³⁹⁾ ينظر: كتاب سيبويه : 612/3.

⁽⁴⁴⁰⁾ التعليقات والنوادر : 108/2.

⁽⁴⁴¹⁾ المصدر نفسه: 57/1.

⁽⁴⁴²⁾ المصدر نفسه: 57/1، وينظر: كتاب سيبويه : 620/3.

⁽⁴⁴³⁾ ينظر: كتاب سيبويه : 613/3.

⁽⁴⁴⁴⁾ التعليقات والنوادر : 54/2.

⁽⁴⁴⁵⁾ ديوان كثير: 307 ورد في الديوان: يرجع في حيزومه غير باغم يراعاً من الاحشاء جوفاً ...

⁽⁴⁴⁶⁾ التعليقات والنوادر : 53/2.

⁽⁴⁴⁷⁾ ينظر: تهذيب اللغة (هنيق) ولسان العرب (هنيق).

⁽⁴⁴⁸⁾ التعليقات والنوادر : 57/1.

⁽⁴⁴⁹⁾ ينظر: كتاب سيبويه : 613/3.

⁽⁴⁵⁰⁾ التعليقات والنوادر : 57/2.

⁽⁴⁵¹⁾ المصدر نفسه: 322/1.

⁽⁴⁵²⁾ المصدر نفسه: 43/1.

التذكير والتأنيث

عني اللغويون قديماً وحديثاً بظاهرة التذكير والتأنيث عناية كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود منطق ثابت يحكم في الفصل بين المذكر والمؤنث، ولهذا السبب أخذ هؤلاء العلماء على عاتقهم مهمة التعقيد لهذه الظاهرة، فتمخض عن ذلك تأليفهم كثير من الكتب والرسائل في المذكر والمؤنث⁽⁴⁵³⁾، فضلاً عن أفرادهم ابواباً تساعد على معرفة المذكر والمؤنث، فمعرفة المذكر والمؤنث كما قال ابو بكر بن الانباري (328هـ) عن تمام معرفة النحو والاعراب ((لأن من ذكر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً))⁽⁴⁵⁴⁾، ويبدو من كلام ابن الانباري أنه يقصد معرفة المؤنث الحقيقي اسماءً وصفات، لأن العرب اختلفت في تذكير وتأنيث كثير من الالفاظ، وعليه اختلف اللغويون في رواية هذه الالفاظ، ففي الوقت الذي نرى احد اللغويون يجزم بتذكير لفظة، نجد آخر يجزم بتأنيثها في حين هناك ثالث يجوز الوجهين معاً، وهذا الاضطراب يكون في المؤنث المجازي (المحايد) ويعود هذا الاضطراب في تحديد الجنس في اللفظة إلى الاستعمال⁽⁴⁵⁵⁾.

جعل اللغويون التذكير اصلاً للأشياء والتأنيث فرعاً، ويبدو أنهم انطلقوا اساساً من المفهوم المعجمي لكلمتي (مؤنث) و(مذكر)، فالمذكر في اللغة يرتبط بكل ما هو قوي وشديد، اما الانثى فترتبط بكل ما هو لين وسهل⁽⁴⁵⁶⁾، قال ابن الاعرابي ان المرأة انما سميت انثى من البلد الانثى، قال لأن المرأة البين من الرجل وسميت انثى للينها⁽⁴⁵⁷⁾.

قال سيبويه (180هـ): ((ان الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة هي أشد تمكناً))⁽⁴⁵⁸⁾ وتابعه اللغويون من بعده⁽⁴⁵⁹⁾.

وإن الواقع اللغوي لا يجزم باطراد هذه المقولة لان هناك طائفة من الاسماء المذكّرة غير متمكّنة نحو (طلحة وحمزة وأحمد ويعرب وابراهيم وغيرها) وإن تأوّل العلماء لعا تأويلات فهي تشتمل على معنى التذكير وبالمقابل غير ان هناك اسماء مؤنثة كثيرة تكون متمكّنة. فضلاً عن أن التأنيث وحده لا يجعل من الاسم غير متمكّن بل يلزم له التعريف والعلمية.

⁽⁴⁵³⁾ ذكر الدكتور رمضان عبد التواب طائفة كبيرة من كتب المذكر والمؤنث في مقدمة تحقيقه لكتاب مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة/ 23-31.

⁽⁴⁵⁴⁾ المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الانباري: 107/1.

⁽⁴⁵⁵⁾ ينظر: من اسرار اللغة/ 146، والنحو العربي نقد وبناء/ 153 س.

⁽⁴⁵⁶⁾ ينظر: لسان العرب (ذكر) و(أنث).

⁽⁴⁵⁷⁾ ينظر: المصدر نفسه (أنث).

⁽⁴⁵⁸⁾ كتاب سيبويه: 241/3.

⁽⁴⁵⁹⁾ ينظر مثلاً: التكملة/ 293، وشرح المفصل: 88/4.

أما من يقول: أن المذكر قبل المؤنث لان المؤنث مزيد والمذكر مزيد عليه تقول (قائم) و(قائمة) فالمزيد عليه هو الأصل، وكون هذا الرأي دقيقاً إن قصد به النعوت التي يُشترك فيها المذكر والمؤنث، وهذه القاعدة غير مطردة ايضاً لان هناك كثير من النعوت التي يشترك فيها المذكر والمؤنث لم تدخل فيها التاء نحو رجل صور وامرأة صبورة ورجل معطار غيرها، كما نجد نعوتاً خاصة بالمذكر تقترب بالتاء وبالمقابل هناك نعوت خاصة بالمؤنث تخلو منها.

لذا يميل البحث إلى أن كلاً من المؤنث والمذكر اصلٌ، وإن العرب حملت التذكير على التأنيث احياناً كما حملت التأنيث على التذكير، وعلى الرغم من عدم وجود منطق ثابت يفصل بين المذكر والمؤنث، نجد أن هناك علامات لحقت بالاسماء والنعوت للدلالة على التأنيث وإن لم تكن مطردة دائماً ولكنها اسهمت إلى حد ما في تقعيد هذه الظاهرة، وقد وردت في كتاب الهجري حالات متعددة للتأنيث سنعرض لها على وفق اتصالها بهذه العلامات أو عدم اتصالها.

أولاً: اتصالها بالتاء :

أجمع اللغويون على أن تاء التأنيث تكون في الوصل تاءً وفي الوقف هاءً ويؤيد هذا الواقع اللغوي، لكنهم اختلفوا في أي منهما الاصل، ومن ثم أي منهما بدلٌ من الاخرى، فذهب البصريون إلى ان التاء هي الاصل، وذهب الكوفيون إلى العكس من ذلك، واحتج كل فريق لرأيه⁽⁴⁶⁰⁾.

اما المحدثون فيرون أن المسألة ليست مسألة قلب احدهما، وليس المسألة مسألة كتابة الخط كما قال ابن الانباري⁽²⁾. بل هي مسألة صوتية، وتكون بحذف التاء من الكلمة ومد الفتحة القصيرة التي قبلها فبدت وكأنها هاء⁽³⁾، وعلى وفق هذا الرأي تكون التاء هي علامة التأنيث وليست الهاء

لأنها العلامة الوحيدة التي تكاد تتصل بالالفاظ جميعاً لنقلها من التذكير إلى التأنيث، وقد وردت في تعليقات الهجري امورٌ تتصل بتاء التأنيث منها:

1- دخول التاء على المؤنث الحقيقي⁽⁴⁶¹⁾:

ذكر الهجري اسماءً تدلّ على المؤنث الحقيقي اتصلت بها علامة التأنيث (التاء) واخرى لم تتصل بها من ذلك ((البهم والسخل صغار ولد المعزى ذكرانه واناثه، فاذا شدنت من ذلك فهي جفرة والذكر جدي، جفار وجداء ثم فوق ذلك عناق وعنوق وعتود وعدان جمع، ثم هي عنز وجمعها عناز، والذكر تيس والجمع التيوس))⁽⁴⁶²⁾. وبعض

⁽⁴⁶⁰⁾ ينظر: شرح المفصل: 89/5.

⁽⁴⁶¹⁾ عرف ابو البركات الانباري المؤنث الحقيقي بأنه ماله فرج الانثى كالمرأة والناقة، والمجازي مالم يكن له كالقدر ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث /63-64.

⁽⁴⁶²⁾ التعليقات والنوادر: 216/2.

الفرضيات تقول بأن اللغة اتخذت منهجاً معيناً في التفريق بين المذكر والمؤنث عبر مسيرتها التطورية، إذ كان الاصل ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا، جدي وعناق، حصان وحجر، وناقعة وبغير وغير ذلك، لكنهم خافوا ان تكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم الامر، فاختصر ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين الذكر والانثى تارة في الاسم وتارة في الصفة، ثم تجاوز ذلك إلى ان جمعوا بين اللفظ العلامة للتوكيد، فقالوا: كبش ونعجة وبغير وناقعة⁽⁴⁶³⁾، والواقع اننا لايمكن ان نطمأن إلى هذه الفرضية بشكل مطلق، فلا يمكن الجزم بان هذه العلامة جاءت للاختصار لأننا نجد في اللغة الفاظاً كثيرة تدل على المذكر والمؤنث اتصلت بها التاء نحو انسان وبغير وحيّة وعقرب سمعت عن العرب بالتاء⁽⁴⁶⁴⁾. ولا ندري هل هذه المرحلة هي الأصل او ما قبل في الفرضية السابقة. وفي نص الهجري طائفة من الالفاظ الدالة على المؤنث الحقيقي والتي تدل على المؤنث الحقيقي التي من اصل اخر غير لفظ المذكر. ومن المنطقي انها لا تحتاج إلى علامة تميزها من المذكر لأن فيها دلالة التأنيث نحو (عناق) و(عنز) اما لفظة (جفرة) التي جاءت متصلة بالتاء على الرغم من أن لها مذكراً من غير لفظها وهو (جدي) فقد وردت متصلة بالتاء، والذي يسوغ هذا أن هذه اللفظة من الالفاظ التي ورد لها مذكر من لفظها قال ابو عبيدة: ((إذا بلغ ولد المعزى اربعة اشهر وجفر جنباه وفصل عن امه وأخذ في الرعي فهو جفر... والانثى جفرة))⁽⁴⁶⁵⁾ ففي النص اتصال التاء للفرق بين المذكر والمؤنث، وفي نص الهجري جاءت للتوكيد.

2- اتصال التاء بالكلمات الدالة على المذكر والمؤنث:

تزداد التاء في طائفة كبيرة من الالفاظ لتنتقلها من التذكير إلى التأنيث غير أن هناك ألفاظاً تزداد فيها التاء من دون ان يراد بها التأنيث الحقيقي⁽⁴⁶⁶⁾، ومن ذلك تلك التي تلحقها التاء للفرق بين الواحد والجمع نحو (بقر) و(بقرة) و(تمر) و(تمرة) و(جراد) و(جرادة) وغيرها.

والالفاظ التي تلحقها هذه التاء في الوقت نفسه تدلّ على المذكر والمؤنث قلم يقولوا في المذكر: جراد وبقر وتمر لنلا يلتبس الواحد بالجمع، غير أن هناك من العرب من اسقط التاء منها للدلالة على المذكر وابقاها للدلالة على المؤنث عند موضع الحاجة، فيكون الذكر على لفظ الجمع، بل أن الكسائي (168هـ) قال: ((سمعت كل هذا النوع من العرب بطرح الهاء من ذكره إلا قولهم (رأيت حيّة على حيّة) فإن الهاء لم تُطرح من ذكره وذلك أنه لم يُقل حيّة وحيّ كثير كما قيل بقرة وبقر كثير فصارت الحيّة اسماً موضوعاً))⁽⁴⁶⁷⁾. ولهذا السبب لم يُفرد للحيّة ذكر من لفظها، بل اجرّوه على الواحد

⁽⁴⁶³⁾ ينظر: الاشباه والنظائر: 31/1.

⁽⁴⁶⁴⁾ ينظر: المذكر والمؤنث للفراء 120.

⁽⁴⁶⁵⁾ لسان العرب (جفر).

⁽⁴⁶⁶⁾ ينظر: المذكر والمؤنث للفراء 69، والمذكر والمؤنث للمبرد 118، منهج السالك: 647/3.

⁽⁴⁶⁷⁾ المذكر والمؤنث للفراء 69.

الذي قد يجمع التانيث والتذكير⁽⁴⁶⁸⁾، وفسر المبرد (285هـ) ذلك بقوله: ((فنما منعهم أن يقولوا في الجنس (حي) لأنها في الاصل نعتاً و(حي) تقع لكل مذكر من الحيوان، ثم تنفصل اجناسها بضروب فيقال لقبيل منها (الاشجع) ويقال لقبيل آخر (الاسود)...))⁽⁴⁶⁹⁾. اما الهجري فقد علله بقوله: ((الحية تذكر وتؤنث على المعنى، وعلى اللفظ))⁽⁴⁷⁰⁾ فالهجري يرى أن من ذكر اعتمد على المعنى، وهو التذكير، ومن أنث اعتمد اللفظ لدخول التاء عليها وقد جمعها الشاعر بقوله:

فما تزدرى من حية جبلية سكات اذا ما عض ليس
بادردا⁽⁴⁷¹⁾

وهذا يدل أيضاً على أن اتصال التاء قد يكون الاصل، ثم أسقطت للدلالة على المذكر، لذا

لا يمكن الجزم بأي منهما يكون الاصل.

3- سقوط التاء من الصفات الخاصة بالمؤنث:

ينبغي للصفة في العربية أن تتبع الموصوف في حالاته جميعاً، وتذكيراً وتأنثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً وتعريفاً وتنكيراً، فوصف المذكر يكون بلفظ المذكر ووصف المؤنث يكون بلفظ المؤنث.

وردت في العربية كثير من الصفات مخالفة لموصوفها من حيث التذكير والتأنث وذلك حين تكون على صيغ معينة وصفاً خاصاً بالمؤنث لا يشترك معها المذكر، ومن هذه الصيغ (فاعل) و(فعل) و(مفعيل) و(مفعال) و(فعول) وغيرها⁽⁴⁷²⁾، اما اذا كانت الصفة مما يشترك فيه المذكر والمؤنث فيجب التفريق بينهما بالتاء نحو (قاعد) و(قاعدة) و(حامل) و(حاملة) وغيرها، والواقع اللغوي لا يؤيد هذا الحكم بشكل مطرد، فقد سُمع عن العرب اتصال التاء بهذه الصيغ وإن كانت خاصة بالمؤنث، وقد وردت امثلة في القرآن الكريم والشعر العربي لذلك، كما سيأتي.

ذكر الهجري في تعليقاته بعضاً من تلك النعوت الخاصة بالمؤنث بالتاء وبغيرها وحاول تحليلها في مواضع، وترك ذلك في مواضع آخر ومن ذلك:

أ) صيغة (فاعل) و(مفعيل):

والصيغتان حكمهما واحد قال ابن سيدة (458هـ): ((واعلم أن مفعلاً في النعوت بمنزلة فاعل، اذا اشترك المذكر والمؤنث في النعت دخلته الهاء اذا كان نعتاً للمؤنث،

⁽⁴⁶⁸⁾ ينظر: المصدر نفسه 70.

⁽⁴⁶⁹⁾ المذكر والمؤنث للمبرد 118.

⁽⁴⁷⁰⁾ التعليقات والنوادر: 217/1.

⁽⁴⁷¹⁾ البيت غير منسوب، ينظر: المذكر والمؤنث للفراء 70، والمذكر والمؤنث لابن بكر الانباري: 25/1، ولسان العرب (حي).

⁽⁴⁷²⁾ ينظر: المذكر والمؤنث للفراء 58، 64، والمذكر والمؤنث للمبرد 101-102 والانصاف المسألة (111).

كقولك: رجل مُحسنٌ ومُحسِنَةٌ... فإذا كان النعت مما لاحظ للمذكر فيه لم تدخله الهاء)). وهذا هو رأي اللغويين جميعاً الكوفيين منهم والبصريين⁽⁴⁷³⁾.
سمع عن العرب ثبوت التاء في هاتين الصيغتين وهما صفات خاصة بالموث قال الهجري: ((المُرُضِع والمُرُضعة، والعاصف والعاصفة، وما أشبه ذلك إذا كان معها من يرضع فبطرح الهاء، وإن لم

(473) المخصص: 129/16.

يكن فبالهاء وبطرحها، وبغيرها أجود، وكذلك الريح في حال العصوف طرح الهاء أحسن، وفي قول العُصوف الهاء أحسن، وكذلك الارضاع في حال الولد معها ترضعه طرح الهاء أحسن وفي خلوها منه اثباتها أحسن ولك طرحها وليس لك اثبات الهاء في حال الرضاع والعصوف⁽⁴⁷⁴⁾، فالهجري يرى ان الصفة اذا كانت مقيدة بحالة طارئة فحذف التاء واجب. اما اذا كان معنى الصفة خاصاً بالانثى وهو من خصائصها وغرائزها الثابتة اللازمة لتكوينها دائماً وتتفرد من دون الذكر فيرى جواز الوجهين والحذف أجود، وكذلك الريح (وهو مؤنث مجازي) في حال الحدوث الحذف أجود...وقد ورد النعتان في القرآن الكريم في قوله تعالى [يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ] ⁽⁴⁷⁵⁾، وقوله [جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ] ⁽⁴⁷⁶⁾ [وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً] ⁽⁴⁷⁷⁾ اختلف اللغويون والمفسرون في تأويل اتصال التاء بهذه النعوت، فذهب البصريون إلى ان علامة التأنيث إنما حُذفت لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم انما حذفوا علامة التأنيث لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شيءٌ مُرْضِعٌ، وذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث حُذفت لاختصاص المؤنث به⁽⁴⁷⁸⁾.

ب) فَعُولٌ وَمُفْعَلٌ:

أن النعوت التي تأتي على هذين الوزنين تكون بصيغة واحدة، للمؤنث والمذكر من دون تاء للمؤنث، نحو قولنا رجلٌ صبورٌ وامرأةٌ صبورٌ، ورجلٌ شكورٌ وامرأةٌ شكورٌ، ورجلٌ معطارٌ وامرأةٌ معطارٌ، وقد علل اللغويون ذلك بقولهم: إنما أسقطت التاء من نعت المؤنث لانه غير مبني على الفعل أي أنه غير مشتقٍّ، من الفعل مباشرة، بل أن (فعول) معدول عن (فاعل) للدلالة على المبالغة، أما (مفعَل) فسقطت التاء لانه ((انعدل عن الصفات انعدالاً أشدَّ انعدالاً من إنعدل صبور وشكور⁽⁴⁷⁹⁾)).

ويمضي القياس على هذا النحو حتى ينتهي إلى النعوت الخاصة بالمؤنث من دون المذكر كقولهم حلوب ورغوث قال الهجري: ((الرغوث كلُّ مرضعةٍ من كل والدَةٍ، الفرسُ والشاةُ وقد رَغْثَا ولَدْهَا يرَغْثَا))⁽⁴⁸⁰⁾. وقال: ((الشصوص والمصور في الغنم جميعاً قلة اللبن قال ابو ذر :

وجدنا حلوبةً مصوراً....))⁽⁴⁸¹⁾.

⁽⁴⁷⁴⁾ التعليقات والنوادر: 41/1.

⁽⁴⁷⁵⁾ الحج/ 2.

⁽⁴⁷⁶⁾ يونس/ 22.

⁽⁴⁷⁷⁾ الانبياء/ 81.

⁽⁴⁷⁸⁾ ينظر: الانصاف/ 11، والمذكر والمؤنث لابي بكر الانباري: 185/1، ولسان العرب (رضع) و(عصف).

⁽⁴⁷⁹⁾ المذكر والمؤنث للفراء/ 67.

⁽⁴⁸⁰⁾ التعليقات والنوادر: 212/2.

⁽⁴⁸¹⁾ المصدر نفسه: 35/2.

وذكر منها ايضاً (الكشوف) وهي التي تنتج ثم يُحمل عليها بقرب النتائج فتحمل
(482).

نلاحظ من هذه النصوص أن النعوت التي ذكرها الهجري على صيغة (فعول)
تخصُ الانثى ولا حظ للمذكر فيها، وهي خالية من تاء التأنيث، إلا لفظة (حلوبة) في
البيت اعلاه فقد جاءت متصلة بالتاء ونظيرها قول عنتره :

فيها اثنتان واربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الاسحم
(483)

وهذا يدل على جواز الوجهين، فالتاء لا تكون دائماً للفرق بين المذكر والمؤنث،
فربما جاءت هنا لتوكيد التأنيث.

اما (مفعال) فقال فيها: «رجل رقوب وامرأة مقلات اللذان لا ولد لهما من عقم،
ومنه حديث معاوية حين سأل ابا الطفيل عامر بن وائلة عن علي - صلوات الله عليه
- وحزنه عليه فقال حزن الشيخ الرقوب والعجوز المقلات» (484). وقد ذكر اللغويون
أن الصفة (مقلات) لا تقال للرجل بل هي من الصفات الخاصة بالمؤنث، يُقال: أقلتت
المرأة إقلاتاً فهي مُقلت ومقلات اذا لم يبق لها ولد (485) قال بشر بن ابي خازم:
تظل مقاليت النساء يطأنه يقلن: ألا يلقي على المرء
ج مئزر (486)

وقال كثير:

بُغات الطير اكثرها فراخاً وأم الصقر مقلاتُ نزور (487)

اما الصفة (رقوب) فهي من الصفات التي تقال للمذكر والانثى قال عبيد بن
الأبرص:

باتت على أرم عذوباً لانها شبيخة رقوب (488)

(482) ينظر: المصدر نفسه: 75/2، وينظر: العباب الزاخر (حرف الفاء) (كشف).

(483) ديوان عنتره: 13.

(484) التعليقات والنوادر: 128/2.

(485) ينظر: لسان العرب (قلت).

(486) ديوان بشر بن ابي خازم: 88.

(487) ديوان كثير: 350 ورواه ابن منظور: ((بغات الطير أكثرها...)) ينظر: لسان العرب (قلت).

وقال آخر:

فلم يرَ خلقَ قبلنا مثلَ أمّنا ولا كأبينا عاش وهو رقوب
(489)

فالرقوب من الشيوخ والارامل الذي لا يستطيع الكسب ولا كسب له سمي بذلك لانه
يرقب معروفا وصلة وكذلك الذي لا ولد له .

(488) ديوان عبيد: 15.

(489) البيت غير منسوب ، ينظر: لسان العرب (رقب)

ثانياً: الالف المقصورة :

وجدت إلى جانب (التاء) في اللغة العربية واللغات الجزرية علامة اخرى للتأنيث تُلحق بالاسماء والنعوت، وهذه العلامة هي (الالف) بنوعيهما المقصورة والممدودة⁽⁴⁹⁰⁾.

عدّ النحاة العرب (تاء التأنيث) منفصلة عن الكلمة، أما الالف فانه لاينوى بها الانفصال عن الاسم الذي فيه كما ينوى ذلك في (التاء)⁽⁴⁹¹⁾، فالالف جزءٌ من الاسم فكما لايمكن أن يفصل جزءٌ من الاسم كذلك لاتفصل الالف منه وهنا يؤكد رأي بعض الباحثين الذي يقول بأنّ الالف المقصورة ما هي إلا امتداد الفتحة التي قبلها فقد حذف التاء، فاذا أسقطت التاء يتمّ التركيز على الفتحة التي قبلها فتمدُّ هذه الفتحة قليلاً فتتكون (الالف المقصورة) بحسب ما يعتقد النحويون، فاذا مدّ المتكلم الفتحة ومطّها على لغة من يتمهّل في كلامه تولدت (الالف الممدودة)⁽⁴⁹²⁾.

ومن الصيغ التي ذكرها الهجري في تعليقاته:

1- فعلى مؤنث أفعِل: وهما صيغتان تدلان على التفضيل ذكر الهجري منها ((البارحة الحُدثي مؤنث الاحداث))⁽⁴⁹³⁾.

2- فعلى: قال ابو علي الهجري ((بعيرٌ رهَبٌ وناقَة رهَبى))⁽⁴⁹⁴⁾، وقد استعملت العرب (رَهبة) للأنثى والمذكر (رَهَب)⁽⁴⁹⁵⁾، فربما كان الاصل أن يُقال (رَهبة) ثم حُذفت التاء ومُدّت الفتحة التي قبلها فصارت الفاء مقصورة.

والالف المقصورة لم تقتصر على الاسماء المؤنثة، بل تُلحق ايضاً بالاسماء والنعوت المذكرة، وقد ذكر ابن التستري الكاتب (360هـ) طائفة من النعوت المذكرة التي تنتهي بالالف المقصورة⁽⁴⁹⁶⁾. وذكر الهجري في تعليقاته اسمي موضعين ينتهيان بالالف مقصورة وهي اسماء مذكرة قال: ((دارا مقصورٌ مذكر))⁽⁴⁹⁷⁾. والموضع الاخر هو

⁽⁴⁹⁰⁾ ينظر: فقه اللغات السامية: 95.

⁽⁴⁹¹⁾ ينظر: المخصص: 84/16.

⁽⁴⁹²⁾ ينظر: المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث: 280.

⁽⁴⁹³⁾ التعليقات والنوادر: 128/2.

⁽⁴⁹⁴⁾ المصدر نفسه: 92/1.

⁽⁴⁹⁵⁾ ينظر: لسان العرب (رهَب).

⁽⁴⁹⁶⁾ المذكر والمؤنث لابن التستري: 48.

⁽⁴⁹⁷⁾ التعليقات والنوادر: 104/1.

(تجلى) وهو مذكر مقصور ايضاً⁽⁴⁹⁸⁾.

ثالثاً: الالف الممدودة:

تلحق هذه العلامة ضروباً من الابنية منها ما هو اسمٌ ومنها ما هو نعتٌ للدلالة على التأنيث، وذكر ابو بكر بن الانباري أن المدّة والالف المقصورة لا تكونان في نعت لمذكر⁽⁴⁹⁹⁾، وهذا الكلام غير دقيق فقد وردت علامتان في كثير من صفات المذكر⁽⁵⁰⁰⁾.

تتصل الالف الممدودة في كثير من الصيغ الخاصة بالمؤنث سواء أكانت اسماء ام صفات. ولم ترد في كتاب (التعليقات والنوادر) سوى صيغة واحدة هي صيغة (فَعْلَاء) مؤنث (أفعل) الدالة على الالوان ا، الصفات الخلقية. فقد علق على قول الشاعر :

اياخولَ إن واصلتِ بعدي فواصلِي أغرَّ كنصل الهندواني ماضيا
ولا تصلي ياخول راعي ثلّة يظلُّ على حملانها الدغم رانيا
(501)

قال الهجري: ((الدغم التي برقابها سوادٌ وحَمَلٌ ادغم ونعجة دغماء))⁽⁵⁰²⁾
وقال: ((الخُرْجة في النعام أن يسودَّ الاعلى ويبيضَّ الاسفل في الوان الغنم ومن الغنم كبشٌ اخرج ونعجة خرجاء، اذا اسودَّ اعلاها وابيضَّ اسفلها))⁽⁵⁰³⁾.
ومنها: مهرة صدواء ممدود...والذكر اصدى وهو الكُميت من الخيل الذي يضرب لونه إلى السواد⁽⁵⁰⁴⁾، ولم ترد هذه الصفة بالقصر للمذكر بل وردت بالمد (أصدأ)، قال ابن منظور : ((الصدآة شقرة تضرب إلى السواد والغالب صدئٌ وصدآ فهو (أصدأ) والانثى (صدآء) و(صدئة) وفرسٌ (أصدأ) وصدى (أصدأ) بيّن الصدأ، اذا كان اسوداً مُشرباً حُمرة

⁽⁴⁹⁸⁾ ينظر: المصدر نفسه: 224/2.

⁽⁴⁹⁹⁾ المذكر والمؤنث لابي بكر بن الانباري: 224/1.

⁽⁵⁰⁰⁾ المذكر والمؤنث لابن التستري/ 48.

⁽⁵⁰¹⁾ الابيات غير منسوبة.

⁽⁵⁰²⁾ التعليقات والنوادر: 215/1.

⁽⁵⁰³⁾ المصدر نفسه: 225/2.

⁽⁵⁰⁴⁾ المصدر نفسه 215/2

و(صدئ) وعناق (صدآء) ...ويقال كُميت أصدأ⁽⁵⁰⁵⁾. فلو كان (أصدى) بالقصر ومؤنثة (صدواء) فهو من (صدى) وهنا تقلب واواً على القياس مثل (اشغى شغواء)⁽⁵⁰⁶⁾ وهذا غير المعنى الذي يريده الهجري فهو يقصد صدأ يصدأ فالقياس صدأ

وليس صدواء فربما كان هذان النواذر او لهجة او ربّما تحريف.
ومما انفرد به الهجري وذكره صيغة (فعلاء) للمذكر والمؤنث في (خُدَماء) قال:
(« فرسٌ خدِماء للذكر والانثى ، والخدمة ان يجاوز التحجيل الركبة »)⁽⁵⁰⁷⁾ وقد ذكر اللغويون أن خدِماء صفة للمؤنث مذكرها اخدمَ ومخدّم⁽⁵⁰⁸⁾، في حين انفرد الهجري بذكرها نعت للمذكر فالقياس ما قاله اللغويون من أن (فعلاء) الدالة على الالوان هي نعت للمؤنث يكون مذكرها (افعل). وذكر ابن سيده أن (خدِماء) من الصفات التي لا(افعل) لها من جهة السماع فهي خاصة بالمؤنث⁽⁵⁰⁹⁾.

⁽⁵⁰⁵⁾ لسان العرب (صدأ).

⁽⁵⁰⁶⁾ ينظر : المصدر نفسه (شغى).

⁽⁵⁰⁷⁾ التعليقات والنواذر : 166/2.

⁽⁵⁰⁸⁾ ينظر : لسان العرب (خدم).

⁽⁵⁰⁹⁾ ينظر : المخصص : 58/16.

الفصل الثالث

البحث الدلالي

علم الدلالة
دلالة الالفاظ
التطور الدلالي
وسائل نمو اللغة
الظواهر اللغوية

الاشتراك اللفظي

التضاد
التقابل الدلالي
الترادف
الفروق اللغوية
التغليب

علم الدلالة:

هو علم يبحث في علاقة اللفظ بالمعنى، فاللفظ دالٌّ والمعنى مدلول، والدلالة ما ينصرف إليه اللفظ في ذهن من مدرك أو محسوس، أو هو العلم الذي يدرس المعنى (510).

ولا يمكن فصل علم الدلالة عن أي علم من علوم اللغة، ذلك أن الدارس لا يمكن أن يحدد دلالة اللفظ من دون أن يلحظ الجانب الصوتي الذي قد يؤثر في المعنى، نحو وضع صوت مكان آخر أو التنغيم أو النبر. ولا يمكن تحديد الدلالة من دون أن نلحظ البناء الصرفي للكلمة وبيان المعنى الذي تدلُّ عليه صيغتها. أو مراعاة جانب الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة (السياق) فضلاً عن معرفة المعنى المعجمي للمفرد (511).

والبحث في دلالة الألفاظ قديم جداً إذ ترجع أصوله إلى فلاسفة اليونان، وقد كان موضوع العلاقة بين اللفظ ومدلوله من القضايا التي عرّض لها افلاطون في محاوراته عن استأذه سقراط، وكان يرى أن هذه العلاقة طبيعية ذاتية، في حين يرى أرسطو أن الصلة بين اللفظ ومدلوله صلة اصطلاحية وضعية (512)، وقد عالج الهنود منذ وقت مبكر جداً القضايا التي يعدها علم اللغة الحديث من مباحث علم الدلالة، منها نشأة اللغة، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، وأنواع الدلالة للكلمة ومسائل آخر (513).

أما عند العرب فيرى بعض الدارسين أن بداية النظر في الدلالة تبدأ من النظر في دلالة الألفاظ القرآنية. ويتضح ذلك في المصنفات التي وضعت في لغات القرآن منها كتاب ((اللغات في القرآن المنسوب إلى ابن عباس (رض) ثم مصنفات الأشباه والنظائر، والوجوه والنظائر، وفيها بيان لدلالة عددٍ من الألفاظ القرآنية التي تدلُّ على أكثر من معنى، ويُعدُّ الخليل وتلميذه سيبويه وابن جني وابن فارس من أوائل الذين نظروا إلى علاقة اللفظ بالمعنى، فمحاولة ابن فارس في معجم (مقاييس اللغة) ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها تُعدُّ محاولة رائدة في مجال علم الدلالة. ومثلها محاولة ابن جني ربط تقلبات المادة الواحدة بمعنى واحد في كتابه (الخصائص)، فضلاً عما ورد في كتب معاني القرآن وغريبه من نظرات في دلالة الألفاظ، وإلى جانب هؤلاء اسهم الأصوليون والمعتزلة والمفسرون في إغناء البحث الدلالي في مصنفاتهم.

وقد كان للباحثين العرب المحدثين أثرٌ بارزٌ في إثراء البحث الدلالي، فهناك من درس علم الدلالة دراسة عامة منهم الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) والدكتور أحمد مختار عمر في كتابه (علم الدلالة)، وهناك عددٌ من الباحثين درسوا

(510) ينظر: الاضداد في اللغة : 55، وعلم الدلالة أحمد مختار عمر : 11.

(511) ينظر: علم الدلالة أحمد مختار عمر : 13-14.

(512) ينظر: دلالة الألفاظ : 62-63.

(513) ينظر: البحث اللغوي عند الهنود : 99.

الظواهر الدلالية دراسات مستقلة كالأضداد والترادف والمشارك اللفظي والتقابل الدلالي، وهناك من الباحثين من درس هذه الظواهر ضمن دراسته اللغوية وهؤلاء كثيرون.

التطور الدلالي:

يُعدُّ تطوُّر الدلالة ظاهرةً شائعة في كل اللغات الحية فهي ظاهرة طبيعية تدلُّ على حيوية اللغة ونموها، فكثيرٌ من الفاظ اللغات تتطور دلالاتها بمرور الزمن، وينتج عن هذا أن تموت الفاظٌ وتحيا الفاظٌ آخر، وقد تخصصَّ دلالات بعض منها⁽⁵¹⁴⁾، وقد تعمم دلالات آخر، وهذه هي خصائص اللغات الحية، ويُعدُّ الاستعمال أهم عامل من عوامل التطور الدلالي، فهو الذي يكسب المفردات نمواً وتطوراً يتناسب وحاجات المجتمعات والتغيرات التي تطرأ عليها، فكلُّ تطوُّر في حياة الأمة يترك أثراً واضحاً في لغتها. فالأمر عادة تستجيب لمظاهر الحياة فتعمل على تغيير الدلالات في كثير من الألفاظ، كي تساير الزمن، أو تستعير الفاظاً من لغات آخر⁽⁵¹⁵⁾.

وهناك كثيرٌ من العوامل التي ينتج عنها هذا التطوُّر، منها عوامل دينية أو سياسية أو اجتماعية⁽⁵¹⁶⁾، وقد يكون لاختلاف اللهجات أثرٌ في التطوُّر الذي يحدث في طائفة من الألفاظ، فاختلاف بينات اللغة الواحدة يخلق بالضرورة لهجات متعددة داخل اللغة المشتركة، فيتبع ذلك اختلاف في المستويات الدلالية لهذه اللهجات⁽⁵¹⁷⁾.

وقد اجمل اللغويون⁽⁵¹⁸⁾ مظاهر التطور الدلالي بما يأتي:

- 1- تعميم الخاص أو توسيع المعنى.
- 2- تخصيص العام أو تضيق المعنى.
- 3- تغيير مجال استعمال الكلمة.

وغالباً ما يكون هذا التطور من المعاني الحسية إلى المعاني الذهنية لأن المحسوسات أول ما لفت انتباه الإنسان ذلك أنَّ ((ما يُستعمل للدلالة المعنوية من الألفاظ، وضع أصلاً للدلالة الحسية ثم حُمِل على المجاز لتشابه في الصورة الذهنية))⁽⁵¹⁹⁾.

وقد ذكر الهجري طائفة من الألفاظ التي حدث فيها تطوُّر دلالي منها :

⁽⁵¹⁴⁾ ينظر: دلالة الألفاظ: 123، وفقه اللغة وخصائص العربية: 216-223.

⁽⁵¹⁵⁾ ينظر: دلالة الألفاظ: 146.

⁽⁵¹⁶⁾ ينظر: دلالة الألفاظ: 134-152، وعوامل التطور اللغوي: 115-123.

⁽⁵¹⁷⁾ ينظر: لهجة تميم: 258.

⁽⁵¹⁸⁾ ينظر: دلالة الألفاظ: 152-167، فقه اللغة وخصائص العربية: 218.

⁽⁵¹⁹⁾ الفلسفة اللغوية: 127.

1- الرّيم: قال الهجري: إن الرّيم أصله العظم الفاضل عن أجزاء الجزور ولا يلحق بالأجزاء، يُقصر عن واحدٍ منها فيعطاه الجزار ثم صار الفضل من كلّ شيء ريماً ((520).

والرّيم في اللغة ((الزيادة والفضل، ويقال ريم فلان على فلان إذا زاد عليه)) (521)، قال العجاج:

والعصر قبل هذي العصور

مجرّسات غرة التّغير

بالزجر والرّيم على المزجور (522)

وهذا هو المعنى الذهني لهذه اللفظة، أما المعنى المادي (الحسي). فهو النصيب يبقى من الجزور، وقيل هو عظم يبقى بعدما يُقسّم لحم الجزور والميسر، وقيل هو عظم يفضل لا يبلغهم جميعاً فيعطاه الجزار (523).

يتضح من نصّ الهجري أن لفظ (الرّيم) قد حدث فيه تطوّر دلالي، وهو تطوّر من المعنى المادي (المحسوس) وهو الأصل إلى المعنى الذهني المجرد، فاللفظ اتسعت دلالاته بعد انتقاله من المعنى الخاص إلى المعنى العام، فأصبح يدلّ على الفضل في كل شيء، وتبقى هناك علاقة قائمة بين الدالتين، وهي (الزيادة) فدلالة اللفظ الجديدة لم تبتعد كثيراً عن الدلالة الأصلية، بل ظلت مرتبطة معها بدلالة مركزية واحدة.

2- التّخشل: (الخشل) في اللغة الرديء من كل شيء، قال ابن فارس: ((الخاء والشين أصل واحد يدل على حقارة وصغر، قالوا: الخشل الرديء من كل شيء وقالوا: أصله الصغار من المُقل وهو الخشل وواحد خشلة)) (524). والمعنى الذي ذكره الهجري لهذه اللفظة لا يبتعد كثيراً عن هذا القول. فقد علق على قول أبي ثمامة الجعدي :

ودابرت بعد الأربعين تخشلي وقد لاح شيب في المفارق
والغرر

قال: ((التخشل مأخوذ من خشل المتاع، رديئه، أي تضهدني وترى إلا نكير عندي، والخشل عند العرب كُसार صوغ الفضة)) (525).

ويبدو أن هذه اللفظة حدث فيها تطوّر دلالي، فقد انتقلت من المعنى المادي إلى المعنى الذهني، فضلاً عن اتساع دلالة اللفظة بانتقالها من المعنى الخاص إلى المعنى

(520) التعليقات والنوادر : 2 : 275.

(521) لسان العرب (ریم)

(522) ديوان العجاج : 223.

(523) لسان العرب (ریم).

(524) مقاييس اللغة (خشل).

(525) التعليقات والنوادر : 194/1.

العام، فأصبحت تعبر عن كل ما هو رديء أو حقير، بعد ان كانت تخصّ المتاع الرديء أو كسار صوغ الفضة ولكنها تبقى مرتبطة مع الدلالة الاصلية بالدلالة المركزية.

3- القُصا: قال الهجري: ((حاط القُصا: البعد من مخافة أن يُعديك خوفه وعلته، والقُصا ايضاً كل ذي عاهة تهرب منه، من قربه مثل الجُفَر والاجرِب والمجدور، مأخوذ من البعد. أي أنك تقتصي عنه مخافة عدواه، فانما الهرب مما يُعدي، والحُمى لا تُعدي ((526).

ويبدو أن قول الهجري هذا تعليق على نص شعري أو نثري سقط ولم يبق إلا التعليق الذي يشير إلى ان لفظة (القُصا) حدث فيها تطوّر دلالي، فالدلالة الاصلية هي (البعد)⁽⁵²⁷⁾، قال بشر بن ابي خازم:

فحاطونا القُصا ولقد رأونا قريباً حيث يُستمع السرار
(528)

ومعنى حاطونا القُصا اي تباعدوا عنا وهم حولنا⁽⁵²⁹⁾، ومن هذا المعنى الذهني العام تطوّر اللفظ فأصبح يخصّ البعد عن كل ذي عاهة ثم أصبح القُصا صاحب العاهة كما يتضح من نصّ الهجري، وهكذا ضاقت دلالته وتخصصت، وانتقلت من المعنى الذهني إلى المعنى المادي.

4- الدخال: قال: ((سألته⁽⁵³⁰⁾، عن الدخال في الشرب، قال: هو أن ترد ابلّ ناهلة على شارة فقد دفعها وتشرع معها وكان معنى الدخال التزاحم على الماء))⁽⁵³¹⁾، فالدلالة الاصلية (التزاحم على الماء) وهي دلالة عامة في الورد للابل وغيرها. ثم أصبحت تدلّ على المعنى الخاص الذي ذكره وبهذا ضاقت دلالة اللفظ بانتقالها من المعنى العام إلى المعنى الخاص، ولكن الدالتين مرتبطتان بعلاقة مركزية مشتركة وهي (الولوج) الذي هو أصل مطرد للأحرف (الخال والحاء واللام) على قول ابن فارس⁽⁵³²⁾.

ويبدو مما تقدم أن للسياق أثراً في تحديد الدلالة، وإن سقطت النصوص في بعض المواطن، وهذا ما يتضح من تعليقات الهجري فالدلالة الثانية التي ذكرها بعد التطور هي الدلالة المقصودة في النص الذي علّق عليه، تلك الدلالة التي حدّدها السياق أو التركيب.

⁽⁵²⁶⁾ المصدر نفسه: 316/1

⁽⁵²⁷⁾ ينظر: لسان العرب (قصا).

⁽⁵²⁸⁾ ديوان بشر بن ابي خازم: 68.

⁽⁵²⁹⁾ لسان العرب (قصا).

⁽⁵³⁰⁾ يقصد أطيط الاشجعي.

⁽⁵³¹⁾ التعليقات والنوادر: 209/1.

⁽⁵³²⁾ ينظر: مقاييس اللغة (دخل).

دلالة الالفاظ :

يتفق اللغويون على أن اللفظ أو (الكلمة) أداة من أدوات الدلالة، وهذه الالفاظ تتكون من أصوات مؤتلفة تدلُّ على معنى معين، ثم تنتظم هذه الالفاظ مع بعضها فيتألف الكلام، لأن الكلمة المفردة لاتمثل قيمة تواصلية خارج السياق بل تستمدُّ حياتها من التأليف، أو خلال تسييق الوحدة اللغوية أي وضعها في سياقات مختلفة⁽⁵³³⁾. فالدلالة السياقية تمثل الاطار العام الذي يحدد استعمال لفظ ما في مجال محدد يربط بينها وبين الحدث الكلامي الخاص. فينتج عن هذا كله المعنى المقصود، ذلك أن الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية والدلالة المعجمية وإن كانت تمثل جوهر المادة اللغوية، فهي لاتقوم بوظيفتها في الابانة عن المعنى المقصود إلا حين تتركب الكلمات في الجملة وتتخذ كل كلمة موقعاً معيناً من هذه الجملة، فترتبط هذه الكلمات ببعضها بعلاقات وقرائن بحسب قوانين لغوية خاصة بالنظام النحوي، ولايتمُّ الفهم إلا حين يقف السامع على كل هذه الدلالات⁽⁵³⁴⁾، وفي هذا يقول احد الباحثين: ((إن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد اجزائها تؤدي إلى خدمة العبارة او الجملة))⁽⁵³⁵⁾، ويقول باحث آخر: ((علم الدلالة أو دراسة المعاني هو غاية الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية وقمتها))⁽⁵³⁶⁾، فالدلالات الاولى هي الهدف، والانسان منذ طفولته يتعلم كيف يرصد المعنى وكيف يعبر عنه⁽⁵³⁷⁾.

واللغة كائن حي ينمو ويؤثر ويتأثر ، ففي انتقالها من جيل إلى جيل تؤثر وتتأثر فتموت الفاظ وتحيى الفاظ أخرى، وتضييق دلالات الفاظ، وتوسع دلالات أخرى، وتعدُّ هذه صفات للغات الحية، ودليلاً على حيويتها، والاستعمال هو الذي يعرضها لتلك الظواهر، وذلك أن اللغة لم تُخلق لتوضع في بطون الكتب بل للاستعمال⁽⁵³⁸⁾. وكتاب (التعليقات والنوادر) غني بالظواهر الدلالية، فقد ضمَّ اغلب المباحث الدلالية، من تطور دلالي وترادف واشتراك وتضاد وتقابل دلالي وتغليب وغيرها، سنعرض لها على النحو الآتي:

وسائل نمو اللغة

⁽⁵³³⁾ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 41، 377، وعلم الدلالة (احمد مختار عمر): 68.

⁽⁵³⁴⁾ ينظر: دلالة الالفاظ: 48-49، وعلم الدلالة (احمد مختار عمر): 68.

⁽⁵³⁵⁾ دراسات في علم اللغة: 85.

⁽⁵³⁶⁾ علم اللغة (السعران): 261.

⁽⁵³⁷⁾ ينظر: دلالة الالفاظ: 49.

⁽⁵³⁸⁾ ينظر: علم الدلالة والمعجم العربي: 65.

ذكرنا أن اللغة كائنٌ حي ينمو ويتطور، ولا بدّ لنموه من وسائل تسهم في رفده واثرائه، من هذه الوسائل في اللغة العربية :

1- الاشتقاق:

هو أخذ صيغة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ (539). وقد وضع العلماء أشياء عديدة من ابواب اللغة تحت اسم الاشتقاق كالقلب المكاني والابدال والنحت (540) وهي ليست منها.

اتفق اللغويون قديماً وحديثاً على أن الالفاظ المشتقة تشترك باصل واحد، لكنهم اختلفوا في اصل الاشتقاق، فذهب البصريون إلى ان المصدر هو الاصل، وذهب الكوفيون إلى ان الفعل هو الأصل واحتج كل فريق لرأيه (541).

اما المحدثون فقد ذهب بعضهم إلى أن المشتقات جميعاً اصلها الفعل والفعل مشتقٌ من اسماء المعاني (542)، اما النظرة الحديثة للاشتقاق التي نميل إليها فهي التي ترى ان الاشتقاق يكون من الجذر الاساس للكلمة، أي من الحروف الصوامت الاصلية، وعليه يكون الفعل مشتقاً والاسم مشتقاً ايضاً (543).

والاشتقاق الذي ذكره الهجري هو الاشتقاق الصغير، ولكنه لم يوضح موقفه من اصل المشتقات، فنراه يذكر احياناً ان الفعل هو الاصل وحياناً المصدر.

ذكر أن المربط – بفتح الميم وجر الباء – من ربط يربط (544)، وقال: ((رأدٍ من ردى يردي اسرع)) (545) فاسم الفاعل مُشتق من الفعل الثلاثي.

ومما يدلُّ على أنه يرى ان الفعل اصل نراه يقدم الفعل على المصدر يقول مثلاً: ((طَلَّ يَطْلُ طلالة اذا اعجب)) (546) وهذا كثيرٌ في كتابه (547).

ومهما يكن من شيء فان الاشتقاق وسيلة من وسائل اثراء اللغة، اذ بها يتم توليد المعاني من المادة الواحدة.

2- المعرّب والدخيل :

لم يكن العرب يعيشون بمعزل عن الامم الاخرى بل أنهم أمة جاورت امماً مختلفة من فرس وروم وسريان وغيرهم، فمن المتعذر أن تظلّ بمأمن من الاحتكاك بهذه اللغات، اذ كانت عملية الاقتراض من اللغات الأخر شائعة بين اللغات المتجاورة (548).

(539) ينظر ك الخصائص: 135/2 ودراسات في فقه اللغة: 331.

(540) ينظر: الاشتقاق . (عبد الله أمين): 1-2.

(541) ينظر: الانصاف المسألة (28).

(542) ينظر: الاشتقاق عبد الله أمين: 14.

(543) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 169، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 43-45.

(544) التعليقات والنوادر: 148/1.

(545) المصدر نفسه: 187/1-188.

(546) التعليقات والنوادر: 149/2.

(547) المصدر نفسه، ينظر مثلاً: 156/2، 215، 149 وغيرها.

(548) ينظر: علم اللغة ، وافي/ 229، وفقه اللغة وخصائص العربية/ 292.

وقد ظهر لهذه الظاهرة مصطلحان هما المعرب والدخيل.
فالمعرب: هو ما استعملته العرب من الفاظ موضوعة لمعان في غير لغتها على
منهجها واساليبها فالحققتها باوزانها وابنيته وأصواتها⁽⁵⁴⁹⁾.
اما الدخيل: فهو اللفظ الذي دخل العربية من لغات آخر وحافظ على شكله ونقل
بصورته إلى العربية⁽⁵⁵⁰⁾.
والهجري ينظر إلى المصطلحين نظرة واحدة، فكلاهما دخل إلى العربية من لغات
آخر، ولم يرد عند الهجري سوى مرة واحدة قال: ((الجوذر بضم الذال وهو دخيل
معرب))⁽⁵⁵¹⁾، وذكر بعض اللغويين أن الجوذر كلمة فارسية⁽⁵⁵²⁾.

⁽⁵⁴⁹⁾ عوامل التطور اللغوي: 85.

⁽⁵⁵⁰⁾ المزهر: 268/1، وأبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية/314.

⁽⁵⁵¹⁾ التعليقات والنوادر: 167/2.

⁽⁵⁵²⁾ المعرب للجواليقي: 104 ولسان العرب (جذر).

الظواهر اللغوية:

لغة منطق خاص في كثير من جوانبها يختلف عن منطق العقل إذ: ((لو كان منطق اللغة كمنطق العقل لوجب ألا يكون للفظ الواحد سوى معنى واحد، والا يكون للمعنى الواحد سوى لفظ واحد أيضاً، ولكن اللغة كما رأينا في كثير من جوانبها، لها منطق خاص يبدو في كثير من الأحيان على جانب كبير من الغرابة، ويظهر ذلك واضحاً في مجال الالفاظ ودلالاتها حيث تجعل للفظ واحد أكثر من معنى، وللمعنى أكثر من لفظ))⁽⁵⁵³⁾، وتعد هذه الظواهر اللغوية مصدراً من مصادر اثرء اللغة ونموها، فضلاً عن الوسائل السابقة.

وقد ضم كتاب (التعليقات والنوادر) عدداً من الظواهر اللغوية سنعرض لها فيما يأتي:

1- الاشتراك اللفظي:

الاشتراك هو أن تتعدد المعاني للفظ الواحد، ويطلق على اللفظ الذي تعددت معانيه (المشترك)⁽⁵⁵⁴⁾.

وظاهرة الاشتراك من الظواهر التي عرض لها اللغويون القدامى في وقت مبكر، فقد اُشار إليها الخليل وكذلك سيبويه بقوله: ((اتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين))⁽⁵⁵⁵⁾، ومن ثم اتجه العلماء إلى التصنيف في هذه الظاهرة، فألفوا فيها كتباً ورسائل حملت اسم (ما اتفق لفظه واختلف معناه) كالاصمعي وأبي العميتل (420هـ) وكراع النمل (310هـ) وغيرهم⁽⁵⁵⁶⁾.

لقد وضع الباحثون أسباباً كثيرة لحدوث هذه الظاهرة، فمنهم من ذكر: ((أن أكثر الاصول التي تُشتق منها الالفاظ للدلالة على معانٍ جديدة ذات معانٍ عامة، لذلك فقد تُستعمل للدلالة على مسميات مختلفة، تشترك في تلك الصفة أو ذلك المعنى العام))⁽⁵⁵⁷⁾. وهناك من يعلل وجود المشترك في اللغة بالاستعارة والمجاز⁽⁵⁵⁸⁾، والواقع أن هناك اسباباً كثيرة لوقوع الاشتراك في الافتراض والتطور الصوتي⁽⁵⁵⁹⁾ والتطور الدلالي⁽⁵⁶⁰⁾، وذكر كثير من اللغويين أن لتعدد اللهجات أثراً في نشأة المشترك اللفظي⁽⁵⁶¹⁾.

ولم يُثر جدل حول وجود هذه الظاهرة أو عدم وجودها في اللغة العربية، ذلك أنها

⁽⁵⁵³⁾ دراسات في فقه اللغة (محمد الانطاكي): 307.

⁽⁵⁵⁴⁾ المصدر نفسه: 307.

⁽⁵⁵⁵⁾ كتاب سيبويه: 24/1.

⁽⁵⁵⁶⁾ ينظر: علم الدلالة (أحمد مختار عمر): 151، وفقه اللغة (وافي): 184، وفقه اللغة العربية: 141.

⁽⁵⁵⁷⁾ فقه اللغة وخصائص العربية: 198.

⁽⁵⁵⁸⁾ ينظر: فصول في فقه اللغة: 324، والبلاغة وقضايا المشترك: 96.

⁽⁵⁵⁹⁾ ينظر: فصول في فقه اللغة: 324، وفقه اللغة العربية: 145.

⁽⁵⁶⁰⁾ دراسات في فقه اللغة (الانطاكي): 308.

⁽⁵⁶¹⁾ ينظر: المشترك اللفظي في اللغة العربية (رسالة دكتوراه): 157-158.

ظاهرة موجودة في اللغة العربية وفي غيرها من لغات العالم⁽⁵⁶²⁾، ولكن اللغويين اختلفوا في امر المشترك توسيعاً وتضييقاً، فبعض الباحثين لايسلم بالمشترك إلا اذا دلت النصوص على أن اللفظ الواحد يعبر عن معنيين لايرتبطان بأية علاقة⁽⁵⁶³⁾، والا فهو مجازٌ.

والواقع أن الكلمة داخل السياق لاتنصرف إلا لمعنى واحد، أما خارج السياق فربما تنصرف إلى أكثر من معنى، وهذه المعاني تتبدد داخل السياق ولايبقى إلا معنى واحد⁽⁵⁶⁴⁾.

والهجري من القائلين بوجود المشترك اللفظي في اللغة. غير أنه لم يذكر المصطلح في كتابه، بل اكتفى بالإشارة إلى هذه الظاهرة بما مثل لها من المفردات، فقد كان يذكر المفردة ثم يذكر لها معنيين أو أكثر، وهذه الالفاظ كثيرة نذكر منها:

أ- الرهب: ذكر للفظه دلالتين فقال: ((بعيرٌ رهب وناقّة رهبى مقصورة للحسيرين والشيخ المسنّ رهب))⁽⁵⁶⁵⁾. وتقول العرب: رهبّ الجمل اذا نهض ثم برك من ضعف بصلّبه، والرهبى عندهم الناقة المهزولة جداً، وقيل الرهب الجمل الذي استعمل في السفر وكلّ⁽⁵⁶⁶⁾، ويبدو أنهم سموا الشيخ المسنّ رهباً لضعفه ولرقتة، وذلك أن العرب تقول للنصل الرقيق من نصال السهم رهباً⁽⁵⁶⁷⁾.

ب- الصلاة: وذكر للصلاة ثلاث دلالات، ولكنها متقاربة جداً، قال: ((الصلاة لها ثلاثة معانٍ: من الله عزّ وجل يذكر عبادَه بخير، ومن الملائكة استغفاراً للمؤمنين، ومن الناس دعاء بالخير بعض لبعض))⁽⁵⁶⁸⁾. والصلاة في اللغة اصلها الدعاء، وقيل اصلها التعظيم، وسميت الصلاة المخصوصة صلاةً لما فيها من تعظيم الرب تعالى وتقدس. والصلاة من الله تعالى رحمة⁽⁵⁶⁹⁾، قال عدي بن الرقاع: صلى الاله على امرء ودعته واتم نعمته عليه وزاد⁽⁵⁷⁰⁾

وقال الراعي النميري:

ليلى وصلى على جاراتها
الاخر⁽⁵⁷¹⁾

صلى على عزّة الرحمن
وابنتها

⁽⁵⁶²⁾ ينظر: دراسات في فقه اللغة (صبيح الصالح): 302.

⁽⁵⁶³⁾ ينظر دلالة الالفاظ: 209-210.

⁽⁵⁶⁴⁾ ينظر: اللغة (فندريس): 228-229.

⁽⁵⁶⁵⁾ التعليقات والنوادر: 1: 258.

⁽⁵⁶⁶⁾ لسان العرب (رهب).

⁽⁵⁶⁷⁾ المصدر نفسه (رهب).

⁽⁵⁶⁸⁾ التعليقات والنوادر: 164/2.

⁽⁵⁶⁹⁾ لسان العرب (صلى).

⁽⁵⁷⁰⁾ ديوان عدي بن الرقاع: 91.

⁽⁵⁷¹⁾ شعر الراعي النميري: 101.

بـ القري

(581) ينظر: تهذيب اللغة (قلع).

(582)، ونلاحظ عدم وجود علاقة بين الداليتين اللتين ذكرهما الهجري فهذا من المشترك اللفظي الحقيقي.

هـ المنع: نظر الهجري إلى السياق، فحدد دلالة الفعل (يمنع) في قول الشاعر:

رحلنا وودعنا بطخفة جيرة	من آل منين كل جار مُودع
سواءً أجاورت المنيني أم دجا	عليك الحيا في كل صف
لك الله لا يأتيك ضيم ولا أذى	ومربــع
	ولا ذلة ما دام يُعطي ويمنع

قال: ((من الدفعة والمنع لامن حرمان الطالب)) (583)، والمنع في اللغة: ان تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده، ويقال منعه فامتنع، وفلان في مَنعة أي في قوم يمنعون (584)، وترتبط الدالتان بعلاقة واحدة هي الحرمان.

و- المور: ذكر الهجري أن المور شيئان فهو العجاج وهو دق كل تراب وهي الريح في تعليقه على قول الحارث بن خالد المخزومي:

يا دار حسرها البلى تحسيرا
وسفت عليها الريح بعدك
مورها (585)

وقال: ((وفي معنى الريح يقول الشاعر :

فما ضرّها لو ارسلت بتحية
مع الركب او في الريح اذهب
مورها (586)

وقال في موضع آخر ((الموردقُ التراب والمور الريح)) (587). وذكر ابن منظور أن المور بالضم الغبار والريح، والمور الغبار المتردد، وقيل التراب تثيره الريح (588). يتضح من ذلك أن هناك صلة تربط بين المعاني المتعددة التي تشترك في لفظة (مور)، فالمور الريح وسميت موراً لتحركها، فالفعل مار يَمور موراً أي تحرك. وهي اذ تتحرك تثير الغبار والتراب والعجاج، والدقيق من كل نبت لذا سُميت هذه الاشياء موراً، لانها في الغالب تكون مصاحبة للريح.

2- التضاد:

يُقصد به اطلاق اللفظ على المعنى وضده (589)، أو هو اللفظ الذي ينصرف إلى

(582) ينظر: لسان العرب (قلع).

(583) التعليقات والنوادر: 258/1.

(584) ينظر: تهذيب اللغة (منع) ولسان العرب (منع).

(585) شعر الحارث بن خالد المخزومي: 62.

(586) البيت غير منسوب.

(587) التعليقات والنوادر: 2: 52.

(588) ينظر: لسان العرب (مور).

(589) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: 199، وفقه اللغة (وافي): 152.

معنيين متضادين أو متناقضين (590). يكاد اللغويون قدماء ومحدثين يجمعون على أن التضاد نوعٌ من أنواع المشترك اللفظي (591). وانكر بعض اللغويين وجود علاقة بينهما (592)، ويبدو أن الرأي الأول هو الأرجح لأن التضاد اختلاف، ولكن ((الاختلاف اعم من التضاد، إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين)) (593)، فالتضاد جزءٌ من المشترك اللفظي.

وعلى الرغم من ذلك وجد من ينكر وجود هذه الظاهرة في اللغة (594)، ورفض بعض الباحثين كثيراً من الكلمات التي عدّها اللغويون متضادةً فضيق في مفهوم التضاد (595).

ومهما يكن من شيء فالتضاد من الظواهر المعروفة في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات (596)، ولا يمكن انكارها إذ إنّ الضدية نوعٌ من العلاقة بين المعاني بل ربّما اقرب إلى الذهن من أية علاقة أخرى لانه بمجرد ذكر المعنى ينصرف الذهن إلى المعنى المضاد وبذلك تكون علاقة الضدية من أوضح الأشياء إلى تداعي المعاني (597). ومن الجدير بالذكر أن اللفظ ينصرف في السياق إلى معنى واحد، إذ لا يمكن أن يتبادر إلى الذهن هذا المعنى وضده عند النظر في سياق معين، والهجري من القائلين بوجود الأضداد في اللغة، وقد أشار إلى المصطلح في موضع واحد في كتابه (598) غير أنه لم يذكر سوى لفظين من هذه الظاهرة هما:

(أ) المقرن: قال الهجري: ((انا مقرنٌ للذي لامعين له، المقرن المطبق للأمر القوي عليه)) (599)، وذكر اللغويون أن هذه اللفظة من التضاد، قال ابو بكر الانباري: ((ومن قوله جلّ وعزّ [وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ] (600) والمقرن ايضاً الضعيف)) (601).

(ب) عصّل: قال: ((عصّلت السهام اذا لم تقصد الغرض، وعصّل السهم اصاب)) (602) ولم اجد هذا في كتب الاضداد او في المعجمات الموجودة.

(590) الاضداد في اللغة: 99.

(591) ينظر: فقه اللغة (وافي): 187، وفي اللهجات العربية: 203، وعلم الدلالة (احمد مختار عمر): 196.

(592) الاضداد في اللغة: 101، 235.

(593) الاضداد (ابو الطيب اللغوي): 2/1.

(594) ينظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي: 251، المزهر: 396/1.

(595) ينظر: في اللهجات العربية: 203.

(596) ينظر: دراسات في فقه اللغة (الانطاكي): 312، وفصول في فقه اللغة: 366.

(597) ينظر: دراسات في فقه اللغة (الانطاكي): 313.

(598) التعليقات والنوادر: 102/1.

(599) المصدر نفسه: 102/1.

(600) الزخرف: 13.

(601) الاضداد لابي بكر بن الانباري: 568/2.

(602) التعليقات والنوادر: 100/1.

3- التقابل الدلالي:

في ظاهرة الأضداد نجد انفسنا بازاء لفظ مفرد يدلّ على معنيين متضادين، لكننا في التقابل الدلالي نكون بازاء لفظين متقابلين ومعنيين متخالفين، او متناقضين، لذا عرّف التقابل الدلالي بأنه: ((وجود لفظتين تحمل كلٌ منهما عكس المعنى الذي تحمله الاخرى مثل الخير والشر والنور والظلمة والحب والكراهية والكبير والصغير وفوق وتحت ويأخذ ويعطي ...))⁽⁶⁰³⁾.

وقد أشار ابو بكر بن الانباري إلى وجود هذه الظاهرة في لغة العرب قائلاً: ((يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك الرجل والمرأة والجمل والناقة واليوم والليلة، وقام وقعد وتكلم وسكت وهذا هو الكثير الذي لا يحاط به))⁽⁶⁰⁴⁾ ويبدو من أمثلة ابي بكر أنه يقصد (التقابل الدلالي) ولكنه ذكر الاختلاف مطلقاً في قوله: ((يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين)) فهذا الاختلاف يُشير إلى التقابل الدلالي وإلى غيره لذا لم توافق امثلته كلامه، فكان ينبغي له ان يخصص، فالتقابل وجهٌ من وجوه الاختلاف⁽⁶⁰⁵⁾.

لم يُصنف اللغويون القدماء كتباً مستقلة للآلفاظ المتقابلة، ولكن بعض العلماء عقد لها باباً في كتابه سماها (الأضداد)⁽⁶⁰⁶⁾، فالظاهرة موجودة ومعروفة للغويين ولكن المصطلح لم يكن موجوداً بل شاع لها مصطلح آخر هو (الاضداد) والهجري يطلق هذا المصطلح على هذه الظاهرة⁽⁶⁰⁷⁾. وذهب بعض الباحثين إلى ان اللغويين لم يولفوا كتباً مستقلة لأنهم اكتفوا بما ألف في ظاهرة (الأضداد)، وذلك أن المعنيين المتضادين يحملهما لفظان متقابلان. وقد يحملهما لفظ واحد كما في ظاهرة (الاضداد) لذا لم يرغبوا في التكرار⁽⁶⁰⁸⁾، والواقع أن هذا الرأي لا ينطبق على كثير من الالفاظ المتقابلة التي لم تقع ضمن ظاهرة الاضداد، فالعرب لم تضع لكل معنيين لفظاً واحداً، ويبدو أن السبب في ذلك أن هذه الالفاظ كانت معروفة للعربي وغيره بحيث لا يقع فيها خلط أو لبس ولا تحتاج إلى تصنيف أو تنظيم.

ولظاهرة التقابل الدلالي أهمية كبيرة فيها يتم تفسير كثير من الالفاظ وذلك خلال

⁽⁶⁰³⁾ ظاهرة التقابل الدلالي في علم الدلالة (بحث): 15.

⁽⁶⁰⁴⁾ الاضداد لابي بكر بن الانباري: 6/1.

⁽⁶⁰⁵⁾ ينظر: الظواهر اللغوية والنحوية في كتاب الغريبيين (رسالة دكتوراه): 357.

⁽⁶⁰⁶⁾ الالفاظ الكتابية: 296-297.

⁽⁶⁰⁷⁾ التعليقات والنوادر: 221/2.

⁽⁶⁰⁸⁾ ينظر: الظواهر اللغوية والنحوية في كتاب الغريبيين (رسالة دكتوراه): 357.

ايراد المعنى المقابل، فهي تكون أحياناً سبيلاً لكشف غموض اللفظ. ولا بدّ من الإشارة إلى أن دلالة الالفاظ على التقابل ليست على درجة واحدة من القوة في التخالف أو التناقض، فدرجات العلاقة الدلالية هنا ليست متماثلة، فهناك الفاظ ذات تقابل تام، وهناك الفاظ ليست كذلك⁽⁶⁰⁹⁾، وهذه صفة أخرى تختلف بها عن ظاهرة الازدواج.

لقد وردت هذه الظاهرة في كتاب الهجري متمثلة في كثير من الالفاظ نذكر منها :
أ- الاقراف والهجنة: قابل الهجري بين الاقراف والهجنة قائلاً: ((الاقراف من قبل الاب والهجنة من قبل الام))⁽⁶¹⁰⁾ واستشهد بقول عمرة بنت النعمان الانصارية:
فإن ولدتُ مُهرًا كريمًا فبالحري وإن يكُ إقراف فمن قبل
الفحل⁽⁶¹¹⁾

و(القرف) في اللغة: المخالطة، يقال: قرف الشيء خلطه والمقارفة والقراف المخالطة. وقارف الخطيئة أي خالطها، ولا تكون المقارفة إلا في الاشياء الدنية⁽⁶¹²⁾ ، قال طرفة :

وَقِرَافٌ مِنْ لَا يَسْتَفِيقُ دَعَارَةً يُعْدي كما يُعْدي الصحيح
الاجرب⁽⁶¹³⁾

والمُقرف الذي داني الهجنة من الفرس وغيره الذي امه عربية وابوه ليس كذلك لان الاقراف من قبل الفحل والهجنة من قبل الام⁽⁶¹⁴⁾، فالهجين العربي ابن الامة لانه معيب⁽⁶¹⁵⁾، وهنا التقابل ليس تاماً " لان المعنيين يجمعهما معنى عام هو المخالطة .

ب- الرقوب والمقلات: قال الهجري: ((رجلٌ رقوب وامرأة مقلات اللذان لا ولد لهما من عقم وكل ما افنى الولد))⁽⁶¹⁶⁾ فالرقوب صفة الرجل والمقلات صفة المرأة، فهما صفتان متقابلتان، ولكن هذا التقابل ليس تقابلاً تاماً فالصفتان يجمعهما معنى واحد. ولكنهما متقابلتان من جهة ان احدها للرجل والاخرى للمرأة.

⁽⁶⁰⁹⁾ ينظر: ظاهرة التقابل الدلالي في علم الدلالة (بحث) : 26

⁽⁶¹⁰⁾ التعليقات والنوادر: 20/2.

⁽⁶¹¹⁾ ذكر المحقق أنه لم يعثر على البيت في المصادر، غير اني وجدته في ادب الكاتب تهذيب اللغة (هجن) وفي لسان العرب (هجن) منسوباً إلى هند بنت النعمان بن بشير وهو مسبوق ببيت آخر هو :

وهل هند إلا مهرة عربية
فان نتجت مهر أكريماً
سليلة أفراس تخللها بغل
وإن يكُ اقراف فمن قبل الفحل
فبالحري

⁽⁶¹²⁾ تهذيب اللغة (قرف) ولسان العرب (قرف).

⁽⁶¹³⁾ ديوان طرفة : 12.

⁽⁶¹⁴⁾ ينظر: لسان العرب (قرف).

⁽⁶¹⁵⁾ ينظر: المصدر نفسه (هجن)، وينظر: جواهر الالفاظ : 59.

⁽⁶¹⁶⁾ التعليقات والنوادر: 128/2.

و- الدموك والصائمة: ذكر المقابلة بين الصفتين فقال: ((بكرة دموك سريعة الجولان،
وضد الدموك الصائمة))⁽⁶²⁸⁾ واستشهد بقول الشاعر:

وتُصبح عن غيب السرى وكأنها دموك من الشيزى جرت فوق
محور⁽⁶²⁹⁾

وعلق على قول الشاعر:

شر الدلاء الكفوّة اللازمة والبكرات شرهنّ الصائمة
(630)

قال: ((البكرة الصائمة لاتجري على المحور))⁽⁶³¹⁾، يقال في اللغة: بكرة دموك
سريعة المرّ وكذلك كلُّ شيء سريع، ويقال للأرنب السريعة دَمُوكْ والدَمُكْ أسرع ما يكون
من عدوها، وبكرة دموك صلبة وقيل: دموك ودمكوك⁽⁶³²⁾، ورحى دموك سريعة
الطحن⁽⁶³³⁾.

اما الصوم فهو اللفظ المقابل الذي يحمل معنىً مقابلاً، فالصوم في اللغة الامساك
عن الشيء والترك له، ويقال صامت الريح اذا ركدت ، وصامت الشمس عند انتصاف
النهار اذا قامت ولم تبرح، وبكرة صائمة اذا قامت ولم تدُر⁽⁶³⁴⁾، والمعنيان متقابلان
تقابلاً تاماً.

وقد ذكر الهجري امثلة اخرى للتقابل منها قوله: ((تعنقت الماشية البلاد اذا
اجتوتها ولم تستمرها، فان استمرتها فقد اغترفتها واعتبتها))⁽⁶³⁵⁾ وهذا تقابل تام، اما
قوله ((قبلت الوادي واصعدت اقبله اذا استقليت جرية سيله، وفرشت الوادي سرت
مجرى سيله))⁽⁶³⁶⁾ فهذا تقابل غير تام.

4- الترادف

هو دلالة الالفاظ المختلفة على المعنى الواحد دلالة واحدة⁽⁶³⁷⁾، والترادف ظاهرة
اسهمت في اثراء اللغة وتوسيعها إلى جانب الظواهر الاخر التي ذكرناها سابقاً، وقد
عرفها اللغويون في وقت مبكر ولعلّ أول نص وصل إلينا يشير إلى هذه الظاهرة هو

⁽⁶²⁸⁾ التعليقات والنوادر: 221/2.

⁽⁶²⁹⁾ البيت غير منسوب.

⁽⁶³⁰⁾ البيت غير منسوب.

⁽⁶³¹⁾ التعليقات والنوادر: 278/2.

⁽⁶³²⁾ ينظر: لسان العرب (دمك).

⁽⁶³³⁾ ينظر: تهذيب اللغة (دمك).

⁽⁶³⁴⁾ ينظر: لسان العرب (صام).

⁽⁶³⁵⁾ التعليقات والنوادر: 111/1.

⁽⁶³⁶⁾ المصدر نفسه: 226/2.

⁽⁶³⁷⁾ دراسات في فقه اللغة /314، وينظر: فصول في فقه اللغة: 34.

تقسيم سيبويه للألفاظ⁽⁶³⁸⁾، ثم نهج العلماء نهجه فيما بعد مع شيء من التوسع والزيادة والشرح، ومؤلفاتهم كثيرة⁽⁶³⁹⁾.

وظاهرة الترادف غيرها من الظواهر الدلالية وجدت من ينكر وجودها في اللغة⁽⁶⁴⁰⁾ ويرى بعض الباحثين أن نظرة المنكرين إلى اللغة بحسب الوضع هي السبب الرئيس لرفض الترادف، ولو أنهم عدّوا التطور اللغوي ولم ينظروا إلى اللغة تلك النظرة المتطرفة لما انكروا الترادف⁽⁶⁴¹⁾.

أما المحدثون فقد نظروا إلى الترادف نظرة وصفت بانها نظرة أكثر دقة وموضوعية قياساً إلى النظرة القديمة⁽⁶⁴²⁾، فقد ميزوا بين أنواع مختلفة من الترادف أهمها:

1- الترادف التام أو التماثل: وذلك حين يتطابق اللفظان فلا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما فيستبدلون أحد الألفاظ بالآخر بحرية في كل السياقات.

2- شبه الترادف أو التقارب أو التداخل: وذلك حين يتقارب اللفظان تقارباً شديداً لدرجة يصعب معها – لغير المتخصص – التفريق بينهما، فيستعملها كثيرون من دون تحفظ مع اغفال هذه الفروق.

3- التقارب الدلالي الذي يتحقق حين تتقارب المعاني ولكن يختلف كل لفظ عن الآخر بملح واحد على الأقل⁽⁶⁴³⁾ وأغلب اللغويين ينكرون وجود الترادف التام. وهناك قلة منهم تسمح بوجوده مع شيء من التجوز أو بشروط خاصة⁽⁶⁴⁴⁾، ويبدو أن الرأي الأقرب إلى الدقة ما ذهب إليه أحد الباحثين باننا إذا اردنا بالترادف التطابق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظتين في جميع السياقات من دون أن يوجد فرق بينهما في جميع اشكال المعنى. ونظرنا إلى اللفظتين داخل اللغة الواحدة في مستوى لغوي واحد خلال فترة زمنية واحدة، وبين ابناء الجماعة اللغوية الواحدة فالترادف غير موجود على الاطلاق. أما إذا اردنا بالترادف التطابق في المعنى الاساس من دون سائر المعاني، أو اكتفينا بإمكانية التبادل بين اللفظتين في بعض السياقات أو نظرنا إلى اللفظتين في لغتين مختلفتين، أو على أنه تطور لغوي فالترادف موجود

⁽⁶³⁸⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 24/1.

⁽⁶³⁹⁾ ينظر: الترادف في اللغة: 34.

⁽⁶⁴⁰⁾ ينظر: الاضداد لأبي بكر بن الانباري: 7/1، والمزهر: 399/1-400، والصاحبي: 96.

⁽⁶⁴¹⁾ ينظر: الترادف في اللغة: 213.

⁽⁶⁴²⁾ ينظر المصدر نفسه: 65.

⁽⁶⁴³⁾ ينظر: علم الدلالة (أحمد مختار عمر): 224، والترادف في اللغة: 70.

⁽⁶⁴⁴⁾ ينظر: في اللهجات العربية: 166-167، وفصول في فقه اللغة: 284-285.

لامحالة⁽⁶⁴⁵⁾.

وقد ذكر اللغويون قديماً ومحدثين اسباباً كثيرة لحدوث الترادف في اللغة⁽⁶⁴⁶⁾، غير اننا لايمكن ان نقصر حدوث الترادف على سبب واحد، ولكن يمكن القول: إن أهم اسباب الترادف هو التطور الدلالي، وبهذا يمكن أن نرد كثيراً من المترادفات إلى هذا التطور الذي يحدث عن طريق تخصيص العام أو تعميم الخاص أو تحول الصفة إلى الاسمية، أو انتقال مجال الدلالة على سبيل المجاز⁽⁶⁴⁷⁾.

المترادفات التي ذكرها الهجري في كتابه هي من الترادف الجزئي الذي يكون في مجال الالفاظ المتقاربة في المعنى وقد نظر اليها الهجري على انها من الترادف التام وهي:-

أ. قفز وطف ووثب: قال: ((طفّ الفرس الشجرة وغيرها اذا اتى في قفزة من ورائها، والطف والقفز والوثب واحد))⁽⁶⁴⁸⁾، واللغويون يفسرون هذه الالفاظ بعضها ببعض، فالوثب الطفر⁽⁶⁴⁹⁾، ويقال: قفز يقفز وثب⁽⁶⁵⁰⁾ والطف القفز⁽⁶⁵¹⁾ ايضاً.

ب. القرف والعدوى: قال: ((القرف والعدوى واحد))⁽⁶⁵²⁾، يقال: قرف الذنب واقترفه اكتسبه، والاقتراف الاكتساب والمقارفة المخالطة والمدانة، ومن هذه الدلالة العامة قيل: قارف الجرب البعير قرافاً داناه شيء منه، والقرف العدوى وقرف الجرب الصحاح اعداها⁽⁶⁵³⁾، اما العدوى فقال الأزهري: () ((ان يكون بالبعير جرباً أو بإنسان جذام أو برص فتتقي مخالطته أو مؤاكلته حذار أن يُعده ما به اليك أي يجاوزه فيصيبك مثل ما اصابه ويقال ان الجرب يُعدي أي يجاوز))⁽⁶⁵⁴⁾. واللفظتان تلتقيان بدلالة عامة وهي المدانة والمخالطة والاكتساب.

جـ. السنج والجُدُد: ذكر الهجري: أن ((السنج والواحدة سنجة: كل لون قليل خالف لون الكثير والخُطط التي في الجبال، وهو ابيض وأحمر واغبر، فتكون الخُطط سوداً تُخالف لون الجبل فهي السنج، مثل الجُدُد معانها واحد))⁽⁶⁵⁵⁾. الجُدَّة في اللغة الطريقة في السماء والجبال والجمع جُدُد ومنه قوله تعالى [جُدُدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ]⁽⁶⁵⁶⁾، أي طرائق تخالف لون الجبل. يقال: ركب فلان جُدَّةً في الامر اذا رأى فيه

⁽⁶⁴⁵⁾ ينظر: علم الدلالة احمد مختار عمر / 227-231.

⁽⁶⁴⁶⁾ ينظر: الترادف في اللغة / 77 فما بعدها.

⁽⁶⁴⁷⁾ ينظر: المصدر نفسه / 80.

⁽⁶⁴⁸⁾ التعليقات والنوادر: 77/1.

⁽⁶⁴⁹⁾ لسان العرب (وثب).

⁽⁶⁵⁰⁾ المصدر نفسه (قفز).

⁽⁶⁵¹⁾ المصدر نفسه (طف).

⁽⁶⁵²⁾ التعليقات والنوادر: 72/2.

⁽⁶⁵³⁾ ينظر: لسان العرب (قرف).

⁽⁶⁵⁴⁾ تهذيب اللغة (عدى).

⁽⁶⁵⁵⁾ التعليقات والنوادر: 234/1.

⁽⁶⁵⁶⁾ فاطر: 27.

رأياً، والجدد خطط تكون في الجبال حُمْرٌ وبيضٌ وسودٌ كالطرق واحدها جُدَّة (657)، اما السُّنَج فيقال: السُّنَج اثر دخان السراج في الجرار والحائط (658)، فاللفظتان تلتقيان في دلالة عامة هي الطريقة المخالفة أو اللون المخالف والترادف بينهما متأ من عموم الدلالة واتساعها.

د- الفُرْضة والثُّلْمة: قال: ((الفُرْضة والثُّلْمة شيء واحد وهي الثنية في الجبل)) (659). ذكر الاصمعي: أن الفُرْضة المشرعة يُقال: سقاها بالفراض أي من فُرْضة النهر، والفُرْضة الثُّلْمة تكون في النهر (660). قال لبيد:

تجري خزائنه على من نابِه جري الفرات على فراض
الجدول (661)

وفُرْضة البحر محط السفن، أما الثُّلْمة فيقال: ثلّم الاناء والسيّف ونحوه كسر حرفه، وثُلْمة القدح موضع الكسر (662)، فترادف المفردتين متأ من عموم الدلالة أيضاً وهي الثنية أو الكسر.

هـ الضغن والعطف: قال: ((ضغن الحرّة وعطفها واحد)) (663). واللفظتان تلتقيان في دلالة عامة هي الميل والانحناء والعوج فالضغن العوج (664). والعطف الميل (665)، فهما متقاربان في المعنى.

والامثلة كثيرة في كتاب الهجري (666). ولكنها لاتخرج عن هذا الامر، فهي مترادفات جزئية تلتقي في دلالة عامة وهذا من باب اتساع الدلالة وشمولها. وهناك الفاظ ذكرناها بمعنى واحد. فمنها ما حدث فيه ابدالٌ صوتي ومنها الالفاظ التي حدث فيها قلب مكاني وقد وردت في الفصل الأول من البحث.

5- الفروق اللغوية:

على الرغم من قوله بالترادف في كثير من المفردات نجده يلتبس فروقاً دقيقة في كثير من المفردات المتقاربة المعنى التي استعملت في عصره بمعنى واحد، فكان

(657) ينظر: الصحاح (جدد)، وتهذيب اللغة (جدد) ولسان العرب (جدد).

(658) ينظر: لسان العرب (سنج).

(659) التعليقات والنوادر: 196/1.

(660) ينظر: لسان العرب (فرض).

(661) ديوان لبيد: 28.

(662) ينظر: لسان العرب (ثلّم).

(663) التعليقات والنوادر: 226/2.

(664) ينظر: لسان العرب (ضغن).

(665) المصدر نفسه (عطف).

(5) ينظر التعليقات والنوادر: 1/ 71، 101، 220، 230، 317، 321 و 214/2، 218، 226 وغيرها.

لابدّ من التنبيه على الفروق المعنوية بينهما.

لقد كانت ظاهرة التصنيف في الفروق تصويماً لما عدّه اللغويون لحناً في لغة العامة، وأحياناً لما بين الالفاظ من فروق دقيقة، فقد اعترف ابن قتيبة أن الناس في عصره لم يعودوا يفرّقون بين جملة من الالفاظ ويستعملونها بمعنى واحد – وعصر ابن قتيبة هو عصر الهجري، وقد عزا ذلك إلى الجهل باللغة واسرارها⁽⁶⁶⁷⁾، وقد نهج ابو هلال العسكري (395هـ) نهجه في كتابه (الفروق في اللغة). ومن الالفاظ التي فرّق بينها الهجري:

أ- الالفاظ المتباينة: منها الظلّ والفيء: قال: ((يُعرف الظلّ من ثلاث جهات، ما نسخته الشمس فصارت في مكانه عند طلوعها، والثاني: أنه ينقص إلى أن تزول الشمس، والثالث: أنه ما كان من أول النهار إلى زوال الشمس، ويُعرف الفيء من ثلاث علامات. وهو ما كانت فيه الشمس فعاد مكانه ظلاً، والثاني أن الفيء يزيد إلى غياب الشمس، والثالث أنه من زوال الشمس إلى غيبتها، ويجوز أن يُسمى الفيء ظلاً، ولايجوز أن يسمى ظل الغداة فيئاً، فكل فيء ظلّ وليس كل ظلّ فيئاً))⁽⁶⁶⁸⁾.

يرى الهجري أن الظلّ عامّ والفيء خاص، وهذا رأي أكثر اللغويين⁽⁶⁶⁹⁾، وقد قال ابن قتيبة: ((من ذلك الظل والفيء يذهب الناس إلى انهما شيء واحد))⁽⁶⁷⁰⁾، وذلك أن الفرق بينهما قريب فتستعملان لمعنى واحد على التسمح والتوسع⁽⁶⁷¹⁾.

وفرّق بين البديهة والبداهة فقال: ((البداهة من النظر والبديهة من الرأي))⁽⁶⁷²⁾، وقال: ((عسب الكلب اذا غلم وقطم الفحل وغلم الرجل))⁽⁶⁷³⁾. مثله قوله: ((بكلته وملكته وعجنته فالبكل لغير العجين اجود والمك للعجين أجود))⁽⁶⁷⁴⁾، وقال: ((المردودة من النساء من طلاق والراجع من الوفاة))⁽⁶⁷⁵⁾، فالمعنى العام في هذه الالفاظ

⁽⁶⁶⁷⁾ أدب الكاتب/ 23.

⁽⁶⁶⁸⁾ التعليقات والنوادر: 75/1.

⁽⁶⁶⁹⁾ ينظر مثلاً: اصلاح المنطق/ 15، أدب الكاتب/ 21، والفصيح/ 95.

⁽⁶⁷⁰⁾ أدب الكاتب/ 21.

⁽⁶⁷¹⁾ ينظر: الترادف في اللغة/ 250-251.

⁽⁶⁷²⁾ التعليقات والنوادر: 265/1.

⁽⁶⁷³⁾ المصدر نفسه: 78/1.

⁽⁶⁷⁴⁾ المصدر نفسه: 166/1.

⁽⁶⁷⁵⁾ المصدر نفسه: 109/2.

واحد، ولكنها تختلف في موصوفها أو في ما تُطلق عليه، ويبدو أن تقاربها في الدلالة العامة سوَّغ تبادلها في السياقات من دون التفريق بينها.

ب- المشتركة الأصول المختلفة في عدد الحروف: فرق الهجري بين (قحط وأقحط) و(دلا وأدلى) و(كبّ وأكبّ) و(عبر وأعبر) وغيرها. وقال: ((قذيت عين زيد، صار فيها قذىً وقذيتها مشددة الذال- اخرجت القذى منها. وقذيتها طرحت القذى))⁽⁶⁷⁶⁾، قال: ((الحُمة مخففة حدّ كل شيء من سنان وابرة عقرب وغير ذلك، والحُمة مشددة المنية))⁽⁶⁷⁷⁾، قال ابن قتيبة: ((حُمة العقرب والزنبور يذهب الناس إلى أنها شوكة العقرب وشوكة الزنبور التي يلسعان بها، وذلك غلط، إنما الحُمة سمها وضرّها))⁽⁶⁷⁸⁾.

ج- المشتركة الأصول المختلفة الحركات:

وفرق الهجري بين الالفاظ التي تكون متفقة الاصول لكنها مختلفة الحركات نحو قوله: ((المجسد – بجر الميم – الثوب الذي يلي الجسد ، والمُجسد – بضم الميم المصبوغ بالجساد وهو الزعفران))⁽⁶⁷⁹⁾، وقوله: ((المُور دقّ الترابُ والمور الريح فان فتحت الميم فهو الطريق))⁽⁶⁸⁰⁾ و((السُقْط – بضم السين ما تسقط المرأة ميتاً ما تمّ خلقه))⁽¹⁾ و((رجل سقط بفتح السين ففي الرجل ذمّ معناه ساقط ولا يُعدُّ في خيار الفتيان))⁽²⁾ وقال: ((المرأة التي ترى وجهك وزيدٌ حسنٌ في مرآة العين الأولى مجرورة والثانية مفتوحة الميم))⁽³⁾. وقال: ((الشُّغاف اسم للداء وهو الشُّغاف اسم لذلك الشيء بعينه))⁽⁴⁾ فالشُّغاف داءٌ

(676)المصدر نفسه : 52 / 2.

(677)المصدر نفسه : 72/1.

(678) ادب الكاتب : 13.

(679) التعليقات والنوادر : 58/2.

(680) المصدر نفسه : 52/2 - 53.

(1) التعليقات والنوادر : 1 : 58

(2)المصدر نفسه : 57/1

(3)المصدر نفسه : 216/1

(4)المصدر نفسه : 90/2

(5)ينظر لسان العرب (شغف).

(6)ينظر مغني اللبيب : 686/2 والاشباه والنظائر 132/1

(7)النساء 11

(8)مجالس العلماء 31

(9) التعليقات والنوادر : 57/2 وينظر اصلاح المنطق 396

(10)ينظر لسان العرب(صمع) والقاموس المحيط (صمع)

(11)ينظر القاموس المحيط (صمع)

(12)اصلاح المنطق 405

(13)التعليقات والنوادر 220/2

والشغاف غشاء القلب⁽⁵⁾.

ومن ذلك كله تتضح دقة الهجري في معالجته للمفردات وسعة علمه ومعرفته بأسرار العربية، وهذا متأث من مخالطته للفصحاء من القبائل العربية المختلفة.

6- التغليب:

وهي ظاهرة لغوية ونحوية وردت سماعاً عن العرب، وذلك باجراء حكم أحد الشيين المجتمعين على الآخر لعلّة غالبية في المقلب⁽⁶⁾، وقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم: قال تعالى: [لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ]⁽⁷⁾.

والعرب تغلب على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاف، وذكر الكسائي انهم قالوا ذلك لان ((من شأن العرب اذا اجتمع شيان من جنس واحد فكان احدهما اشهر سمي الاخر باسمه))⁽⁸⁾، قال الهجري: ((الاصمعان الرأي العازم والقلب الذكي))⁽⁹⁾، وقيل الرأي الحازم⁽¹⁰⁾، فالاصمع: هو السيف القاطع، وهو القلب الذكي المتيقظ⁽¹¹⁾، وقد يُغلب اللقب على الاسم⁽¹²⁾ كما في (القلعان) من بني نمير وهما: ((شريح وصلاة ابنا قلع فهما القلعان))⁽¹³⁾.

الفصل الثالث

البحث الدلالي

علم الدلالة
دلالة الالفاظ
التطور الدلالي
وسائل نمو اللغة
الظواهر اللغوية

الاشترك اللفظي

التضاد
التقابل الدلالي
الترادف
الفروق اللغوية
التغليب

علم الدلالة:

هو علم يبحث في علاقة اللفظ بالمعنى، فاللفظ دالٌّ والمعنى مدلول، والدلالة ما ينصرف إليه اللفظ في ذهن من مدرك أو محسوس، أو هو العلم الذي يدرس المعنى⁽⁶⁸¹⁾.

ولا يمكن فصل علم الدلالة عن أي علم من علوم اللغة، ذلك أن الدارس لا يمكن أن يحدد دلالة اللفظ من دون أن يلحظ الجانب الصوتي الذي قد يؤثر في المعنى، نحو وضع صوت مكان آخر أو التنغيم أو النبر. ولا يمكن تحديد الدلالة من دون أن نلاحظ البناء الصرفي للكلمة وبيان المعنى الذي تدلُّ عليه صيغتها. أو مراعاة جانب الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة (السياق) فضلاً عن معرفة المعنى المعجمي للمفرد⁽⁶⁸²⁾.

والبحث في دلالة الالفاظ قديم جداً إذ ترجع أصوله إلى فلاسفة اليونان، وقد كان موضوع العلاقة بين اللفظ ومدلوله من القضايا التي عرّض لها افلاطون في محاوراته عن استأذه سقراط، وكان يرى أن هذه العلاقة طبيعية ذاتية، في حين يرى ارسطو أن الصلة بين اللفظ ومدلوله صلة اصطلاحية وضعية⁽⁶⁸³⁾، وقد عالج الهنود منذ وقت مبكر جداً القضايا التي يعدها علم اللغة الحديث من مباحث علم الدلالة، منها نشأة اللغة، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، وأنواع الدلالة للكلمة ومسائل آخر⁽⁶⁸⁴⁾.

أما عند العرب فيرى بعض الدارسين أن بداية النظر في الدلالة تبدأ من النظر في دلالة الالفاظ القرآنية. ويتضح ذلك في المصنقات التي وضعت في لغات القرآن منها كتاب ((اللغات في القرآن المنسوب إلى ابن عباس (رض) ثم مصنقات الاشباه والنظائر، والوجوه والنظائر ، وفيها بيانٌ لدلالة عددٍ من الالفاظ القرآنية التي تدلُّ على أكثر من معنى، ويُعدُّ الخليل وتلميذه سيبويه وابن جني وابن فارس من أوائل الذين نظروا إلى علاقة اللفظ بالمعنى، فمحاولة ابن فارس في معجم (مقاييس اللغة) ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها تُعدُّ محاولة رائدة في مجال علم الدلالة. ومثلها محاولة ابن جني ربط تقلبات المادة الواحدة بمعنى واحد في كتابه (الخصائص)، فضلاً عما ورد في كتب معاني القرآن وغريبه من نظرات في دلالة الالفاظ، وإلى جانب هؤلاء اسهم الاصوليون والمعتزلة والمفسرون في إغناء البحث الدلالي في مصنقاتهم.

وقد كان للباحثين العرب المحدثين أثرٌ بارزٌ في إثراء البحث الدلالي، فهناك من درس علم الدلالة دراسة عامة منهم الدكتور ابراهيم انيس في كتابه (دلالة الالفاظ)

⁽⁶⁸¹⁾ ينظر: الاضداد في اللغة : 55، وعلم الدلالة احمد مختار عمر : 11.

⁽⁶⁸²⁾ ينظر: علم الدلالة أحمد مختار عمر : 13-14.

⁽⁶⁸³⁾ ينظر: دلالة الالفاظ : 62-63.

⁽⁶⁸⁴⁾ ينظر: البحث اللغوي عند الهنود : 99.

والدكتور احمد مختار عمر في كتابه (علم الدلالة)، وهناك عددٌ من الباحثين درسوا الظواهر الدلالية دراسات مستقلة كالأضداد والترادف والمشارك اللفظي والتقابل الدلالي، وهناك من الباحثين من درس هذه الظواهر ضمن دراسته اللغوية وهؤلاء كثيرون.



المصادر والمراجع

الكتب :

- القرآن الكريم.
- ابحاث ونصوص في فقه اللغة العربية – د.رشيد العبيدي – مطبعة العاني بغداد – 1988م.
- الابدال- ابن السكيت (244هـ) – تح: حسين محمد محمد شرف – مراجعة الأستاذ علي النجدي – الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية – القاهرة – 1398هـ – 1978م.
- الابدال- ابو الطيب اللغوي (351هـ) – تح: عز الدين التنوخي- مطبعة الترقى – دمشق – 1960م-1961م.
- الابدال والمعاقبة والنظائر – ابو القاسم الزجاجي (337هـ) – نح: عز الدين التنوخي – دمشق- 1381هـ – 1962م.
- ابنية الصرف في كتاب سيبويه – د. خديجة الحديثي – ط1 – مكتبة النهضة الحديثة – بغداد – 1385هـ – 1965م.
- ابو الطيب اللغوي واثاره في اللغة – د. عادل احمد زيدان – ط1 – مطبعة العاني – بغداد – 1970م.
- ابو علي الهجري وابحاثه في تحديد المواضع – حمد الجاسر- ط1- دار اليمامة – الرياض- 1388هـ – 1968م.
- اتجاهات الشعر في العصر الأموي- د. صلاح الدين الهادي- ط1- مطبعة المدني – مصر – 1407هـ – 1986م.
- اثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي (ابو عمرو بن العلاء)- د. عبد الصبور شاهين – ط1 – مكتبة الخانجي – القاهرة – 1408هـ – 1987م.
- أدب الكاتب – ابن قتيبة الدنيوري (276هـ)- تح: محمد محي الدين عبد الحميد – ط4- مطبعة السعادة – مصر – 1382هـ – 1963م.
- ارتشاف الضرب في لسان العرب – ابو حيان الاندلسي (754هـ) – تح: مصطفى النحاس – ط1- مطبعة النسر الذهبي – 1404هـ – 1984م.
- الاشباه والنظائر في النحو – جلال الدين السيوطي (911هـ)- تح: فائز ترحيني – دار الكتاب العربي – 1982م.
- الاشتقاق – ابن دريد (321هـ) – تح: عبد السلام هارون – مؤسسة الخانجي – مطبعة السنة المحمدية – 1378هـ – 1968م.
- الاشتقاق – عبد الله أمين – ط1 – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة – 1376هـ – 1956م.
- اصلاح المنطق – ابن السكيت – تح: احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف – مصر .د.ت.
- الاصوات اللغوية – د. ابراهيم انيس – ط5 – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة –

1975م.

- الاصول في النحو – ابو بكر السراج (316هـ) - تح: عبد الحسين الفتلي – مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد – 1393 هـ-1973م.
- الاضداد- ابو بكر بن الانباري (328هـ)- تح: محمد ابو الفضل ابراهيم – مطبعة مكة المكرمة – الكويت – 1960م.
- الاضداد – ابو الطيب اللغوي – تح: عزّة حسن – دمشق 1382هـ – 1963م.
- الاضداد في اللغة – محمد حسين آل ياسين – مطبعة المعارف – بغداد – 1394هـ –

1974م.

- الالفاظ الكتابية – عبد الرحمن بن عيسى الهمداني (933هـ) – تح: لويس شيخو – ط9- مطبعة الاباء اليسوعيين – القاهرة- 1955م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (577هـ)- تح: محمد محي الدين عبد الحميد – ط4- مطبعة السعادة – 1380هـ – 1961م.

- أوزان الفعل ومعانيها- د. هاشم طه شلاش – مطبعة الاداب – النجف الأشرف – 1971م.

- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك – ابن هشام الانصاري (761هـ)-ط5-دار احياء التراث العربي – بيروت – 1966م.
- البحث اللغوي عند الهنود واثره على اللغويين العرب – د. احمد مختار عمر- دار الثقافة – بيروت- 1972م.

- بغية الوعاة – جلال الدين السيوطي (911هـ)- تح: محمد ابو الفضل ابراهيم – مطبعة البابي الحلبي – 1965م.
- البلاغة وقضايا المشترك اللفظي – عبد الواحد حسن الشيخ – مطبعة الاشعاع الفنية – الاسكندرية – 1986م.

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث – ابو البركات الانباري (577هـ) -تح: د. رمضان عبد التواب – ط1 – دار الكتب المصرية – القاهرة – 1970م.

- الترادف في اللغة – حاكم مالك لعيببي – دار الحرية للطباعة والنشر – 1980م.
- تصحيح الفصيح – ابن درستويه (347هـ)- تح: عبد الله الجبوري – ط1 – مطبعة الأرشاد – بغداد – 1395هـ – 1975م.

- التطور اللغوي – مظاهره وعلله وقوانينه – د. رمضان عبد التواب – ط1 – مطبعة المدني – القاهرة – 1404هـ-1983م.

- التطور النحوي للغة العربية – برجستراسر – تح: رمضان عبد التواب – دار الغانمي- 1402هـ-1982م.

- التكملة – ابو علي الفارسي (377هـ)- تح: كاظم بحر المرجان – دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – 1401هـ – 1981م.

- تهذيب اللغة – الأزهرري (370هـ)- تح: عبد السلام هارون – ط1- القاهرة –

1964م.

- جامع الدروس العربية – الشيخ مصطفى الغلاييني – بيروت – 1984م.
- جواهر الالفاظ – قدامة بن جعفر – تح: محمد محيي الدين عبد الحميد – ط1- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – 1399هـ – 1979م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل – الشيخ محمد الخضري – دار احياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي – د.ت.
- حاشية الصبان – محمد بن علي الصبان (1206هـ) – البابي الحلبي – مصر – د.ت.
- الخصائص – ابن جني (392هـ) – تح: محمد علي النجار – ط2 – دار الكتب المصرية 1374هـ – 1955م.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد – د. غانم قدوري الحمد – ط1 – مطبعة الخلود – بغداد – 1406هـ – 1986م.
- دراسات في فقه اللغة – د. صبحي الصالح – ط6 – دار العلم للملايين – بيروت – 1976م.
- دراسات في فقه اللغة – محمد الانطاكي – ط4 – دار الشرق العربي – بيروت – 1389هـ – 1969م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني – د. حسام سعيد النعيمي – دار العلم للملايين – بيروت – 1976م.
- دراسة الصوت اللغوي – د. احمد مختار عمر – عالم الكتب – القاهرة – 1976م.
- دراسة اللهجات العربية القديمة – د. داود سلوم – ط1 – المكتبة العلمية – لاهور – 1396هـ – 1976م.
- دلالة الالفاظ – د. ابراهيم أنيس – ط3 – مكتبة الانجلو المصرية – 1976م.
- ديوان الأدب – الفارابي (350هـ): تح: د. احمد مختار عمر – القاهرة 1395هـ – 1975م.
- ديوان ابن الدُمينة صنعة ابي العباس ثعلب (291هـ) – تح: احمد راتب النفاخ – مطبعة المدني – مصر – 1379هـ.
- ديوان امرئ القيس – تح: محمد ابو الفضل ابراهيم – ط4- دار المعارف بمصر – 1984م.
- ديوان بشر بن ابي خازم – تح: عزّة حسن – ط2- منشورات وزارة الثقافة – دمشق – 1392هـ – 1972م.
- ديوان طرفة بن العبد – تقديم كرم البستاني – دار صادر – بيروت 1380هـ – 1961م.
- ديوان عبيد بن الابرص – دار صادر – بيروت 1377هـ – 1958م.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي (216هـ) – شرح وتحقيق د. عزّة حسن – دار الشرق – بيروت – 1971م.
- ديوان عدي بن الرقاع العاملي – عن ابي العباس ثعلب – تح: د. نوري القيسي – د.

- حاتم الضامن – مطبعة المجمع العلمي العراقي – 1407هـ – 1987م.
- ديوان عنتر بن شداد -تح: فوزي عطوي – الشركة اللبنانية للكتاب – بيروت – لبنان – ط1 – 1388هـ – 1968م.
- ديوان كثير عزة جمع وشرح د. احسان عباس – دار الثقافة بيروت – لبنان – 1391هـ – 1971م.
- ديوان لبید بن ربیعۃ العامري –دار صادر – بيروت – د.ت.
- سر صناعة الاعراب – ابن جني - تح: مصطفى السقا وآخرين – ط1 – مصطفى البابي الحلبي – 1374هـ – 1954م.
- سر الليال في القلب والابدال – احمد فارس الشدياق – المطبعة السلطانية – الاستانة – 1284هـ.
- شذا العرف في فن الصرف – أحمد الحملاوي – ط2 – المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان – 1953م.
- شرح ابن عقيل – تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ط15 – دار الفكر – بيروت 1392هـ – 1972م.
- شرح أشعار الهذليين – ابو سعيد السكري (275هـ)- تح: عبد الستار فرّاج – مطبعة المدني – القاهرة – 1965م.
- شرح أدب الكاتب للجواليقي – تقديم وتعليق مصطفى صادق الرافعي – مكتبة المقدسي – القاهرة -1350هـ.
- شرح التصريح على التوضيح – الشيخ خالد الأزهرى (905هـ)- ط1 الاستقامة القاهرة 1374هـ – 1954م.
- شرح جمل الزجاج - ابن عصفور الاشبيلي (669هـ)- تح: صاحب ابو جناح – وزارة الاوقاف والشؤون الدينية – احياء التراث الاسلامي – د.ت.
- شرح الحدود النحوية – عبد الله بن احمد الفاكهي (972هـ)- تح: زكي فهمي الالوسي – دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – 1988م.
- شرح الدامغة للهمداني (334هـ).نسخة مصورة معهد المخطوطات عن نسخة تعز.
- شرح ديوان زهير بن ابي سلمى – صنعة ثعلب (291هـ)- الدار القومية للطباعة والنشر – 1384هـ – 1964م.
- شرح ديوان عمر بن ابي ربیعۃ – تح: محمد محي الدين عبد الحميد – ط2- دار الأندلس- بيروت – 1403هـ – 1983م.
- شرح شافية ابن الحاجب – رضي الدين الاسترآبادي (688هـ)- تح: محمد نور

- الحسن وآخرين – ط1- الكتب العامة – بيروت – 1395هـ – 1975م.
- شرح المراح في التصريف – بدر الدين محمد بن احمد العيني (855هـ)-تح: د. عبد الستار جواد- مطبعة الرشيد –1990م.
- شرح المعلقات السبع للزوزني – دار القاموس الحديث – 1990م.
- شرح المفصل – ابن يعيش (643هـ) – دار الكتب بيروت- د.ت.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي – جمع د. يحيى الجبوري – ط1 – مطبعة النعمان – النجف الأشرف – 1392هـ – 1972م.
- شعر الراعي النميري وأخباره – جمع ناصر الحاني – مراجعة عز الدين التنوخي – دمشق 1383هـ – 1964م.
- الصاحبى في فقه اللغة – ابن فارس (395هـ) – تح: مصطفى الشويمي – مؤسسة بدران – بيروت – 1382هـ – 1963م.
- الصحاح – الجوهري (393هـ)- تح: احمد عبد الغفور – مطابع الكتاب العربي – مصر – د.ت.
- صفة جزيرة العرب للحسن بن احمد الهمداني (334هـ) تح: محمد بن عبد الله النجدي- مطبعة السعادة – مصر – 1953م.
- صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية – د. باكرة رفيق حلمي – مطبعة الاديب البغدادية – د.ت.
- ظاهرة الحذف في درس النحوي – د. طاهر سلمان حموده- الدار الجامعية – الاسكندرية- د.ت
- العباب الزاخر واللباب الفاخر – الصغاني (650هـ)- تح: محمد حسن ال ياسين (حرف الفاء) – دار الرشيد – 1981م.
- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد – هنري فليش- تح: د. عبد الصبور شاهين – ط1 – المطبعة الكاثوليكية – بيروت – 1966م.
- علم الدلالة – د. احمد مختار عمر – ط1 – دار العروبة – 1402هـ – 1982م.
- علم الدلالة والمعجم العربي – د. عبد القادر ابو شريف وآخرون – ط1 – دار الفكر – 1409هـ – 1989م.
- علم اللغة – د. علي عبد الواحد وافي – ط7 – مطبعة لجنة البيان العربي – القاهرة – 1382هـ – 1962م.
- علم اللغة مقدمة إلى القارئ العربي – محمود السعران – دار الفكر العربي – القاهرة د.ت

- علم اللغة العام (الاصوات) – كمال محمد بشر – ط5 – دار المعارف – 1975م.
- عوامل التطور اللغوي – د. احمد عبد الرحمن حماد – ط1 – دار الاندلس – بيروت – لبنان – 1403هـ – 1983م.
- العين - الخليل بن احمد الفراهيدي (175هـ) - تح: ابراهيم السامرائي ومهدي المخزومي – دار الرشيد – 1981م.
- الفروق في اللغة – ابو هلال العسكري (395هـ) - ط3 – دار الافاق الجديدة – 1979م.
- فصول في فقه اللغة – د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – 1404هـ – 1983م.
- الفصيح ثعلب وشرحه المسمى التلويح – لابي سهيل الهروي (433هـ) - نشره محمد عبد المنعم خفاجي – ط1 - المطبعة النموذجية – مصر – 1368هـ – 1948م.
- الفعل زمانه وابنيته - د. ابراهيم السامرائي – بغداد – 1966م.
- فعلت وافعلت – لابي حاتم السجستاني (255هـ) - تح: خليل ابراهيم العطية – نشر جامعة البصرة – 1979م.
- فعلت وافعلت – للزجاج (311هـ) – نشره وعلق عليه محمد عبد المنعم خفاجي ضمن كتاب فصيح ثعلب والشروح التي عليه.
- فقه اللغات السامية – بروكلمان - ترجمة: د. رمضان عبد التواب – الرياض – 1397هـ – 1973م.
- فقه اللغة – علي عبد الواحد وافي – لجنة البيان العربي – 1388هـ – 1968م.
- فقه اللغة العربية – د. كاصد الزبيدي – مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – 1407هـ – 1987م.
- فقه اللغة المقارن - د. ابراهيم السامرائي – ط3 – دار العلم للملايين – بيروت – 1983م.
- فقه اللغة وخصائص العربية – محمد المبارك – ط6 – دار الفكر بيروت – 1395هـ – 1975م.
- الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية – جرجي زيدان – دار الهلال – 1969م.
- الفهرست – ابن النديم (380هـ) - دار المعرفة – بيروت – 1398هـ – 1978م.
- فهرست الدواوين ابن خير الاشبيلي (575هـ) – ط1 – 1382هـ – 1963م.
- في الاصوات اللغوية (دراسة في اصوات المد العربية) – د. غالب المطلبي – منشورات وزارة الثقافة والاعلام – 1984م.
- الفيصل في الوان الجموع - عباس ابو السعود – دار المعارف - مصر - 1971م.
- في اللهجات العربية – د. ابراهيم انيس – ط2 – مطبعة لجنة البيان العربي – القاهرة – 1952م.
- القاموس المحيط – محمد بن يعقوب - الفيروز ابادي (817هـ) – دار الجيل – بيروت - د.ت.

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث – د. عبد الصبور شاهين – دار القلم – 1385هـ – 1966م.
- كتاب سيبويه (180هـ) - تح: عبد السلام هارون – عالم الكتب – بيروت – د.ت.
- لحن العامة والتطور اللغوي – د. رمضان عبد التواب – ط1 – دار المعارف – القاهرة – 1967م.
- اللغة – ج – فندريس – تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص - مطبعة لجنة البيان العربي – د.ت.
- لسان العرب – ابن منظور (711هـ) - دار صادر للطباعة والنشر – بيروت – 1388هـ – 1368هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها - د. تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – 1973م.
- اللُّمَع في العربية – ابن جني – تح : حامد المؤمن – ط1 مطبعة العاني – بغداد – 1402هـ – 1982م.
- اللهجات العربية في التراث – احمد علم الدين الجندي – الدار العربية للكتاب – 1978م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية – عبده الراجحي – دار المعارف -مصر – 1969م.
- لهجة تميم واثرها في العربية الموحدة – غالب المطلبي – دار الحرية للطباعة – بغداد – 1398هـ – 1978م.
- لهجة قبيلة اسد - علي ناصر غالب - ط1 – دار الشؤون الثقافية – بغداد – 1989م.
- ليس في كلام العرب – ابن خالويه (370هـ) - تح: احمد عبد الغفور عطار – ط2 – مكة – 1399هـ – 1979م.
- مجاز القرآن لابي عبيدة (210هـ) – تح: محمد فؤاد سزكين – ط1 – الخانجي – مصر – 1374 - 1954م.
- مجالس العلماء لابي القاسم الزجاجي (340هـ) – تح: عبد السلام هارون – الكويت – 1962.
- مجمل اللغة – ابن فارس (395هـ) - تح: زهير عبد المحسن سلطان – ط2 – مؤسسة الرسالة – بيروت – 1406هـ – 1986م.
- محاضرات في اللغة – د. عبد الرحمن أيوب – مطبعة المعارف – بغداد – 1966م.
- المحتسب في شواذ القراءات – ابن جني – تح: علي الجندي ناصف وآخرين – لجنة احياء التراث الاسلامي – القاهرة – 1386هـ – 1966م.
- مختصر المذكر والمؤنث – للمفضل بن سلمة (300هـ) - تح: د. رمضان عبد التواب – القاهرة – 1972م.
- المخصص – ابن سيده (458هـ) - دار الفكر – بيروت – 1398هـ – 1978م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي – د. رمضان عبد التواب – ط2 –

- مكتبة الخانجي – القاهرة – 1405هـ – 1985م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو – د. مهدي المخزومي – ط2 – مصطفى البابي الحلبي – 1377هـ – 1958م.
- المذكر والمؤنث – لابي بكر الانباري – تح: د. طارق عبد عون الجنابي – ط2 – دار الرائد العربي – بيروت – لبنان – 1406هـ – 1986م.
- المذكر والمؤنث – لابن التستري الكاتب (360هـ) – تح: احمد عبد المجيد هريدي – ط1 – مطبعة المدني – 1403هـ – 1983م.
- المذكر والمؤنث – للفراء (207هـ) – تح: د. رمضان عبد التواب – مكتبة دار التراث – القاهرة – 1975م.
- المذكر والمؤنث – للمبرد (285هـ) – تح: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي – دار الكتب – 1970م.
- المزهري في علوم اللغة وانواعها – جلال الدين السيوطي – تح: محمد احمد جاد المولى وآخرين – ط1 – دار احياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي – 1954م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – لأحمد بن محمد الفيومي (770هـ) – ط3 – المطبعة الميمنية – 1313هـ.
- المصطلح الصرفي – مميزات التذكير والتأنيث – عصام نور الدين – ط1 – دار الكتاب العالمي – 1409هـ – 1988م.
- معاني الابنية – د. فاضل السامرائي – ط1 – جامعة الكويت – كلية الآداب – 1401هـ – 1981م.
- معاني القرآن – الاخفش الاوسط (215هـ) – تح: فائز فارس ط2 – الكويت – 1401هـ – 1981م.
- معجم الأدباء – ياقوت الحموي (626هـ) – دار المأمون – 1355هـ – 1936م.
- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم – محمد فؤاد عبد الباقي – مطابع الشعب – 1378هـ.
- المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم لابي منصور الجواليقي (540هـ) – تح: احمد محمد شاكر ط2 دار الكتب المصرية 1361هـ.
- مع المصادر في اللغة والأدب – د. ابراهيم السامرائي – دار الطليعة – بيروت – 1981.

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب – ابن هشام الانصاري (761هـ) – محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة المدني – القاهرة – د.ت.
- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية – د. محمد سالم محسن – مؤسسة الشباب الجامعة – 1986م.
- المقتضب – المبرد – تح: محمد عبد الخالق عزيمة- لجنة أحياء التراث الاسلامي – القاهرة – 1385هـ.
- الممتع في التصريف – ابن عصفور الاشبيلي – تح: فخر الدين قباوة- دار الافاق الجديدة – بيروت – 1399هـ – 1979م.
- مناهج البحث في اللغة – د. تمام حسان – مكتبة الانجلو المصرية – 1955م.
- المنصف – ابن جني – تح: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين – ط1 – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – 1373هـ – 1954م.
- منهج السالك إلى الفية ابن مالك – نور الدين الاشموني (929هـ)- تح: محمد محي الدين عبد الحميد – ط1 – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – 1375هـ – 1955م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية – د. عبد الصبور شاهين – مؤسسة الرسالة – بيروت – 1400هـ – 1980م.
- النحو العربي نقد وبناء – د. ابراهيم السامرائي – دار الصادق – 1388هـ – 1968م.
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين – د. الشريف بن عبد الله علي الحسيني – المكتبة الفيصلية – 1404 هـ – 1984م.
- النشر في القراءات العشر – ابن الجزري (833هـ)- باعتناء علي بن محمد الضياع – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان د.ت.
- النوادر في اللغة – لابي زيد الانصاري (215هـ)- تصحيح وتعليق سعيد الخوري الشرتوني – المطبعة الكاثوليكية – بيروت – 1894م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية – جلال الدين السيوطي – تصحيح محمد بدر الدين النعساني – 1327هـ.
- الوافي بالوفيات – صلاح الدين الصفدي (647هـ)- مصورة المجمع العلمي – دمشق.

- وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى – علي بن احمد السمهودي (911هـ) - تح: محمد محي الدين عبد الحميد – ط1 – مطبعة السعادة – مصر – 1374هـ - 1955م.
- الرسائل الجامعية :
- ظاهرة التخفيف في العربية دراسة صوتية صرفية – (رسالة ماجستير) - عبد الله محمد زين بن شهاب – كلية الآداب – جامعة الكوفة – 1419 هـ - 1998م.
- الظواهر اللغوية والنحوية في كتاب الغريبين (رسالة دكتوراه) - ميثم محمد علي - كلية الآداب – جامعة بغداد – 1999م.
- المسائل اللغوية والنحوية في كتاب مجاز القرآن لابي عبيدة – (رسالة دكتوراه) – عبد الكاظم الياسري – كلية القائد للتربية للبنات – جامعة الكوفة – 1418هـ - 1998م.
- المسائل اللغوية والنحوية في كتاب معترك الاقران في اعجاز القرآن للسيوطي – (رسالة ماجستير) حيدر جبار عيدان – كلية الآداب – جامعة الكوفة – 2000م.
- المشترك اللفظي في اللغة العربية – (رسالة ماجستير) – عبد الكريم شديد محمد – كلية الاداب – جامعة بغداد – 1976م.
- المظاهر اللغوية في شعر المتنبي – (رسالة دكتوراه) – محمد عبد الزهرة غافل – كلية الآداب – جامعة بغداد. 1996م
- المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية – (رسالة دكتوراه) – مي الجبوري – جامعة بغداد – كلية الآداب – 1994م.

البحوث :

- ظاهرة التذكير والتأنيث – د.رمضان عبد التواب – نشر ضمن كتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابي البركات الانباري.
- ظاهرة التقابل الدلالي في علم الدلالة – د. احمد نصيف الجنابي – مجلة آداب المستنصرية – العدد 10-1984م.
- في القلب المكاني – د. عبد الكريم محمد الاسعد – مجلة كلية الآداب – جامعة الملك سعود – المجلد العاشر – 1983م.
- القلب المكاني صورته وتعريفه دراسة صوتية – د. محمد عبد الزهرة غافل – ملحق مجلة آداب المستنصرية – العدد 33 – لسنة 1999م.

الموضوع	رقم الصفحة
الواجهات	
التمهيد	
الفصل الاول/ البحث الصوتي	
تخفيف الهمزة	
الابدال	
الحذف للتخفيف	
القلب المكاني	
الفصل الثاني/ البحث الصرفي	
الابنية	
ابنية الافعال	
فعلت وافعلت	

	ابنية الاسماء
	النسب
	الافراد والجمع
	التذكير والتأنيث
	الفصل الثالث / البحث الدلالي
	علم الدلالة
	دلالة الالفاظ
	التطور الدلالي
	وسائل نمو اللغة
	الظواهر اللغوية
	الاشترك اللفظي
	التضاد
	التقابل الدلالي
	الترادف
	الفروق اللغوية
	التغليب

